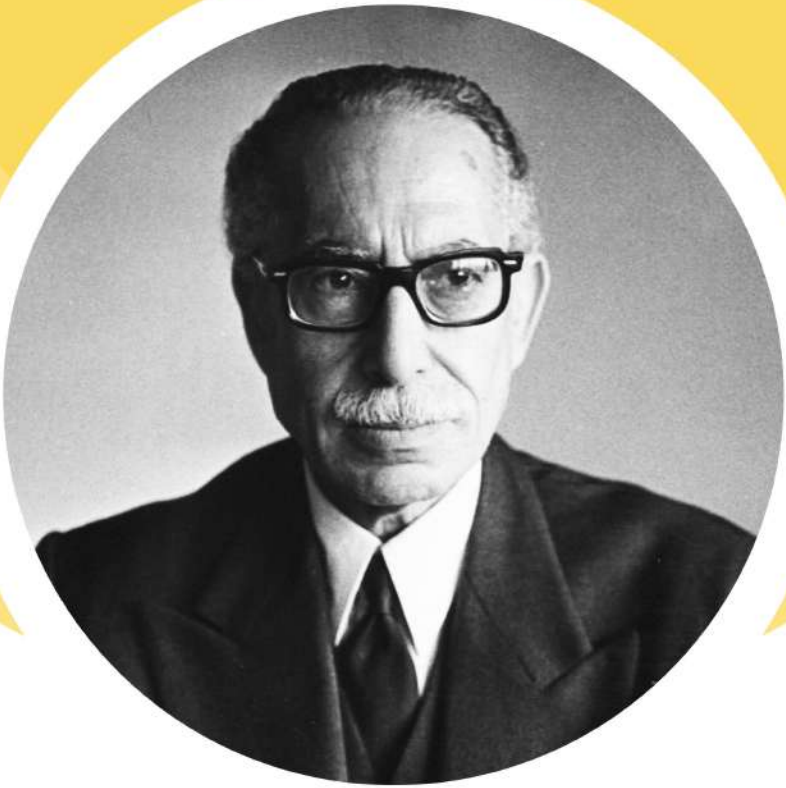

وثائق في طريق عودة الوعي

توفيق الحكيم

وثائق في طريق عودة الوعي

تأليف
توفيق الحكيم

هنـــداوي

وثائق في طريق عودة الوعي

توفيق الحكيم

الناشر مؤسسة هنداوي
المشهرة برقم ١٠٥٨٥٩٧٠ بتاريخ ٢٦ / ١ / ٢٠١٧

يورك هاوس، شييت ستريت، ونسدور، SL4 1DD، المملكة المتحدة
تليفون: ٨٣٢٥٢٢ ١٧٥٣ (٠) ٤٤ +
البريد الإلكتروني: hindawi@hindawi.org
الموقع الإلكتروني: https://www.hindawi.org

إنَّ مؤسسة هنداوي غير مسئولة عن آراء المؤلف وأفكاره، وإنما يعبِّر الكتاب عن آراء مؤلفه.

تصميم الغلاف: ولاء الشاهد

الترقيم الدولي: ٩ ٣٥٥٠ ٥٢٧٣ ١ ٩٧٨

صدر هذا الكتاب عام ١٩٧٥.
صدرت هذه النسخة عن مؤسسة هنداوي عام ٢٠٢٤.

جميع حقوق النشر الخاصة بتصميم هذا الكتاب وتصميم الغلاف محفوظة لمؤسسة هنداوي.
جميع حقوق النشر الخاصة بنص العمل الأصلي محفوظة لأسرة السيد الأستاذ توفيق الحكيم.

المحتويات

أولًا: من واقع فتح الملفات والوثائق ٧

صورة رسالة توفيق الحكيم ١٣

نص رسالة توفيق الحكيم ١٥

من محاضر التحقيق ١٧

ثانيًا: لم نسكت في عهد السادات أيضًا ٣٧

استعراض حال البلد ٣٩

بيان من الكتَّاب والأدباء ٤١

ثالثًا: عودة إلى الملف الذي يجب أن يُفتح ٤٥

أقوال لتوفيق الحكيم ٤٧

اشتراكيتي ... (من واقع كتاباتي المنشورة في الثلاثينيات والأربعينيات) ٧٧

صور زنكوغرافية لمحاضر التحقيقات ٨٩

أولًا: من واقع فتح الملفات والوثائق

لما كان كتابي «عودة الوعي» هو في الأصل انطباعات وتساؤلات ودعوة إلى فتح الملفات؛ لمعرفة الحقيقة عن فترة من تاريخ بلادنا، فإن هذا الكتاب هو خطوة في طريق عودة الوعي إلى الأمة بمعرفة شيء من الحقيقة التي حُجبت عن كثير من الناس. وذلك من واقع وثائق رسمية. فمن استطاع الحصول على وثيقة من الوثائق، هو الذي يستطيع أن يُسهم بالفعل، لا بالكلام، في إلقاء الضوء على فترات التاريخ. فما وعي الأمة إلا تاريخها المتصل الواضح؛ لأن التاريخ هو ذاكرة الأمة. ومن يفقد ذاكرته يفقد وعيه. وحصيلة الذاكرة صفحات الماضي والحاضر، بما في هذه الصفحات من وقائع وحقائق. فإذا كانت بعض هذه الصفحات مبتورة أو مستورة، فإن ذاكرة الأمة تصبح هي الأخرى وقد بُترت وسُترت، فتعيش الأمة بغير وعيها الكامل … وها هي ذي صفحة منسية ووثيقة مطوية لها دلالتها ولها فائدتها في توضيح بعض الأمور والمواقف … إنها رسالة طويلة إلى عبد الناصر. ثم التحقيقات التي أجرتها النيابة العامة حول هذه الرسالة.

أما الرسالة فقد كتبتها بمناسبة تعيين محمد حسنين هيكل وزيرًا، ونقْله بذلك من مجال القلم إلى كرسي السلطة. وأردت أنا أن أجعل من هذه المناسبة وسيلة لإفهام الرئيس عبد الناصر أن البلاد، وهي تعاني أزمة نفسية شديدة بعد هزيمة ١٩٦٧م، أصبحت لا تصدِّق ما يصدر عن الجهات الحكومية؛ لأن أزمتنا هي أزمة ثقة. ولذلك فإن الأقلام الحرة المستقلة هي وحدها التي تستطيع أن تعالج نفسية الرأي العام.

ولكن هذه الرسالة أصبحت موضع تحقيقات، كما هو مبيَّن في ملفات التحقيق الرسمية هذه … ومنها يتضح كيف أن هذه الرسالة، على الرغم من صيغتها الودية وصراحتها المخلصة ونُصحها الأمين، لم تكن محل ترحيب، بل كانت موضع ضيق. بل لقد

توقع لها أحد المستجوِبين سوء العاقبة، كما هو مبين في صفحة ١٩ من التحقيق[١] حيث قال: «هو فعلًا كان الكلام عن رسالة الحكيم اللي أرسلها للريس، والكلام ده حصل فعلًا، وأقصد منها إن ما كانش فيه داعي لإرسال هذه الرسالة ما دام هيكل كان حيقابله ويشرح له المسألة، وإن الريس حيتضايق من هذه الرسالة وحايضرب الأربعة اللي تناقشوا فيها، وهم لطفي ونوال وتوفيق الحكيم» (لطفي هو لطفي الخولي ونوال هي سكرتيرة هيكل) ... إلى أن قال في نفس الصفحة: «وأقصد أنه يضربهم لأنهم سمحوا أن الرسالة دي توصله ودي جَلْيطة.»

إذن الشعور في ذلك الوقت هو أن من يتشجع ويرسل إلى الرئيس بنصح يعتبر عمله غير لائق ويُتوقع له الضرب. ولما كانت رسالتي قد أُرسلت بواسطة زوج كريمة الرئيس عبد الناصر، وهو حاتم صادق الموجود معنا في تحرير الأهرام، فقد حاول المحقق أن يعرف هل كان حاتم صادق يعلم بمضمون هذا الخطاب (صفحة ١٢ من التحقيق)؟ ثم هل كان السيد حاتم صادق مؤيدًا لما كتبه توفيق الحكيم (صفحة ١٣)؟ ثم سأل المحقق بعد ذلك لطفي الخولي عما إذا كان سمع أو علم «أن السيد توفيق الحكيم أرسل هذا الخطاب إلى السيد الرئيس» (عرضنا عليه صورة الخطاب)، فأجاب بما نصه في التحقيق صفحة ٥٦: «اطلعت على هذا الخطاب الآن وأقرر أن هذه أول مرة أرى فيها هذا الخطاب. فلم يحدث أنه عرضه عليَّ الأستاذ توفيق الحكيم من قبل، وأنا أقرر أن الأستاذ توفيق الحكيم كان قد أبلغني برغبته في كتابة خطاب للرئيس، وطلب مني مستحلفًا ألا أذكر ذلك لأحد.

وهذا هو كل ما لي من علاقة بهذا الخطاب. واللي أذكره على وجه التحديد أن السيد توفيق الحكيم قال لي إنه عايز يوصل رأيه إلى سيادة الرئيس (صفحة ٥٧)، ولم يحدد لي الطريقة بدقة، ولا أذكر بالدقة أنه قال لي الطريقة اللي عايز يوصل رأيه بها إلى السيد الرئيس. وأنا قلت له إذا كان هذا فيمكن بخطاب أو بمقابلة إذا أمكنك تحديد ميعاد، ولكنه لم يحدثني عما سيكتبه في الخطاب. والأستاذ توفيق الحكيم في غنًى عن القول بأنه من المؤمنين إيمانًا عميقًا وقويًّا بالثورة وبقيادة عبد الناصر شخصيًّا، وهو دائمًا يتحدث عن ذلك، حتى إنه يذكر أنه يسمي عبد الناصر عودة الروح بالنسبة إلى مصر، وذلك نسبة إلى كتابه الوطني المعروف عودة الروح.»

[١] انظر الأرقام الأصلية لصفحات التحقيق الواردة في نهاية الكتاب في صورها الزنكوغرافية.

ثم سأله المحقق (صفحة ٥٩): «هل عرض عليك السيد توفيق الحكيم مضمون هذه الرسالة أو الأفكار التي تضمنتها؟» فأجاب لطفي الخولي (صفحة ٦٠): «لا، ولكن أنا خمنت أنها آراؤه والتي سبق أن ذكرها.» وسأله المحقق: «ألم يكتب السيد توفيق الحكيم هذه الرسالة في حضورك؟» ثم «ألم تطَّلع عليها قبل إرسالها؟» فأجاب بالنفي. ثم سأله المحقق عما إذا كانت نوال المحلاوي (سكرتيرة هيكل) قد اطلعت على هذا الخطاب وقرأته مرتين وصورتْه، وأن زوجها عطية البنداري «قرر في التحقيق أنه في هذه الزيارة ذكرت زوجته نوال أنها صورت الرسالة التي أرسلها السيد توفيق الحكيم إلى الرئيس قبل إرسالها (صفحة ٦٢). ثم سأله المحقق (في صفحة ٦٣ و٦٤) عمن طلب منه عدم ذكر موضوع الرسالة، فأجاب بما نصه: «أظن توفيق الحكيم؛ باعتبار أنه مش مقرر أنه يرسل الرسالة من عدمه، على أساس أنها كانت مجرد رغبة منه.» وعاد المحقق فسأله: «تقرر أنك تظن أن الذي ذكر لك ذلك هو السيد توفيق الحكيم، فهل يُفهم من هذا الظن أنه من الجائز أن يكون شخصٌ آخر هو الذي طلب منك عدم إذاعة إرسال هذه الرسالة؟» فأجاب لطفي الخولي: «أعتقد أن اللي قال لي هو توفيق الحكيم، وبالفعل نفذت طلبه. ومجرد لفظ الظن الذي ورد في إجابتي السابقة يأتي من خلال أن هذا الموضوع مر عليه مدة من الزمن، ولم يكن يحتمِل كل ما أراه الآن من تحقيق وسجن، وأنا نفذت رغبة السيد توفيق الحكيم الذي أعتبره أستاذ جيلنا.» وعندما سأله المحقق عما إذا كان السيد هيكل قد طلب منه عدم إذاعة إرسال خطاب من السيد توفيق الحكيم إلى السيد الرئيس، أجاب أنه لا يتذكر. ثم ضيق المحقق عليه الخناق (في صفحة ٦٩ من التحقيق) على الوجه الآتي:

س: قرر أيضًا عطية البنداري (زوج نوال سكرتيرة هيكل) أنه أثناء الزيارة (زيارة نوال وزوجها لمنزل لطفي وزوجته) ذكرتَ، أنت أو نوال المحلاوي، أن الخطاب الذي حرره السيد توفيق الحكيم سيرسله السيد حاتم صادق.

ج: بالنسبة لي أنا لم أذكر هذه الواقعة. وبالنسبة لنوال فلم أسمعها أيضًا تذكر ذلك أثناء الزيارة.

س: وكيف أرسل إذن السيد توفيق الحكيم الرسالة للسيد الرئيس؟

ج: معرفش.

س: هل علم أحد آخر بواقعة إرسال الرسالة؟

ج: أنا شخصيًّا معرفش.

س: وما الذي كان يبغيه السيد توفيق الحكيم من إرسال هذه الرسالة؟

ج: هو كان غرضه توضيح وجهات نظره على ما أعتقد.

س: ألم يكن يعبر عن رأي أحد آخر؟

ج: لا أعتقد ذلك.

س: ولماذا وافقته أنت على إرسال هذه الرسالة عندما عرض الفكرة عليك؟

ج: أنا أعتقد أن أي كاتب يعبر عن وجهة نظره في خطاب إلى السيد الرئيس؛ أمر مستحب، وأعتقد أن الرئيس يرحب بذلك؛ ولذلك عندما عرض عليَّ فكرة إرسال خطاب إلى السيد الرئيس وافقت على هذه الفكرة.

س: عندما وافقت على هذه الفكرة هل كنت تعلم مضمون الرسالة التي سيرسلها إلى السيد الرئيس؟

ج: معرفش المضمون؛ لأن السيد توفيق الحكيم لم يُطلعني على الرسالة، ولم أقرأها بالتالي ولا أعرف ما فيها (صفحة ٧٠ من التحقيق).

س: اطلعت على صورة الخطاب الذي أرسله السيد توفيق الحكيم للسيد الرئيس (أثناء التحقيق)، فهل الأفكار التي وردت فيه هي الأفكار التي عرضها عليك السيد توفيق الحكيم عندما وافقته على إرسال هذا الخطاب؟ (عرضنا عليه الخطاب للاطلاع عليه مرة ثانيةً بناء على طلبه.)

ج: اطلعت على الخطاب الآن وأقرر أن ما ورد في هذا الخطاب هو تحليل شخصي للسيد توفيق الحكيم لم يأخذ رأيي فيه (صفحة ٧١ من التحقيق)، وإنما هو تحدث معي فقط في أمر مبدأ إرسال خطاب إلى السيد الرئيس يتضمن كيفية مراعاة الوضع في الأهرام بعد تعيين السيد هيكل وزيرًا للإرشاد؛ كي يستمر الأهرام في أداء دوره بالنسبة للبلد والمعركة في الداخل والخارج، وأنه يضع هذا الرأي تحت نظر السيد الرئيس.

س: ألَا تذكر أن حديثًا دار في هذه الزيارة (زيارة عطية البنداري وزوجته نوال في منزل لطفي الخولي وزوجته يوم ٢٨ / ٤ / ١٩٧٠م) عن موضوع هذه الرسالة التي أرسلها السيد توفيق الحكيم للسيد الرئيس؟

ج: جايز يكون حصل كلام عن موضوع الرسالة أثناء هذه الزيارة مع نوال المحلاوي؛ باعتبارها أنها تشتغل معايا في الأهرام، وعلى علم بالموضوع، ولكن لا أذكر إذا كان تم هذا الحديث أم لا، ولا مضمونه.

س: هل تذكر أن هذا الحديث قد صدر من نوال المحلاوي أثناء الزيارة؟ ونصه: «توفيق الحكيم بيقول لي القلم ده فيه سحر، لما كتبت به ما شطبتش حاجة خالص (صفحة ٧١ و٧٢ من التحقيق) ولا غيره فعلًا ولا كلمة، وبعدين أنا قرأته فتوفيق الحكيم

قعد يبص فيه لغاية ما خلصته وسكت، وقال لي إيه بأه إنتي شايفه إيه بأه؟ قلت: الحقيقة أنا يا توفيق بيه، أنا حاقرأه مرة ثانية علشان أقول لك رأيي. قال كده طيب استني أصلك انتِ قارئة حرة. فقلت له متشكرة قوي على الثقة دي، على الله تنفعني طبعًا، وطلعت صورت الجواب.»

ج: جايز يكون صدر منها هذا القول، ولكن حقيقة لا أتذكر لأني لا أريد أن أظلم أحدًا.

ملحوظة (صفحة ٧٢ من التحقيق):

كلفنا الرائد محمد حسن إسماعيل بالقسم الفني بإدارة المباحث العامة لإحضار جهاز تسجيل، فأحضر جهاز تسجيل داخل غرفة التحقيق، وقمنا بفض حِرز الشريط المسجل وسلمناه إليه وطلبنا منه إدارة الجهاز، على ما جاء بالصحيفة ٢٥ من تفريغ إدارة المباحث العامة على لسان نوال المحلاوي بخصوص واقعة قراءتها الخطاب وتصويرها له. وبعد أن استمعنا مع المتهم إلى الحديث السالف وتبين أنه يطابق ما ورد بالتفريغ؛ سألنا المتهم عما إذا كان الصوت الذي سمعه خاصًّا بنوال المحلاوي، فقرر أنه لا يستطيع أن يقطع؛ لأن الصوت غير واضح، و«لست خبيرًا بالأصوات، ولا أدري ما موضوع هذا التسجيل وطبيعته ومشروعيته القانونية.»

تمت الملحوظة.

رئيس النيابة

توقيع

وهكذا استمر التحقيق على هذه الصورة كما هو مبين في وثائق التحقيقات الرسمية المنشورة في هذا الكتاب، على قدر ما استطعت الحصول عليه. وهي واضحة الدلالة على حقيقة الحكم البوليسي المسيطر على البلاد. وإذا كان كل هذا الضيق والتضييق لمجرد رسالة شخصية ودية مهذبة إلى الرئيس عبد الناصر، حاولت أن أجعلها في طي الكتمان على قدر الإمكان، حتى تؤدي الغرض منها في هدوء — وهو توصيل رأيي إلى الرئيس وإسداء النصح إليه — فما الذي كان يمكن أن يُفعَل ويُقبَل في مثل هذه الحالة؟ ها أنا ذا لم أسكت، ولم أنتظر حتى يأتي اليوم من يسأل: «لماذا سكتَّ؟ ولماذا لم تتكلم وتقل له رأيك وهو حي؟» ها أنا ذا قد قلت له رأيي في حالة البلد والشعب وما هو فيه من حيرة وقلق وبلبلة فكر وأزمة ثقة، وأننا دون غيرنا من البلاد التي مرت بمثل هذه الأزمة انفردنا بالعلة دون العلاج؛ لأننا اعتمدنا على أجهزة حكومية لا يصدقها أحد، وأن الثقة هي في

الأقلام المستقلة ... قلت له ذلك بأرقِّ أسلوب في رسالة شخصية، فماذا كانت النتيجة؛ نتيجة رسالة صادقة أمينة مِن كاتب يحبه ويقدره ويتمنى له الخير، ويريد أن يساعده على إدراك خطورة الموقف وما يراه له من علاج؟ ... كانت النتيجة عدم احتمال ذلك. ووُضعت هذه الرسالة الشخصية الأمينة الناصحة موضعَ هذه التحقيقات، وما أدت إليه من سجنِ الذين ضُبط عندهم شريط التسجيل الذي سُجِّل به هذه الأحاديث والمناقشات حول هذه الرسالة، حتى السيدات وُضِعن في السجن مع أزواجهن. فقد سُجنت نوال المحلاوي سكرتيرة محمد حسنين هيكل وزوجها عطية البنداري، كما سُجن لطفي الخولي مع زوجته. ودام سجنهم جميعًا أكثر من ستة شهور بدون محاكمة. ولولا الحياء، على الأقل لكِبَر سنِّي وحسن نيتي، لكنت قد وُضِعت معهم جميعًا في السجن.

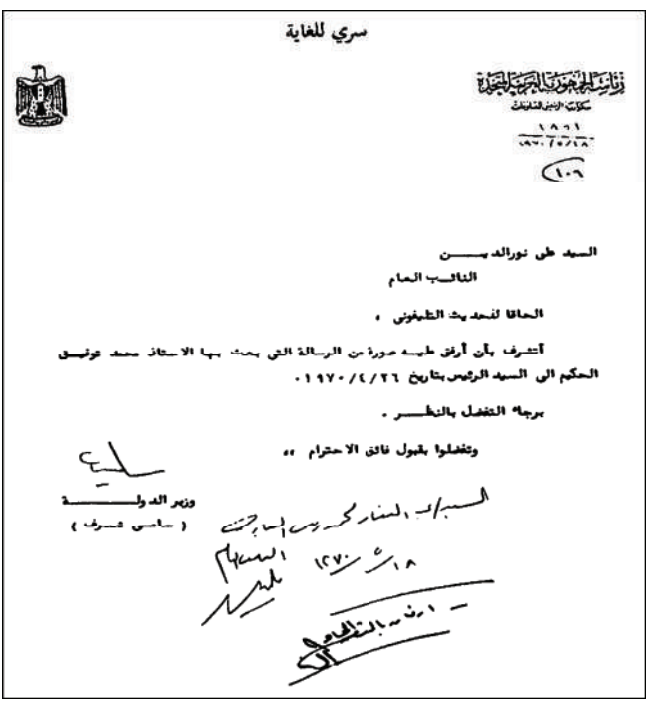

سري للغاية

١٠٦

السيد علي نورالدين
النائب العام

الحاقا لحديث التليفوني ،

أتشرف بأن أرفق طيه صورة من الرسالة التي بعث بها الاستاذ محمد عوفيق الحكيم الى السيد الرئيس بتاريخ ١٩٧٠/٤/٢٦ .

برجاء التفضل بالنظر .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

وزير الدولة
(...)

صورة رسالة توفيق الحكيم

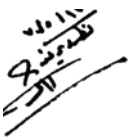

سيادة الرئيس

سمعت لغتي ان تتيح لهم هذا الكتاب لما كان من صلة قلم بريشة
بالوطن بالقياس الذي ينطلقه من صوت بلادنا ، ارجاء بالحق
وقد فعل اي ذلك ما تلمحت به من أمر نصيبه بالرئاسة محمد صبيحة جليل وزيرا
للإرشاد . وكنت لهذه السيدة بعد أن أتيح فقد تتقبل أنبه بشرة من
التقدير . وجمعت اتلب الأمر بها مختلف وجهه . وعرفت فليلا من
قبول ما يقولون من تعليقات ، ربما كان أكثرها صادرا عن بواعث
اضعاف هذا البلد والنيل صوت يعتقد انه منبعث من بين القلب
الوطني والقومي . وما يهمه من أمر زيادة حقيقة لم يستطع لا دفعة :
هي انه جريمة بالوطن باستغلال ، وبما يلزمه من التزام وقوة بشعبه بالدين
قد بستطاعت وتستطيع وانها انه تشيع به بالنفوس الثقة والأمل ، وبهذا الاتجاه
الذي سارت فيه من طرح كفاءته - فهذا الوطن منا - ثم الإنجاز على ذلك
بروح بالتفاؤل ، بعيد عن اي توجيه رسمي ، قد جاءنا لهذه المهمة
الوزيرة في وقتنا الحاضر ، وجعله مثلا لأداة الفعال في شعوب الأمة
العام والتأثير فيه دوره بالتيار بالشعارات الفعالة التي جاءنا من
أجهزة تنمية بالرسمية . وهذه مجهزة بالرسمية بالرئاسية لا نزال . ولا ينتظر منا
ان تفعل الشر ما تفعل . لقد بالناس لا تصدقه غالبا ما يصدر عنه
من أقوال . وهذا بالرغم بالحقيقة بالسيادة الرئيس . أرث اليوم

نص رسالة توفيق الحكيم

سيادة الرئيس

سمحت لنفسي أن أكتب إليكم هذا الخطاب الخاص؛ لما لي من صلةِ قلمٍ بجريدة الأهرام باعتبارها المنبر الذي ينطلق منه صوت بلادنا في أرجاء الأرض. ودفعني إلى ذلك ما علمت به في أمر تعيين الأستاذ محمد حسنين هيكل وزيرًا للإرشاد. ولثقتي الوطيدة بسداد رأيكم، فقد تقبلت الخبر بشيء من التفكير. وجعلت أقلب الأمر على مختلف وجوهه. وتمهلت قليلًا في قَبول ما يَلوكه الناس من تعليقات، ربما كان أكثرها صادرًا ممن يُهِمُّهم إضعاف هذا المنبر، وإخفاتُ صوت يُعتقَد أنه منبعث من نبع القلب الوطني والقومي. مهما يكن من أمر فهناك حقيقة لم أستطع لها دفعًا؛ هي أن جريدة الأهرام، باستقلالها وبما فيها من أقلام حرة يثق بها الناس، قد استطاعت، وتستطيع دائمًا، أن تُشيع في النفوس الثقة والأمل، وبهذا الاتجاه الذي سارت فيه في طرح الحقائق، حتى المؤلم منها، ثم الإيحاء مع ذلك بروح التفاؤل، بعيدًا عن أي توجيه رسمي، قد هيأها لهذه المهمة الفريدة في وقتنا الحاضر، وجعل منها الأداة الفعالة في تنوير الرأي العام والتأثير فيه، دون الالتجاء إلى الشعارات المفتعلة التي مجَّها الناس من أجهزتنا الرسمية. وهذه الأجهزة الرسمية الإذاعية لها عذرها، ولا يُنتظَر منها أن تفعل أكثر مما تفعل؛ لأن الناس لا تصدِّق غالبًا ما يصدر عن جهاز حكومي. وهنا الأزمة الحقيقية يا سيادة الرئيس. أزمتنا اليوم هي أزمة ثقة. والحالة النفسية التي يمر بها شعبنا اليوم هي الحيرة والقلق وبلبلة الفكر. وكل شعب في مثل وضعنا مر بهذه الحالة. ولكن علاجها دائمًا كان في وجود الثقة. لأن أصواتًا ومنابرَ حرة كان يُعرَف منها كلُّ شيء بحجمه. أما نحن فقد انفردنا بالعلة دون العلاج؛ لأننا اعتمدنا على أجهزة الدعاية الرسمية وحدها. جهاز واحد كان يُرجى منه العلاج؛ هو «الأهرام»

الحر. وكان الناس في مصر والعالم العربي، بل وخارج هذه البلاد، ينتظرون كل جمعة مقال «بصراحة»؛ ليعرفوا حقائق ما يجري من خلال أسطر لا تنتمي إلى جهة رسمية، ولكنها تكشف عن الصدق الذي يريده الناس، على قدر الإمكان.

أتصور الآن ما يجري يا سيدي الرئيس إذا فقدت الأهرام هذه الصفة. ما الذي سيبقى للناس؟ أبواق إذاعة وتلفزيون لا تقبل إلا أغانيها! … وكل نشاط لهذه الأجهزة في مجال الرأي سيأتي بعكسه؛ لأن الناس لا تريد الآن أن تصدِّق إلا ما يصدر بعيدًا عن السلطة.

صدِّقني يا سيادة الرئيس، إن جريدةً كالأهرام بأقلامها المستقلة تستطيع أن تعالج نفسية الرأي العام بأفضلَ مما تستطيع وزارة من الوزارات. ولا أقولها دفاعًا عن زميل، فالموقف أجلُّ وأخطر من أن أنظر إليه من زاوية شخصية. إنما هو الحق الذي أراه ونحن نجتاز مرحلة حرجة من تاريخنا، على كل مواطن فيها أن يكون صريحًا.

فاعذرني يا سيادة الرئيس إذا أقحمت نفسي وكتبت إليكم لأول مرة بما بدا لي في هذا الشأن الهام. وإني لعلى يقين دائم بحكمتكم وحبكم لبلادكم، بما تريدون لها وتعملون من أجل حريتها ونهضتها.

وتفضلوا يا سيادة الرئيس بقبول أصدق آيات التقدير والإجلال.

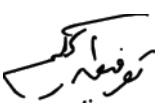

من محاضر التحقيق[1]

محضر آخر

فُتح المحضر يوم الأحد ١٧ / ٥ / ١٩٧٠م الساعة ١٢ ظهرًا بإدارة المباحث العامة. بالهيئة السابقة.

حيث انتقلنا لإدارة المباحث العامة لمواصلة التحقيق، وكنا قد نبهنا بإحضار عطية البنداري عبد العزيز، وقد دعوناه، وسألناه بالآتي، قال:

اسمي عطية البنداري عبد العزيز (سابق سؤاله).

س: هل ذكر أحد أمامك أن السيد توفيق الحكيم قد عرض الخطاب الذي أرسله للسيد الرئيس عليه قبل إرساله؟

ج: لأ، محدش قال أمامي إنه شاف الجواب، إنما كان كلام لطفي على أساس إنه سمع به.

س: ألم يذكر أحد أمامك أن الأستاذ توفيق الحكيم عرض هذا الخطاب على السيدة زوجتك قبل إرساله؟

ج: لأ، وأنا أحب أكرر أني بعيد كل البعد عن عمل زوجتي بالصحافة ولا دخل لي فيه إطلاقًا، وحتى لو فيه أخبار أنا باقبلها، وحتى لم أكن أذهب إلى حفلة بها صحفيين لأني باستمرار باشعر أني غريب عن هذا الجو، وكانت موضوع زيارتي لِلُطفي؛ فهي أساسًا

---

[1] يجد القارئ الصور الزنكوغرافية لهذه الصفحات المأخوذة من ملف التحقيق على صفحة ١١٣، ونرجو أن يلاحظ القارئ أن هذه الصفحات ليست متصلة أحيانًا، وإنما اقتصرنا منها على ما يفيد موضوع الكتاب فحسب.

كانت زيارة من زوجتي لزوجته، وكنت متفق معها على أنها ما تتكلمش في الشغل بعد الظهر عشان نستريح من العمل، فبنتكلم في مواضيع بعيدة عن جو عملنا.

س: ألم يتحدث لطفي الخولي عن الحريات عند عرضه لأمر هذا الخطاب في حديثه أمامك؟

ج: لأ، هو مقالش كده فيما أذكر، ومكانش فيه مناسبة لهذا.

ج: أنا اللي أعرفه عن مراتي أنها ما بتعملش حاجة تخشى منها أبدًا، وبتحب الريس والنظام وأولاده وحاتم صادق في الأهرام حب شخصي، ولا تسمح لأي شخص أن يتعرض لهم، أما لطفي الخولي فاتصالاتي به محدودة.

س: ولمَ تخشى إذن السيدة زوجتك السيد سامي شرف على ما ذكرت؟

ج: أنا أقصد من أنها بتخشاه أنها بتعمل له حساب.

س: وهل تذكر أنه جرى حديث بشأن السيد حاتم صادق أمامك على لسان زوجتك أو لطفي الخولي؟

ج: أذكر أن أول ما عُين حاتم في الأهرام كانت طلعت إشاعة على إن مرتبه كبير جدًّا، وكانت مراتي تنفي هذا، وبتقول إنه منقول بمرتبه، وهو ٦٥ جنيهًا تقريبًا، وكانت بتمدح فيه وبتقول إنه شاب كويس وبيدرس وبيتعمق في دراساته، وغير مستغل علاقته بالسيد الرئيس حتى لا تجني على أي حد. وكان بيتعاون زي أي واحد عادي. إنما لطفي مقالش عنه حاجة أمامي.

س: ألم يَجْرِ حديث عنه في لقائكم بمنزل لطفي الخولي؟

ج: أعتقد أن نوال أو لطفي مش فاكر إن الجواب اللي كتبه الحكيم حايوديه حاتم للريس.

س: هل ذكر أيهما أن السيد حاتم صادق كان يعلم مضمون هذا الخطاب أو أنه اطلع عليه؟

ج: معرفش.

س: ألم تستفسر عما إذا كان من الممكن أن ينقل السيد حاتم رسالة إلى السيد الرئيس دون أن يعلم محتوياتها؟

ج: مسألتش، إنما اعتقادي الشخصي إنه ما دام واحد بينقل رسالة لازم يبقى عارف فيها إيه.

س: ألم يذكر ذلك صراحةً أحد أمامك؟

ج: لأ.

س: هل فهمت من الحديث الذي جرى أن السيد حاتم كان مؤيدًا لما كتبه الأستاذ توفيق الحكيم؟

ج: الحقيقة ما أخدش مني هذا التفكير ولم أسأل، والقعدة كانت أساسًا خاصة مش قعدة شغل، والحديث كان أساسًا بين نوال ولطفي وأنا لم أتعمق فيه.

س: ألم يذكر أحد أمامك أن السيد حاتم صادق مرشح لرئاسة تحرير مؤسسة الأهرام؟

ج: أنا سمعت إشاعات بكدة، وأنهم شالوا هيكل عشان يجيبوه، وأنا شخصيًّا مكنتش متصور إنه يتشال أو إنه اتشال من الأهرام، ورأيي إن لو كان الريس عاوز يشيله حايشيله، ما ياخدش غير قرار ويطلع، ودي مش حكاية، وهيكل ليس له في رأيي أي قوة غير أنه معروف أن الريس يحبه، وده كان رأيي اللي باقوله.

س: وممن سمعت بهذه الإشاعة التي ذكرتها؟

ج: أعتقد أنها من خارج الأهرام، ومش فاكر مين من الناس اللي قال هذا الكلام، إنما أجزم أنه مش لطفي ولا نوال هم اللي قالوا هذا الكلام، وخصوصًا إني متأكد من نوال إن من أول ما صدر قرار بتعيين الأستاذ هيكل وزيرًا إن ده علاوة على عمله في الأهرام.

س: هل تعرف من يُدعى علي المحلاوي؟

ج: لأ لم أسمع عليه، ومعرفش حد اسمه علي المحلاوي.

س: ألَا تذكر أنه في يوم توجُّهك لزيارة لطفي الخولي في منزله أنه كان ...

... ولطفي هو اللي بيقول إن الرقابة بتضايق.

س: ورد بهذا الحديث ما يفيد أنه دار حديث بين لطفي الخولي والأستاذ توفيق الحكيم عن انعدام الحريات في البلاد.

ج: أيوة هو قال كدة زي أنا ما سمعت الآن.

س: ولِم لَم تذكر ذلك عند سؤالك؟

ج: أنا مكنتش فاكر والقعدة كلها كانت خاصة، ولم يعلق بذهني أي شيء منها، ومكانش لها أهمية خاصة، إنما اللي حصل فعلًا هو المكتوب في الورق واللي سمعته الآن في التسجيل.

ملحوظة

طلبنا من المختص إدارة التسجيل على التفريغ الوارد في صفحة ١٢ من تفريغ إدارة المباحث العامة، الذي دار فيه الحديث بين الأربعة المجتمعين عن السيد الرئيس، والذي ورد فيه رأي خالد بالنسبة لقبول الأستاذ حسنين هيكل الوزارة، والأسباب التي دعت إلى أن يكتب الأستاذ توفيق الحكيم بالذات خطابه للسيد الرئيس، وقد تم إدارة الشريط على ما ورد بصفحتَي ١٢ و١٣ والجزء الأول من صفحة ١٤، وأقر المتهم بأن هذا الحديث جرى بالفعل على لسان الأربعة السابق بيانهم، وأن الذي قصده لطفي الخولي بخالد هو السيد خالد محيي الدين.

تمت الملحوظة.

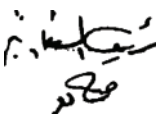

س: هل فهمت من حديث لطفي الخولي إلى من أبدى السيد خالد محيي الدين رأيه في قبول الأستاذ حسنين هيكل الوزارة؟

ج: اللي فهمته إن خالد قال الكلام ده للطفي كرأي، ومعرفتش منه إذا كان بلَّغ هيكل بهذا الرأي أو لأ.

س: ورد بالحديث المسجل على لسان لطفي الخولي أن الأستاذ توفيق الحكيم اختيرَ لكتابة الرسالة لظروفه الخاصة، فهل ذكر من الذي طلب منه كتابة هذه الرسالة من الأشخاص الذين اجتمعوا به وتحدثوا معه في شأنها؟

ج: واضح من التسجيل، وهو مطابق لما حصل ولما دار من حديث على لسان لطفي فيما أذكر، أن لطفي والأستاذ هيكل ونوال كانوا عارفين رسالة توفيق الحكيم قبل إرسالها.

س: معنى ذلك أنك فهمت أن زوجتك كانت على علم بهذه الرسالة؟

ج: أيوة، بحكم منصبها وعملها كسكرتيرة للأستاذ هيكل.

س: ولكنك قررت أنها لم تتحدث بشيء أمامك عن هذه الرسالة؟

ج: أنا مكنتش متذكر. وقال إن الرسالة أُرسلت للريس فمفيش فيها سر.

س: ثبت من التسجيل على لسان لطفي الخولي بعد مغادرتك المنزل أن الأستاذ هيكل طلب منهم أن يُقسموا يمينًا على عدم البوح بهذه الرسالة لأحد، فبماذا تعلل أحاديثهم أمامك عن هذا الأمر؟

ج: أنا أعتقد أن دي دردشة، وأنا معرفش أنهم متفقين ما يقولوش حاجة عن الموضوع، وواضح من التسجيل إني كنت باستوضح الحاجات اللي معرفهاش، إنما كونهم حالفين اليمين أو غيره معرفش عن كدة شيء أبدًا.

س: وما الذي تقصده من العبارة التي ذكرتها في صفحة ١٢؟ (تلونا عليه العبارة الواردة في هذه الصفحة على لسانه.)

ج: الكلام كله على ما سمعت كان بيجري حول الأستاذ هيكل وما إذا كان يرفض أو يقبل، وكان لطفي بيقول أنه يرفض بطريق غير مباشر، وأنا ناقشته في هذا الموضوع، وقلت عليه إنه إذا عوم المسألة يبقى رجل مجنون، وأقصد بعبارة رجل مجنون أنه هيكل يبقى مجنون إذا مشي زي ما بيقول لطفي.

س: ورد في التسجيل صفحة ١٦ على لسان زوجتك أن السيد محمد فائق ذكر للسيد الرئيس عند حلفه اليمين أن الأستاذ هيكل أحق بوزارة الإرشاد منه، وأن تماضر حادثتها في أمر تعيين الأستاذ هيكل وزيرًا.

ج: أيوة فعلًا أذكر أن زوجتي قالت كده، وتماضر هي تماضر توفيق، وكانت بتقوللها الله يكون في عونكم؛ على أساس أن التليفزيون اللي هي موظفة فيه يحتاج لمجهود كبير قوي من الأستاذ هيكل.

س: ومن هو مصطفى الباز الذي ورد اسمه على لسان زوجتك في صفحة ١٨ من التفريغ؟

ج: معرفوش، وهي كانت بتتكلم مع لطفي.

س: ورد بالتسجيل على لسانك في صفحة ٢٣ عبارة «سواء قعد أو ما قعدش حايضرب الأربعة اللي قعدوا»، فما الذي تقصده من هذه العبارة (عرضنا عليه التفريغ في صحائف ٢٢، ٢٣، ٢٤)؟

ج: هو فعلًا كان الكلام عن رسالة الحكيم اللي أرسلها للريس، والكلام ده حصل فعلًا، وأقصد منها أنه ما كانش فيه داعي لإرسال هذه الرسالة ما دام هيكل كان حايقابله ويشرح له المسألة، وإن الريس حايتضايق من هذه الرسالة وحايضرب الأربعة اللي تناقشوا فيها، وهم لطفي ونوال وتوفيق الحكيم.

س: ومن هو الرابع.

ج: أنا زي ما قلت الأربعة اللي كانوا موجودين هم لطفي ونوال وتوفيق وهيكل، وإنما مش في ذهني أن الريس حايضرب هيكل، إنما قلت إن الريس حايتضايق ويضربهم،

وأقصد أنه حايضرب الثلاثة ومش هيكل، وأقصد أنه يضربهم لأنهم سمحوا أن الرسالة دي توصله ودي جَلْيطة. وقالوا في الكلام فعلًا زي ما قلت في التحقيق إنهم جابوا حاتم صادق ويسلمها للريس، وأنا مفهومي للعملية أن دي مسألة مفيش فيها خيانة؛ لأن دي رسالة بيكتبها توفيق الحكيم وهيكل ولطفي، وبيستلمها حاتم عشان يوديها للريس، ومش معقول يبقى فيها خيانة.

س: ولِم كان القسم إذن على عدم البوح بها؟

ج: أنا معرفش إن فيه قسم أو حاجة زي كده.

س: ورد على لسان زوجتك أنها صورت هذه الرسالة قبل إرسالها.

ج: أيوة فعلًا أفتكر أنها قالت كدة.

س: ولِم كان ذلك فيما ذكرت؟

ج: عشان تحتفظ بها في أرشيفها؛ لأن باعتبارها سكرتيرة الأستاذ هيكل عندها صور للمستندات الهامة السرية.

س: هل تعرف أن لديها في المكتب آلة لتصوير المستندات؟

ج: أنا مش متأكد، إنما لازم يكون هذا صحيح بحكم عملها وخصوصا أنهم مطبقين في الأهرام كل الوسائل التكنولوجية.

س: وما هي أزمة مايو التي تعنيها زوجتك في حديثها الثابت في صفحة ٢٥؟

ج: في مايو ١٩٦٨م كان حصل هجوم في اجتماعات الاتحاد الاشتراكي على الأستاذ هيكل، فكان هيكل واللي معاه خايفين أحسن يكون فيه تعليمات بذلك، ولكن الريس أنصفه وأوقف هذا الهجوم.

س: وما دخل زوجتك في هذا الأمر، على ما قررت، فيما تذكر؟

ج: هي ملهاش دخل في العملية، إنما بحكم صلتها في العمل مع الأستاذ هيكل بتتأثر طبعًا بما يحدث له، وأعتقد أنه في خلال الأزمة دي في مايو كان عاوزها تنقل بعض أوراقه الخاصة من المكتب.

ج: أحب أن أقول إنني أصبحت أواجَه بمثل — وأنا آسف للتعبير — هذه الاتهامات التي تشبه الحواديت، والتي تثير الأسى في نفس إنسان يعتقد أنه يعمل لصالح بلده ووطنه وقيادته وعمله، وإنه لما كان ضد كان ضد، ولما أصبح مع أصبح مع، ولم أُخفِ في يوم من الأيام، لا في المناقشات ولا الاتصالات، آرائي التي أعتقد أنها صادرة عن إيمان بالوطن

وتخدم القضية، أما أن يصل الأمر الآن ليس فقط إليَّ بل أيضًا إلى زوجتي، فلا أدري ماذا أقول حقيقة.

تمت أقواله ووقَّع.

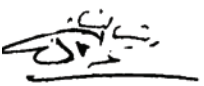

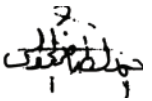

ثم أعدنا سؤاله بالآتي، قال:

اسمي: أحمد لطفي الخولي سابق سؤاله.

س: ما قولك فيما ذكره عطية البنداري في التحقيق من أنه أُثيرَ، في يوم زارك فيه بالمنزل مع زوجته السيدة نوال المحلاوي، حديث حول موضوع السيد هيكل وزيرًا للإرشاد، وأنك ذكرت في هذه الزيارة أن توفيق الحكيم سيرسل بخطاب للسيد الرئيس يعبر فيه عن رأيه في هذا الأمر. وأنه يرى من الأفضل بقاء الأستاذ هيكل في الأهرام فقط، وأنه تساءل: لماذا توفيق الحكيم بالذات هو الذي يرسل هذا الخطاب؟ فقلت له إن السيد الرئيس يحبه، وإن هذا الموضوع وصل إلى علمك من الأستاذ هيكل، أو إن الحديث جرى بشأنه بين الأستاذ هيكل وتوفيق الحكيم بحضورك. (تلونا عليه أقوال عطية البنداري التي أدلى بها بالتحقيق الذي أجراه السيد صلاح نصار رئيس النيابة.)

ج: أنا لا أذكر شيئًا عن هذا، ومع ذلك أريد أن أقول: لو صح هذا كله ماذا يعني؟ هل يعني هذا نقدا لتعيين هيكل وزيرًا؟ هل يعني انتقاصًا من كرامة أحد؟ هل يعني تطاولًا على الرئيس؟ هل يعني خيانة لقضية الوطن؟ ماذا يعني؟ وعلى العموم أنا لا أذكر أن توفيق الحكيم قدم لي أو ناقشني، أو أن هيكل حدثني عن خطاب من هذا الشأن، ولا أدري لماذا يحدثني هيكل عن خطاب في هذا الشأن كما لو كان يريد وسيطًا بينه وبين السيد الرئيس.

س: هل كان هناك اجتماع في منزلك حضره عطية البنداري وزوجته؟

ج: لم يكن هناك اجتماع، وإنما كانت هناك زيارة عادية هو وزوجته، والكلام فيها كان عاديًّا يتناول أمورًا كثيرة كالدردشات التي تحدث بين ناس يجلس بعضهم مع بعض، ولا أذكر حقيقة هل أُثيرَ هذا الموضوع أم لم يُثَر، وأنه إذا كان قد أثير فلا بد أنني ذكرت ما سبق أن قلته في هذا الشأن في المحضر، وقد قلته علنًا في الاجتماع.

س: هل كانت هذه الزيارة قبل الاجتماع أو بعده؟

ج: لا أذكر.

س: لماذا يقرر عطية البنداري ذلك؟

ج: لا أعرف، وربما اختلط عليه الأمر.

س: وما قولك إذا ما ثبت أن هناك خطابًا أرسله توفيق الحكيم للسيد الرئيس؟

ج: يُسأل مرسل الخطاب، ويبقى ده دليل على تحرك توفيق الحكيم من مقعده، وأنه ليس هناك أي جريمة في أن يرسل أي مواطن خطابًا برأيه في أي أمر من الأمور إلى الرئيس، بل هذا هو المطلوب والذي شجع عليه الرئيس نفسه في خطاباته.

س: وإذا كان هذا أمرًا طبيعيًّا ومطلوبا فلماذا تُصر على إنكاره؟

ج: لأني لم يحدثني توفيق الحكيم في هذا ولا هيكل ولم أرَ هذا الخطاب.

س: ألم تعلم به من أي مصدر آخر؟

ج: لأ.

س: ومن أين علم به عطية البنداري؟

ج: ليس لديَّ أي فكرة عن ذلك.

س: أليس لديك تعليل آخر حول هذا الموضوع؟

ج: كل الناس في الأهرام أثارت أسئلة عن إمكانية هيكل في التوفيق في الجهد بين مسئولياته في العمل كوزير ورئاسة تحرير الأهرام، بمن فيهم توفيق الحكيم.

س: هل تحدث أمامك توفيق الحكيم عن هذا؟

ج: لا أذكر، وجايز يكون اتكلم.

س: هل تذكر أحاديث دارت بينك وبين توفيق الحكيم بخصوص هذا الموضوع؟

ج: لا أذكر، وذلك بسبب العمل، وإني أقول مرة أخرى إذا ثبت كل هذا، فما هو وجه الجريمة المنسوبة إليَّ، وتساؤلات عادية، وتدل على اهتمام أهل البلد.

س: ألديك أقوال أخرى؟

ج: لا.

تمت أقواله ووقَّع.

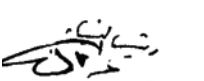

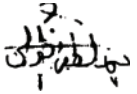

وأُقفل المحضر على ذلك عقب إثبات ما تقدم، حيث كانت الساعة ١٢:٥٥ صباح يوم ١٣ / ٥ / ١٩٧٠م، وقررنا ما يأتي:

أولًا: حبس المتهم أحمد لطفي الخولي حبسًا مطلقًا على ذمة القضية، ويودَع بسجن القناطر للرجال.

ثانيًا: ندب السيد رئيس القسم الفني بإدارة المباحث العامة لتفريغ شريط التسجيل المقدم من هيئة الأمن القومي، وينبه عليه بالحضور الساعة ٩ صباحا لحلف اليمين واستلام الشريط. وتعرض.

فتح المحضر يوم الأربعاء ١٣ / ٥ / ١٩٧٠م الساعة ١١ صباحًا بمكتب النائب العام بالهيئة السابقة.

.....
.....
.....
.....

هذا الرأي وسيقال إذا استقلت إنني لا أعمل في الأهرام إلا مع هيكل، وكان ردي أنه بالمنطق إذا جاء رئيس تحرير آخر غير الأستاذ هيكل، فمن غير المعقول أنه يعمل مع نفس الطاقم الذي كان يعمل معه رئيس التحرير السابق، وأنه لا داعي لإحراج نفسي أو إحراج أي شخص.

س: وما قولك فيما قرره عطية البنداري بعد أن استمع إلى شريط التسجيل أن الحديث الذي استمع إليه خاص به وبلطفي الخولي وأنت وليليان؟

ج: هو حر وده رأيه، ولكن أنا أقطع بأن ده مش صوتي، ولا أستطيع أن أميز بقية الأصوات، وليس عندي ثقة في هذا التسجيل.

س: ألديكِ أقوال أخرى؟

ج: ليس لدي أقوال أخرى.

تمت أقوالها ووقعت.

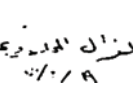

ثم استدعينا السيد أحمد لطفي الخولي وسألناه بالآتي، قال:

اسمي: أحمد لطفي الخولي سابق سؤاله.

س: ألم تسمع أو تعلم أن السيد توفيق الحكيم أرسل هذا الخطاب إلى السيد الرئيس (عرضنا عليه صورة الخطاب المرسل من السيد توفيق الحكيم للسيد الرئيس)؟

ج: اطلعت على هذا الخطاب الآن، وأقرر أن هذه أول مرة أرى فيها هذا الخطاب، فلم يحدث أنْ عرضه عليَّ الأستاذ توفيق الحكيم من قبل. وأنا أقرر أن الأستاذ توفيق الحكيم كان قد أبلغني برغبته في كتابة خطاب للرئيس، وطلب مني مستحلفًا ألا أذكر ذلك لأحد، وهذا هو كل ما لي من علاقة بهذا الخطاب، واللي أذكره على وجه التحديد أن السيد توفيق الحكيم قال لي إنه عايز يوصل رأيه إلى سيادة الرئيس، ولم يحدد لي الطريقة بدقة. ولا أذكر بالدقة أنه قال لي الطريقة اللي عايز يوصل رأيه بها إلى السيد الرئيس. وأنا قلت له إذا كان هذا فيمكن بخطاب أو بمقابلة إذا أمكنك تحديد ميعاد، ولكنه لم يحدثني عما سيكتبه في الخطاب، والأستاذ توفيق الحكيم في غنًى عن القول بأنه من المؤمنين إيمانًا عميقًا وقويًّا بالثورة وبقيادة عبد الناصر شخصيًّا، وهو دائمًا يتحدث عن ذلك، حتى إنه يذكر أنه يسمي عبد الناصر عودة الروح بالنسبة إلى مصر، وذلك نسبة إلى كتابه الوطني المعروف عودة الروح.

س: ولكن سبق أن قررت في جلسة التحقيق السابقة أنك لا علم لك أن السيد توفيق الحكيم أرسل خطابًا للسيد الرئيس.

ج: هذا صحيح، وأنا لا أعرف إذا كان أرسل خطابًا أم لا، وذلك أن كل ما علمته من السيد توفيق الحكيم أن له رغبة في إرسال خطاب. وأضيف أنني لا أتذكر الآن أن الأستاذ توفيق الحكيم أخبرني أنه أرسل الخطاب أم لا؛ لأن الموضوع لا أجد فيه أي شيء، أن كاتبًا كبيرًا يكتب خطابًا أو يوصل رأيه إلى قيادة البلد؛ لأن هذا هو المفروض والواجب، وأنه يجب للكتَّاب أن يعبروا عن رأيهم للقيادة، وأعتقد أن الرئيس يرحب بذلك.

س: ومتى أبدى لك السيد توفيق الحكيم رغبته في إرسال خطاب للسيد الرئيس؟

ج: لا أتذكر على وجه التحديد أو الضبط، ولكن في الوقت الذي صدرت فيه التعيينات الوزارية الأخيرة.

س: وما هي المناسبة التي ذكر لك فيها السيد توفيق الحكيم هذه الرغبة؟

ج: أنا أذكر أنه في ذات يوم واحنا في المؤسسة، ولا أتذكر في مكتب مَن، ولكن بالتأكيد كنا في المؤسسة، بدأ الأستاذ توفيق الحكيم حديثه عما إذا كان سيؤثر تعيين الأستاذ هيكل وزيرًا على ممارسة عمله في الأهرام، وبالتالي قد لا يجد الوقت الذي كان يعطيه للأهرام، مما

قد يُضعف الأهرام صحفيًّا، وأنه يرى أن هذا يجب تلافيه أو علاجه؛ لما فيه مصلحة البلد والدور الذي يؤديه الأهرام كجهاز إعلامي في الداخل والخارج، خصوصًا مع مراعاة أن الأهرام كانت الدعايات الغربية تقول إنها الصحيفة الرسمية، وكان يرى أن وجود السيد هيكل في وزارة الإرشاد سوف يعطي مادة لهذه الدعايات. وكان رأيي أنا الشخصي أنني قلت له، وهو نفس الرأي الذي قلته في الاجتماع العام في مؤسسة الأهرام، وهو الرأي الذي قلته أيضًا للأستاذ هيكل وأنا أهنئه، أن لا بد وأن يكون للقيادة السياسية، أي للرئيس جمال عبد الناصر، أسباب قوية بناءً على رؤيته الشاملة للموقف، والتي من موقع مسئوليته الشاملة، وهي رؤية لا يمكن أن تُتاح لأي واحد منا بهذا الشمول، وبالتالي فلا يمكن تقدير كل هذه الأسباب؛ لأنها بالضرورة غير معلومة وتدخل في نطاق الاستراتيجية السياسية، وأن كل ما نتمناه هو أن ينجح الأستاذ هيكل، بعد نيله لهذه الثقة، في مهمته الجديدة كما نجح في الأهرام، وأن الوقت قد حان ليُمتحَن نظام الأهرام في استمراره بنفس الكفاءة مع وجود الأستاذ هيكل لنصف الوقت فقط. ومن خلال هذا الحديث بدأ توفيق الحكيم التفكير مخالفًا لي في هذا الرأي، وقال إيه رأيك في أنني أبعث رسالة بوجهة نظري للسيد الرئيس؟ فأنا أجبته وقلت له أعتقد أنه ممكن، وأن الرئيس يرحب بأي آراء طالما أنها تصدر عن ناس مسئولين ويحسوا بمسئوليتهم تجاه الوطن، وتكون صريحة وليس وراءها منافع شخصية. وأعتقد أن ده يتوفر في السيد توفيق الحكيم.

س: هل عرض عليك السيد توفيق الحكيم مضمون هذه الرسالة أو الأفكار التي تضمنتها؟

ج: لأ، ولكن أنا خمنت أنها آراؤه والتي سبق أن ذكرها.

س: ألم يكتب السيد توفيق الحكيم هذه الرسالة في حضورك؟

ج: لأ.

س: ألم تطَّلع عليها قبل إرسالها؟

ج: لأ.

س: ألم تكن أنت صاحب هذه الفكرة في إرسال هذه الرسالة؟

ج: لأ، ولكن هو اللي عرض إرسال الرسالة فأنا وافقته، وحتى هذا الموضوع مين اللي عرض؟ أنا غير متذكر بالدقة؛ لأنه كان خلال حديث جارٍ بيني وبينه، وعلى العموم فإنه شيء طيب أن يتم بين الكتَّاب المؤمنين بالثورة وبين هذه الثورة، وأن تكون الصراحة رائدهم فيما يشعرون به من آراء.

س: ومن الذي اشترك معكم في هذا الحديث؟

ج: أعتقد أنه كان موجود الأستاذ هيكل ونوال كانت بتخرج وتيجي؛ لأن المكتب كان مفتوح اللي كنا قاعدين فيه، وهو في الدور الرابع وبالقرب من مكتب السيد هيكل.

س: هل اشترك السيد هيكل في الحديث الذي دار بينك وبين السيد توفيق الحكيم؟

ج: الأستاذ هيكل كان موجودًا واستمع لوجهات النظر، وقرر أنه لا بد أن يكون مفهومًا أن هذا قرار من القائد إلى جندي في معركة، وعليه أن يطيع، وأنه في نفس الوقت مستمر في عمله في الأهرام كما قرر السيد الرئيس نفسه في القرار الصادر منه بالتعيين، وقرر أيضًا أنه يستطيع أن يوائم بين وقته في العملين، خاصة وأنهما من طبيعة واحدة، وأنه يرى أن ذلك تكريم للصحافة ككل من الرئيس، وليس لشخصه فقط، وطلب توضيح ذلك لأي تساؤلات.

س: ألم يعرض السيد هيكل رأيه بالنسبة لما أبداه السيد توفيق الحكيم من إرسال خطاب إلى السيد الرئيس؟

ج: حقيقة لم أسمع رأي السيد هيكل في هذا الموضوع؛ لأنني تركتهما الاثنين وصعدت إلى مكتبي، ولم أعرف بعد ذلك شيئًا عن الموضوع.

س: ولكن هل كان السيد توفيق الحكيم قد أبدى رغبة في حضورك بخصوص إرسال خطاب إلى السيد الرئيس؟

ج: أيوة، كان أبداها في حضوري.

س: وما تعليق السيد هيكل على هذه الرغبة في حضورك وقبل أن تنصرف؟

ج: أعتقد قال له أنت حر.

س: ألم يعرض السيد توفيق الحكيم على السيد هيكل مضمون الخطاب أو الأفكار التي سيذكرها في هذا الخطاب؟

ج: محصلش أمامي، ولكن رأي السيد توفيق الحكيم معروف بخصوص مدى ما يمكن أن يؤثر وجود هيكل كوزير للإرشاد على دور الأهرام كجهاز إعلامي في الداخل والخارج.

س: وهل كان يعرف السيد هيكل الرأي الخاص بالسيد توفيق الحكيم؟

ج: لا أعلم، ولكن الحديث الذي سبق أن ذكرته بيني وبين السيد توفيق الحكيم كان في حضور السيد هيكل.

س: ألم تكن نوال المحلاوي موجودة أثناء هذا الحديث؟

ج: هي باعتبارها سكرتيرة السيد هيكل كانت بتدخل وتطلع.

س: ألم يُطلِع السيد توفيق الحكيم نوال المحلاوي على الخطاب الذي أرسله للسيد الرئيس؟

ج: لا أعلم.

س: ألم تطَّلع نوال المحلاوي على هذا الخطاب وتقرأه مرتين وتصوره؟

ج: مش فاكر؛ لأن الموضوع كان بالنسبة لي أمرًا عاديًّا يخص كاتبًا مسئولًا مع قيادته.

س: هل دار في الزيارة التي تمت يوم ٢٨ / ٤ / ١٩٧٠م من عطية البنداري وزوجته لك حديث بخصوص هذا الخطاب؟

ج: جايز يكون حصل حديث ولكن لا أذكره. وأريد أن أكرر أن هذا الموضوع لم يكن يحتل في ذهني مكانًا خاصًّا.

س: قرر عطية البنداري في التحقيق أنه في هذه الزيارة ذكرت زوجته نوال أنها صورت الرسالة التي أرسلها السيد توفيق الحكيم للسيد الرئيس قبل إرسالها؟

ج: لا أتذكر الآن إذا كانت نوال قالت هذا الكلام من عدمه، والموضوع ما أخدش معايا أي معايشة، على أساس إن الموضوع خاص بالسيد توفيق الحكيم.

س: ألم تسأل السيد توفيق الحكيم فيما بعد عما إذا كان قد نفَّذ رغبته في إرسال هذه الرسالة من عدمه؟

ج: أعتقد أنه قال لي إنه بعث هذه الرسالة.

س: هل ذكر لك كيف أرسل هذه الرسالة إلى السيد الرئيس؟

ج: لأ.

س: وما هي الظروف التي ذكر لك فيها أنه أرسل هذه الرسالة؟

ج: أنا لا أذكر الظروف، ولكن اللي أذكره أنه قال لي فعلًا إنه بعث الرسالة.

س: ومتى ذكر لك أنه أرسل الرسالة؟

ج: لا أذكر، ولكن بعد اللقاء الأول اللي أبدى فيه الرغبة في إرسال الرسالة بيوم أو اتنين.

س: ألم تستفسر منه عن الطريقة التي أرسل بها هذه الرسالة؟

ج: لأ.

س: ألم يخبرك السيد توفيق الحكيم أنه أرسل هذه الرسالة مع السيد حاتم صادق؟

ج: لأ معرفش وهو مقليش.

س: ومن الذي طلب منك عدم ذكر موضوع الرسالة؟

ج: أظن توفيق الحكيم؛ باعتبار إنه مش مقرر إنه يرسل الرسالة من عدمه؛ على أساس أنها كانت مجرد رغبة منه.

س: تقرر أنك تظن أن الذي ذكر لك ذلك هو السيد توفيق الحكيم، فهل يُفهم من هذا الظن أنه من الجائز أن يكون شخصًا آخر هو الذي طلب منك عدم إذاعة إرسال هذه الرسالة؟

ج: أعتقد إن اللي قال لي هو توفيق الحكيم، وبالفعل نفذت طلبه، ومجرد لفظ الظن الذي ورد في إجابتي السابقة يأتي من خلال أن هذا الموضوع مر عليه مدة من الزمن، ولم يكن يحتمل كل ما أراه الآن من تحقيق وسجن، وأنا نفذت رغبة السيد توفيق الحكيم الذي أعتبره أستاذ جيلنا.

س: ألم يطلب منك السيد هيكل عدم إذاعة إرسال خطاب من السيد توفيق الحكيم للسيد الرئيس؟

ج: ما ذكرش.

س: هل يفهم من إجابتك السابقة أنه يحتمل أن يكون قد ذكر السيد هيكل ذلك ولا تذكر؟

ج: حقيقة مقدرش أقول آه أو لأ؛ لأن هذا الموضوع كما قررت من قبل بعد أن تحدث فيه توفيق الحكيم لم يتحدث فيه أحد، ولم يكن موضع تعليق أحد.

س: هل تناولتم بالحديث في الزيارة التي تمت في منزلك وحضرها عطية البنداري وزوجته وزوجتك حديثًا عن الحريات؟

ج: جايز، ولكن لا أذكر.

س: قرر عطية البنداري أنك ذكرت في هذه الزيارة أن حديثًا دار بينك وبين السيد توفيق الحكيم عن انعدام الحريات في البلاد.

ج: لا أذكر أنني ذكرت لعطية البنداري إن فيه حديثًا دار بيني وبين السيد توفيق الحكيم عن انعدام الحريات، ولكن جايز أكون قلت لعطية البنداري، ولكن لا أستطيع أن أقطع أن توفيق الحكيم وأنا نفكر في عمل موضوعات للنشر في الأهرام لتكون حوارًا بين أجيال مختلفة أو أفكار مختلفة وحول قضايا عديدة. وعلى أن يكون اسم هذه الموضوعات «حوار».

ملحوظة:
اكتفينا بهذا القدر من استجواب المتهم الآن وأرجأنا استكماله لباكر.
تمت الملحوظة.

وأُقفل المحضر على ذلك عقب إثبات ما تقدم، حيث كانت الساعة ٦:١٠ مساءً.

فُتح المحضر يوم الأربعاء ٢٠ / ٥ / ١٩٧٠م الساعة ١١:١٥ صباحًا. بإدارة المباحث العامة.

بالهيئة السابقة.

لإثبات أننا كنا قد حددنا اليوم لاستكمال استجواب المتهم فدعوناه وسألناه بالآتي، قال:

اسمي: أحمد لطفي الخولي سابق سؤاله.

س: ما هي فكرة موضوع الحوار التي تناقشت فيها مع السيد توفيق الحكيم؟

ج: أنا طريقتي وأسلوبي أن الإقناع لا يمكن أن يكون عن طريق مجرد مقال يُعرض فيه وجهة نظر واحدة للكاتب وينتهي الأمر، دائمًا ما يسمى الآن في الصحافة العالمية في الفكر مقالات المناقشة أو الحوار، وعلى هذا الأساس تُعرض حول موضوع واحد وجهات نظر متعددة من زوايا مختلفة، وهذا يفيد في عمق فهم الموضوع وتبينه، ويشد جمهور القراء، بدل من القول بأن هذا أبيض أو أسود، وقد اتبعت ذلك فيما قمت به من اتصالات صحفية من خلال الأهرام، كما حدث مع راسل وسارتر وجارودي أخيرًا وماكسيم رودنسون، وهو أيضًا نفس الأسلوب الذي أتبعه في تحرير الطليعة نفسه، وفي العادة نخصص موضوعًا نكتب فيه عدة مقالات. وثبت أن هذا مفيد ليس فقط بالنسبة للقراء، بل بالنسبة للكتَّاب أنفسهم، ويقرِّب في النهاية من وجهات النظر بطريق طبيعي وصحي، وهذا الأسلوب الذي ذكرته الآن تناقشت فيه مع السيد توفيق الحكيم، على أن نتبع هذا الأسلوب في الأهرام، وهو أسلوب الحوار. وقد رحب السيد هيكل بهذه الفكرة كرئيس تحرير للأهرام عندما عرضنا عليه هذه الفكرة أنا والسيد توفيق الحكيم، الذي

كان يوافقني في الرأي، وهذا ليس جديدًا على الأهرام؛ فقد سبق منذ ثلاث سنوات أن أُنشئت فيه صفحة لعرض الآراء والأفكار، وكُلفتُ بمسئوليتها، وأعتقد أنها كانت فكرة ناجحة، ولكن لم يكن هناك وقت لتنفيذ هذه الفكرة؛ نظرًا لظروف القبض عليَّ، على ما أعتقد؛ لأن هذه الفكرة كانت منذ أسبوعين فقط على ما أذكر.

س: ولكن يقرر عطية البنداري في التحقيق أنك ذكرت أثناء الزيارة أن حديثًا دار بينك وبين السيد توفيق الحكيم حول انعدام الحريات.

ج: أنا لا أعتقد أن هذه الواقعة حصلت، كما أن عطية البنداري ليس الرجل السياسي أو رجل الفكر الذي أتحدث معه في مثل هذه الأمور، وأنا باستغرب هو بيقول حاجة زي دي ازاي.

س: تقرر أن السيد توفيق الحكيم طلب منك ألا تبوح بخبر إرسال رسالة منه للسيد الرئيس، فما هي الأسباب التي تدعوه إلى ذلك؟

ج: الأستاذ توفيق الحكيم طبيعته هو كتمان السر، حتى إذا كتب قصة وستُنشر غدًا في الأهرام فيقول اكتم السر ولا تقل لأحد، ومن يعرف طبيعة توفيق الحكيم لا يستغرب عليه ذلك، وأعتقد بالنسبة لموضوع الرسالة ليس فيه ما يمكن أن يكون فيه ثمة ضرر لأحد؛ لأنها مجرد رسالة من كاتب ومفكر إلى السيد رئيس الجمهورية، وبالتالي فليس هناك أسباب معيَّنة دعت السيد توفيق الحكيم أن يطلب مني هذا الطلب.

س: ومتى طلب منك السيد توفيق الحكيم هذا الطلب؟ وقت إبدائه رغبته في إرساله هذه الرسالة، أم عندما ذكر لك أنه أرسلها بالفعل؟

ج: الحقيقة أنا مش فاكر هو قال لي إمتى.

س: ولكن قرر عطية البنداري في التحقيق أنه دارت دردشة تضمنت أن السيد هيكل طلب منك أن تُقسموا يمينًا على عدم البوح بهذه الرسالة لأحد.

ج: محصلش، وليس من طبيعة الأستاذ هيكل ذلك، واللي حصل إن السيد توفيق الحكيم هو اللي قال لي فقط ما تجبش سيرة لأحد عن هذه الرسالة، وهو طبيعته كده.

س: ولكنك ذكرت بجلسة تحقيق أمس أنك لا تستطيع أن تقول بالنفي أو بالإيجاب أن السيد هيكل طلب منك عدم إذاعة إرسال خطاب من السيد توفيق الحكيم للسيد الرئيس.

ج: إجابتي الآن كانت بالنسبة لحلف اليمين، فلم يطلب منا السيد هيكل حلف يمين، وإنما أنا لا أتذكر أن السيد هيكل كلمني في موضوع الرسالة وإذاعة إرسالها، وأريد أن أكرر أن قضية الخطاب لم تكن واردة في ذهني، ولم أجد فيها أي شيء غير طبيعي أو يضر بأحد أو يسبِّب إزعاجًا لأحد.

س: ويقرر عطية البنداري أيضًا في التحقيق أن رأيك كان يرفض السيد هيكل الوزارة بطريق غير مباشر، وأنك ذكرت له هذا الرأي في تلك الزيارة.

ج: أنا لا أذكر ذلك؛ لأني لا أتحدث مع عطية البنداري في مثل هذه الأمور، ورأيي قلته علنًا في الاجتماع العام بمؤسسة الأهرام، وحضره الأستاذ هيكل نفسه، ورأيي لا يقدم ولا يؤخر في هذا الموضوع، وهيكل نفسه يعتبِر أن هذا القرار أمر تكليف من القائد إلى جندي في معركة.

س: قرر أيضًا عطية البنداري أنه أثناء الزيارة ذكرت أنت أو نوال المحلاوي أن الخطاب الذي حرره السيد توفيق الحكيم سيرسله السيد حاتم صادق.

ج: بالنسبة لي أنا لم أذكر هذه الواقعة وبالنسبة لنوال فلم أسمعها أيضًا تذكر ذلك أثناء الزيارة.

س: وكيف أرسل إذن السيد توفيق الحكيم الرسالة للسيد الرئيس؟

ج: معرفش.

س: هل علم أحد آخر بواقعة إرسال الرسالة؟

ج: أنا شخصيًّا معرفش.

س: وما الذي كان يبغيه السيد توفيق الحكيم من إرسال هذه الرسالة؟

ج: هو كان غرضه توضيح وجهات نظره على ما أعتقد.

س: ألم يكن يعبر عن رأي أحد آخر؟

ج: لا أعتقد ذلك.

س: ولماذا وافقته أنت على إرسال هذه الرسالة عندما عرض الفكرة عليك؟

ج: أنا أعتقد أن أي كاتب يعبر عن وجهة نظره في خطاب إلى السيد الرئيس أمر مستحب، وأعتقد أن الرئيس يرحب بذلك؛ ولذلك عندما عرض علي فكرة إرسال خطاب إلى السيد الرئيس وافقت على هذه الفكرة.

س: عندما وافقت على هذه الفكرة هل كنت تعلم مضمون الرسالة التي سيرسلها إلى السيد الرئيس؟

ج: معرفش المضمون؛ لأن السيد توفيق الحكيم لم يُطلعني على الرسالة، ولم أقرأها بالتالي ولا أعرف ما فيها، ولكن من الممكن أن أتصور أن هذه الرسالة تدور حول رأيه في كيفية عمل الأهرام واستمراره في دوره الإعلامي بالنسبة لتعيين السيد هيكل وزيرًا وأن هذا سيؤثر على عمله في الأهرام، وكما سبق أن ذكرت أمس في التحقيق كنت قد أوضحت

له أن لا بد أن يكون القرار قد اتُّخذ من القيادة السياسية بعد تقدير كل هذه الاعتبارات التي هي بالضرورة غير خافية عنها.

س: اطلعت على صورة الخطاب الذي أرسله السيد توفيق الحكيم للسيد الرئيس، أثناء التحقيق، فهل الأفكار التي وردت فيه هي الأفكار التي عرضها عليك السيد توفيق الحكيم عندما وافقته على إرسال هذا الخطاب؟ (عرضنا عليه الخطاب للاطلاع عليه مرة ثانية بناء على طلبه.)

ج: اطلعت على الخطاب الآن، وأقرر أن ما ورد في هذا الخطاب هو تحليل شخصي للسيد توفيق الحكيم لم يأخذ رأيي فيه، وإنما هو تحدث معي فقط في أمر مبدأ إرسال خطاب إلى السيد الرئيس، يتضمن كيفية مراعاة الوضع في الأهرام بعد تعيين السيد هيكل وزيرًا للإرشاد؛ كي يستمر الأهرام في أداء دوره بالنسبة للبلد والمعركة في الداخل والخارج، وأنه يضع هذا الرأي تحت نظر السيد الرئيس.

س: ألَا تذكر الأحاديث التي دارت في زيارة عطية البنداري ونوال المحلاوي لك يوم ٢٨ / ٤ / ١٩٧٠م؟

ج: أنا مش متذكر، وبعد مرضي في سنة ١٩٦٨م بالقلب لاحظت أنني أنسى تواريخ ووقائع قريبة جدًّا، لدرجة أنني أنسى تاريخ زواجي وتاريخ ميلاد ابنتي وزوجتي؛ مما يسبب لي حرجًا عائليًّا، كما أنني نسيت في هذا العام موعد وفاة والدي، وهذا أول عام لهما.

س: ألَا تذكر أن حديثًا دار في هذه الزيارة عن موضوع هذه الرسالة التي أرسلها السيد توفيق الحكيم للسيد الرئيس؟

ج: جايز يكون حصل كلام عن موضوع الرسالة أثناء هذه الزيارة مع نوال المحلاوي؛ باعتبارها أنها تشتغل معايا في الأهرام وعلى علم بالموضوع، ولكن لا أذكر إذا كان تم هذا الحديث أو لأ ولا مضمونه.

س: هل تذكر أن هذا الحديث قد صدر من نوال المحلاوي أثناء الزيارة؟ ونصه: «توفيق الحكيم بيقول لي القلم ده فيه سحر؛ لما كتبت به ما شطبتش حاجة خالص ولا فعلًا ولا غيره ولا كلمة، وبعدين أنا قرأته فتوفيق الحكيم قعد يبص فيه لغاية ما خلصته وسكت وقال لي إيه بأه: إنتي شايفه إيه بأه. قلت: الحقيقة أنا يا توفيق بيه أنا حاقرأه مرة ثانية علشان أقول لك رأيي، قال: كده، طيب، فعلًا، استني أصلك إنت قارئة حرة، فقلت له متشكرة قوي على الثقة دي، على الله تنفعني طبعًا. وطلعت صورت الجواب.»

ج: جايز يكون صدر منها هذا القول، ولكن حقيقة لا أتذكر؛ لأني لا أريد أن أظلم أحدًا.

ملحوظة:

كلفنا الرائد محمد حسن إسماعيل بالقسم الفني بإدارة المباحث العامة لإحضار جهاز تسجيل، فأحضر جهاز تسجيل داخل غرفة التحقيق، وقمنا بفض حِرز الشريط المسجَّل، وسلمناه إليه وطلبنا منه إدارة الجهاز، على ما جاء بالصحيفة ٢٥ من تفريغ إدارة المباحث العامة على لسان نوال المحلاوي بخصوص واقعة قراءتها الخطاب وتصويرها له. وبعد أن استمعنا مع المتهم إلى الحديث السالف، وثبت أنه يطابق ما ورد بالتفريغ، سألنا المتهم عما إذا كان الصوت الذي سمعه خاصًّا بنوال المحلاوي، فقرر أنه لا يستطيع أن يقطع؛ لأن الصوت غير واضح، و«لست خبيرًا بالأصوات، ولا أدري ما موضوع هذا التسجيل وطبيعته ومشروعيته القانونية.»

تمت الملحوظة.

ثانيًا: لم نسكت في عهد السادات أيضًا

في عهد حكم الرئيس أنور السادات لم نسكت كذلك عندما وجدنا أننا يجب أن نقول كلمتنا وأن ننبه الدولة. فقد جمعت في مكتبي عددًا من الكتَّاب والأدباء ورجال الفكر، وجعلنا نستعرض حال البلد في تلك الفترة من يناير ١٩٧٣م، وما ساد البلاد من اضطراب وقلق. ورأينا أن من واجبنا، باعتبارنا من رجال الفكر في الأمة، أن نصارح الدولة بحقيقة رأينا في الموقف. وذلك في صورة بيان فوَّضوني في كتابته، فكتبته بخطي ووقَّعت عليه بإمضائي، ووقَّع عليه معي من كان حاضرًا، ثم لم يلبث هذا البيان أن امتلأ بالتوقيعات. وقبل أن يُعرض على ذوي الشأن والجهات الرسمية، فوجئت هذه الجهات به منشورًا في صحف الخارج بعناوين مثيرة تُظهره في صورة موقف ضد الدولة من كتَّاب مصر وأدبائها ومفكريها ... وكان أن غضبت الدولة غضْبَتها المعروفة ... فقد كانت تخشى، كما قالت، من زعزعة الجبهة الداخلية، وكانت، كما اتضح بعد ذلك، تتهيأ بالفعل لمعركة العبور.

استعراض حال البلد

أسس المناقشة بين أهل الفكر

مما لا شك فيه أن البلد في حالة قلق بعد نحو خمسة أعوام من الهزيمة وانسداد الطرق وظلام الأفق، وظهرت بوادر هذا القلق مجسَّدة في اضطراب الشباب. وهناك الآن موضوعات وتساؤلات تبدو فيما يلي:

أولًا: هل هناك خلاف بين الحكم وبين الأمة وشعورها الممثَّل في شبابها وعقلها الممثَّل في مفكريها؟

ثانيًا: إذا كان هناك خلاف حقًّا، فهل هو يعني تغييرًا في أساليب الحكم، مثل تمكين وتأمين حرية الرأي والمناقشة مِن حمل مسئولياتها؟ وما وسائل ذلك؟ وما هي النتائج المترتبة عليه بالنسبة للمعركة والإعداد لها؟

ثالثًا: ما هو مفهوم كلمة المعركة؟ وما هو المعنى الواجب تفسيره وفهمه وعرضه لمداها وأبعادها وجوهرها، وكذلك لكلمة الإعداد لها؟ وهل الإعداد مقصود به المدى القريب للمعركة العسكرية أو المدى البعيد للمعركة الحضارية؟

٩ يناير ١٩٧٣م

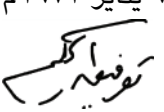

السيد / رئيس اللجنة البرلمانية لتقصى الحقائق

تحية طيبة وبعد

بالنيابة عن زملائنا الكتاب والادباء الموقعين على البيان المرفق صورته فاننا نضع انفسنا تحت تصرفكم اذا كان من المفيد الاستماع الى رأينا فيما تبحثون فيه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

٢١ يناير ١٩٧٣

عن الكتاب والادباء الموقعين .

بيان من الكتَّاب والأدباء

نحن، الكتاب والأدباء الموقعَّين على هذا البيان، قد رأينا من واجبنا أن نعاون الدولة فيما تقوم به الآن هيئاتها الرسمية من تقصِّي الحقائق في حالة الاضطراب التي بدت بوادرها الآن في بعض الأحداث الجارية، يدفعنا إلى ذلك إيمانُنا بوطنية رئيس الدولة، واعتقادًا منا أن في استطاعته الإمساك بالزمام للسير بالبلاد في طريق محفوف بالمخاطر، تهبُّ عليه الزوابع اليوم من كل جانب، ويحتاج إلى الحكمة وسداد الرأي؛ لتجنيب الوطن ويلات الشَّطط، وتوجيهه إلى حيث يجد نفسه ويؤكد شخصيته ويسترد قوته. ولما كان من خصائص الكتَّاب والأدباء، بحكم رسالتهم في الأمة، أن يكتشفوا باطنها ويستشفُّوا ضميرها، في حين أن مهنة الصحافة هي تحرِّي أخبارها، ومهمة الهيئات الرسمية هي تقصِّي حقائقها من واقع حوادث معينة قد تكون مجرد بثور خارجية لمرض دفين، ودخان ظاهري لنيران تتأجج تحت رماد … لذلك كان علينا، نحن الكتاب والأدباء، أن نكمل الصورة ونقدم المعونة بإبراز ما استتر واستخفى مما يعتمل الآن ويضطرم في باطن الأمة وضميرها. وليس ذلك فقط لمجرد استكمال عمل تقوم به الهيئات الأخرى، ولكنه أيضًا للخشية من أن يُهمَل أمر هذا الغليان الذي يفور في نفوس الناس، فيجد طريقه في أي لحظة إلى الانفجار وتقع الكوارث. وذلك أنه مما لا شك فيه لدينا أن البلد يغلي في الباطن على نحو لم يعُدْ يخفى على أحد. وقد لا يعرف كل الناس تعليلًا لما يشعرون به من قلق واضطراب وغليان داخلي، وقد يُبدي البسطاء من الناس والأبرياء من الشباب تعليلات مختلفة، يسوقونها بغير تفكير أو تمحيص، ويرددونها في أحاديثهم ويضعونها في منشوراتهم، وهذه التعليلات أو المطالب أو الاحتجاجات قد تبدو في أغلبها سطحية أو غير ناضجة أو مدروسة، ولكن تبقى الحقيقة التي لا شك فيها وراء كل هذا، وهي شعورهم جميعًا بأنهم قلقون لشيءٍ ما،

وأنهم ما عادوا يحتملون ما هم فيه من إحساس بالضياع. والآن ما هو منشأ هذا الإحساس العام بالقلق والاضطراب والضياع في نفوس الناس؟ لعل السبب الأهم في ذلك هو عدم وضوح الطريق أمامهم. فالصيحة المرتفعة في كل حين بكلمة المعركة، وأن الطريق هو المعركة، كان من الممكن أن يكون هو الجواب على أسئلتهم والطريق الواضح أمام أعينهم. وهذا لا شك ما أرادت الدولة أن تقدمه كجواب أو مصباح لوضوح الرؤية في طريق المستقبل المعتم. ولكن مع الأسف تمضي الأيام وتصبح كلمة المعركة مجرد كلمة غامضة لا حدود لها ولا أبعاد لمعناها ولا تحليل لعناصرها. مجرد كلمة تَلوكها الأفواه، مستهلَكة؛ لكثرة مضغها، ويصبح الناس ويمسون وهذه الكلمة تُردَّد على جميع النغمات في الأناشيد والأغاني والخطب والشعارات، حتى فقدت قوتها وفاعليتها، بل وصدقها، وصارت اللقمة المضوغة في الفم غصة، لا هم يستطيعون ابتلاعها ولا هم يجرءون على لفظها. وأصبحوا في حيرة من شأنهم، وأصبح طريق المستقبل أمامهم مرة أخرى مسدودًا، وهم في ضياع … ولما كان الشباب هو الجزء الحساس في الأمة، وهو الذي يعنيه المستقبل أكثر من غيره، فهو لا يرى أمامه إلا الغد الكئيب. فهو يجتهد في دراسته ليحصل على شهادته النهائية، فإذا هي شهادة القذف به في رمال الجبهة لينسى ما تعلمه، ولا يجد عدوًّا يقاتله. وهذا أيضًا بالنسبة إليه هو الضياع … أما بقية المواطنين فهم يعيشون في حياة صعبة سيئة الخدمات العامة. وكل نقص أو إهمال أو توقف أو عبث يختفي خلف صوت المعركة، وفي انتظار المعركة، وتمحُّكًا بالمعركة. وإذا بالأمر في نظرهم ينقلب إلى مهزلة وإلى سخط وإلى قرف عام.

هذا بعض ما استقر في الضمائر هذه الأيام. ولا بد من حل سريع لهذا الوضع. ولا يمكن أن يكون هناك حل إلا في الصدق. والصدق وحده؛ لأن الصدق هو الذي ينهي الحيرة ويقنع الناس ويهدئ النفوس؛ لأن الغليان في باطن الإناء يهدأ إذا كشف الغطاء … الشعب يريد أن يقتنع بشيء لأنه غير مقتنع … ولا بد لراحة باله واقتناعه من عرض حقائق الموقف أمامه واضحة من كل جوانبها، وعليه هو أن يقدَّر وأن يعرف ويختار طريقه. وهذا يقتضي النظر في تغيير بعض الإجراءات التي تسير عليها الدولة اليوم، ومنها حرية الرأي والفكر وحرية المناقشة والعرض؛ لإلقاء الضوء على كل شيء في هذا الضباب حتى تتضح الرؤية. وليكن ذلك داخل المؤسسات، إذا كانت السرية لظروفنا الحاضرة تقضي بذلك. على ألا يكون للدولة رأي مسبَّق تضغط به على أهل الرأي وتجعلهم مجرد أبواق لترديده وترويجه، بل أن تكون الدولة آخر من يُبدي الرأي بعد أن تستمع وهي جادة صادقة إلى رأي مصر الحر

أولًا، لا أن تصوغ هي الرأي وتضع الشعار وتلقي به إلى الناس وتفرضه عليهم فرضًا ... آن للدولة في هذه الظروف العصبية أن تتخفف هي من كل العبء والمسئولية وتضعها على كاهل الأمة ... إن في ذلك مصلحتها وصيانةً لها أمام التاريخ.

ثالثًا: عودة إلى الملف الذي يجب أن يُفتح

أقوال لتوفيق الحكيم

إن من المهم فتح الملفات، لماذا؟ لأنه في فتح الملف عدم اتهامُ فترةٍ بحالها. وإذا كان اتهامًا فحتى هذا يبقى شيئًا مطلوبًا. أيضًا، الاتهام معناه أنه فُتحت قضية، وفيها دفاع، وفيها خبراء، وفيها تقييم. إنما هم قالوا هجوم. هذا الهجوم يُفهم منه أنه توجد عمليةُ هدمٍ لشخص أو لفترة. فالمسألة هي أنه عندما نرجع لما حدث، نجد أني أقول يا ناس نحن نريد أن نفتح ملفًّا لنصل إلى حقيقة. وأنا أرجو أن هذا يُسفر عن براءة، أو تخفيف عن مسئوليات شخص أنا أحبه، وأعتبر أنه كان هناك كثير من التلاقي الروحي والتلاقي الفكري بيننا، ولكن لماذا هذا؟ لأن المسألة إذا انقلبت إلى ضريح وعبادة شخص، فمن الذي يستفيد منها؟ الكهنة والسدنة.

فالقضية هي أن الناصرية كعبادةٍ خطرةٌ على اليسار قبل كل شيء، لماذا ليست خطرًا على اليمين؟ اليمين سوف يكسبها. اليمين قوي جدًّا؛ لأن اليمين هو الأصل في الإنسان. الأصل في الإنسان أنه يميني، واليسار هو الطارئ، كيف؟ الأصل في الإنسان الأول عندما يولد طفلًا ... فهو يميني، يعني يريد الأوضاع كما هي، وبعد ذلك يكبر على أوضاع قائمة وقديمة، فيقال له جدك كان يعمل كذا، والمسائل كذا. أما اليسار كما أفهمه أنا فهو التغيير الطارئ؛ يريد أن يعمل ما يريده ... يريد أن يغير. فإذا بحثت عن ماضي اليسار، وفي أي زمن كان، سنرى أن ماضي اليسار على هذا المفهوم يرجع إلى أيام إخناتون، لأن إخناتون جاء فلقي أوضاعًا مستقرة في عبادة آمون، ولقي الكهنة مسيطرين وقد وضعوا تقاليد معينة، وأن لهم قوة كبيرة؛ لأنهم هم الذين كانوا يحكمون من وراء الفرعون. فجاء إخناتون كيساري؛ لأن اليسار هنا يعني الذي يريد تغيير وضع قائم وجامد. الأنبياء كانوا كلهم في عصرهم يساريين؛ أي مجددين، مثلًا محمد وعيسى جاءا للتغيير، يعني تغيير أوضاع استقرت في

المجتمع، ويجب إصلاح هذه الأوضاع والأفكار والعقائد القديمة بتغييرها بعقائد وأفكار جديدة.

فعملية التفكير بعد استقرار الدين يظهر أنها غير مسموح بها، هي كانت مسموحًا بها مع الثائر الذي هو النبي. الثائر الأول يسمح لك بالتفكير والمعارضة؛ لأنه هو نفسه ثائر ويريد أن يعرف الحقيقة. إنما بعد أن عُبِد وبقي مقدسًا وأصبح له كهنة وسَدنة يغلقون عليه الأبواب ويمنعون التفكير والاجتهاد، فإن المجتمع يعود إلى الركود والتجمد ... فإذن أنا أخاف من التجمد، أخاف من الناس الذين في طبيعتهم التجمد لأسباب طبيعية فيهم أو لفوائد ومصالح. وهؤلاء — مع الأسف — في كل الدنيا لهم أغلبية. إذن هناك ناس خُلِقوا على الأوضاع التي تُجمِّد. ومن هنا الخوف من تجميد الفكر. اليمين الرجعي يحب إما أن يثبت في مكانه وإما أن يرجعك إلى عهود قديمة لا تنطبق على وقتنا الحاضر ويجعلها هي المقياس ... الوراء لا يمكن أن يكون مقياسًا إلا في الأشياء الثابتة الخاصة بأساس لا يتغير. يعني مثلًا شعورك بالقوة الكبيرة التي هي الله، كما جاءت به الأديان، لكن عندما يتدخل الكاهن ورجل الدين ليخطط لمجتمع حاضر بمفهوم قديم، يقول إن هذا التخطيط الذي صلح للماضي يجب أن ينطبق عليك حاليًّا، بلا اجتهاد وبلا تفكير، فهذه تبقى عملية تجميد للمجتمع وللإنسان البشري. يبقى أن هذا الإنسان لن يقوم له قيام. في هذه الحالة يقوم اليسار. لكن ماذا تعني كلمة يسار؟ كلمة اليسار في مصر شوهت؛ لأنه لا ضابط ولا رابط لها، حتى صارت تهمة. العملية إذن عملية عدم ضبط للمعاني وتحديد للكلمات، ولذلك لم أكن أحب أن أستعمل كلمة يساري ويميني؛ لأنها تأخذ معاني أنا لا أقدر أن أضبطها. ولذلك أنا كنت أقول أنا لا أعرف هذا الكلام ولا أحب هذه اللافتات. أنا خذوني بالسلوك والعمل، لكن لا تأخذوني بالأشكال. وعدم ارتباطي بالشكل السياسي في ثورة ١٩٥٢م هو ما يفسر موقفي.

اليوم في الواقع المصري سوف تحصل عبادة لعبد الناصر تمنع من محاسبة أعماله، والأعمال التي حصلت في عصره، والذين يريدون منع المحاسبة أو وصفها بهجوم سيقيمون ضريحًا مقدسًا حوله كهنة سيستفيدون منه، ولن يستفيد منه اليسار أو التقدم البشري. إرجاعه إلى بشر مسئول يعني أننا سنحاسبه، إذا حاسبته فربما كان ذلك في مصلحته، وقد تصبح مسئوليته في الخراب الذي حصل ٢٠ في المائة، ويمكن ٣٠ في المائة يعني، فلنقل ٥٠ في المائة عبد الناصر ومن هم مسئولون معه.

أما الخمسون في المائة الباقية فهي مسئولية كل الناس؛ وهم من أول المخابرات ومن مراكز القوى؛ لأن مراكز القوى هذه مراكز تنشأ وتتكون دائمًا من الحكم الفردي المطلق أصلًا ... أنا فعلًا موقفي كان الموقف النابع من التاريخ السياسي المصري في العشرينيات حتى مجيء عبد الناصر. كنت عارف الحكاية. يعني أنظر لها نظرة معينة. وهذه النظرة أن تاريخ مصر السياسي من العشرينيات، لغاية الثلاثينيات، لغاية الخمسينيات، التي هي الثورة المصرية، كان يسير في طريقة واحدة، وهي الاهتمام بالشكل دون المضمون: دساتير ... الدستور، دستور ١٩٢٣م، فإذا جاءت أغلبيته مثلًا شعبية ... يقول عبد العزيز فهمي الذي وضع الدستور: إنه ثوب فضفاض، ونحن نريد لنا دستورًا معينًا ليأتي بالمفكرين. ويأتي الوفد فيقول: نريد دستور ١٩٢٣م. وبعد ذلك يأتي الملك والإنجليز ليوقفوا هذا وذاك. يوقفوا البرلمان، لدرجة أني كتبت أقول: البرامج أولًا، طيب أين برنامجكم؟ البرامج غير موجودة، فالمسألة كلها تدور حول الشكل، أي شكل الحكم. لكن أين مضمونه؟ أين برنامجكم؟ داخلين الحكم لماذا؟ وابتدءوا مهاترات في مسائل كلها مسائل شكلية، وتركوا البلد وتقدمها لنفسها، فإذا كان بنك قد أُنشئ فبمجهود رجل خارج الحكم، مثل طلعت حرب. وإذا كانت هناك نهضات أدبية وفكرية فقد قام بهذا الأفراد، أما الحكومات فكانت مهتمة بالشكل الدستوري، وظل هذا الشكل أغلبية وأقلية، والحزب الفلاني جاء والحزب الفلاني لا يمكن أن يحكم هكذا، ثلاثون سنة لغاية ثورة ١٩٥٢م. فإذا بثورة ١٩٥٢م تأتي وتعمل العكس. دخلت بمضمون وإنجازات بلا شكل، يعني جاءت كرد فعل للماضي. لكن أين الشكل؟ الشكل غير قائم، إنما هم جماعة جاءوا مخلصين، وشباب وطني، ودخل ينفذ المضامين والشكل لا يهم. ومسئوليتي في هذا جسيمة. لماذا؟ لأن هذا الكلام بالضبط قلته في «شجرة الحكم»، قلت: لا ينقذ البلد غير ثورة مباركة، ولا أعرف كيف حدث هذا، كيف حدث أن خطرت لي فكرة ثورة في عهد ملك؟ هناك إلهامات تأتي ولا أقدر أعلل كيف تأتي، يعني أنا غير مصدق كيف قلت هذا التنبؤ بثورة. كيف — وفي ذلك الوقت — أقول كلمة ثورة مباركة في عز المَلَكية؟ ماذا كنت أريد من الثورة المباركة؟ ما الذي تعمله؟

– أولًا: الأحزاب هاجمتها كلها. فأنا أدنت الأحزاب، وقلت أنا لا يهمني شكل الحكم، ولا الدساتير؛ لأن العبرة بالأشخاص المخلصين الذين يستقطبون ما يريده الشعب فعلًا.

وفي الكتاب (تحت شمس الفكر) مسائل خاصة بمظاهر، مثل إلغاء الطربوش! ودخلت في معركة مع رجعي اسمه خليل ثابت رئيس تحرير المقطم في سلسلة مقالات، وبعد ذلك كتبت مقالات اسمها كادر المقامات ضد الألقاب، وبعد ذلك تحديد المِلكية، ووضْع الفلاح.

وفي المقالات التي نُشرت شرحت كيف كان برلماننا عبارة عن برلمان ملَّاك، والملاك الذين جاءوا هم الذين أعطوا أنفسهم الوصاية على بقية عناصر الشعب. كل هذا كُتب ونُشر قبل ثورة ١٩٥٢م. وطبعًا «عودة الروح» كان فيها مسألة هي الكل في واحد والزعيم المعبود: مصر في حاجة إلى زعيم معبود يلمها. «الكل في واحد» هذه رنت في ذهن عبد الناصر رنينًا قويًّا، وأيضًا حكاية إلغاء الأحزاب، واحكم بنفسك وبمفردك ولكن بمضامين. فجاء عبد الناصر ولم يكن يباشر الثورة في إطار شكلي، لم يكن يهمه الشكل، ترك الشكل ودخل في المضمون؛ كما كنت أتمنى، وإلا لما كنت تحمست له بهذه القوة. أين كنت عندما ألغيت الدساتير؟ هنا لا بد من ذكر أن من قاوم هذا الفكر الذي طرحته (عن الاهتمام بالمضمون دون الشكل) كانوا أولًا الأحزاب القديمة. الله! أين الدستور؟ اعملوا لنا دستورا! أنا لم يكن يهمني هذا الكلام، إنما أنا أدَنْت الدساتير المفتعلة، كان هناك اتجاهان: اتجاه الرجعيين واتجاه اليسار. واليسار في ذلك الوقت قال: هذه نازية. يعني تهيأت له أن هذه مسألة خطرة، أي عدم وجود شكل ديمقراطي لهذا النظام.

أنا لما كانت لي كتابات سابقة كان فيها نقد شديد للاهتمام بشكل الحكم دون مضمونه، ودون وجود برامج، جعلني لما لقيت رد الفعل العكسي، وهو مضامين بلا شكل، رحبت بها. ثم كنت أشرت أيضًا إلى أن الدساتير لا تهمني وإنما تهمني ثورة مباركة تشتغل لمصلحة البلد من أشخاص مخلصين. يعني لا أريد الشكل. لكن اتضح أن إهمال الشكل أدى إلى المساوئ التي حدثت. وأنا لذلك أتحمل جزءًا من المسئولية فيها. وأنا لا أبرر موقفي، وإلا أكون أبني حياتي على تزييف. فلا بد أن الموقف يكون صادقًا؛ لأني أنا لم أكن أطمع في مناصب لا من هذا ولا من ذاك. كل ما أردته أن أرى حالة البلد لا بشكل نظري، ولكن بمضمون فعلي عملي نافع للشعب. كنت أسأل قبل كل شيء: كيف سيحكمون؟ هؤلاء جاءوا على الفور بإنجازات. قالوا: عملنا الإصلاح الزراعي، والنظام والعمل (حتى كلمة النظام ترددت في كتبي)، إذن كنت أنا قابل بالثورة، بهذا الوضع، بدون أن أرى أن هذه عيوب أو انحرافات يمكن أن تؤثر في مجرى الثورة. فكانت النتيجة أنني كنت معها بإخلاص، حتى لقد كتبت مقالة أقول فيها منذ ٣٠ سنة أنتظر هذا الرجل وهو عبد الناصر. وكنت مخلصًا في كل هذا؛ لأني كنت أعبر عن آراء لي سابقة قبل الثورة. وكان يمكن أن تكون آراءً مفتعَلة، لو أنني نظرت إلى عبد الناصر بعد أن جاء ولقيت في يده السلطة. لكن هذا لم يحدث. ولو أنه حدث لكنت أعطي لنفسي حرية الفحص، إنما هذه أشياء مغروسة في أفكاري

القديمة بكتابات من ٣٠ سنة. فلما يأتي هذا الرجل لينفذها، فإذن من الطبيعي أن أقول أنا متحمس له. حتى أنا فاكر أن السنهوري لما جاء وقال لنا الثورة تريد أن يكون الحد الأقصى للمِلكية الزراعية ٥٠٠ فدان أو ٢٠٠ قلت له: لا، اجعلوها ٢٠٠؛ لأننا نريد ثورة كاملة لا أنصاف حلول. فإذن كنا متحمسين لهذا الاندفاع، أو على الأقل أنا. أما المعارضون وقتئذٍ فقد تنبهوا إلى ضرورة الشكل. ولذلك أنا اليوم مهتم بالشكل؛ لأنك إذا أنت عملت مضمونًا بلا شكل، وجاء حاكم في يده سلطات تكاد تصل به إلى العبادة، فتكون النتيجة أنه يعمل لنفسه شكلًا، أي أنه يشرع على الفور في البحث عن شكل يستطيع أن يقنِّن به سلطته العظيمة هذه. فيجمع المعبود الزعيم السلطة الشعبية الروحية والسلطة الفعلية المادية، وهذه الأمور ما كانت لسعد زغلول … سعد زغلول كان عنده السلطة الروحية، وهي الزعامة الشعبية التي لا شك فيها. إنما لم يكن عنده السلطة الحقيقية. قدامه المِلك، وهو ضده، وقدامه جيش الاحتلال الإنجليزي، فكان لسعد زغلول عبادة شعبية بلا سلطة حقيقية؛ لأن قدامه القوى التي تملك السلطة: جيش ومِلك. فكان سعد زغلول ساعة يسقط وساعة ينهض. يعني سعد كان محل نقد من الصحف المعارضة له؛ لأن العبادة لم تكن تدعمها سلطة. العبادة كانت عبادة شعبية.

لما جه عبد الناصر تمتع بما لم يتمتع به أحد قبله … ولا حتى الفراعنة، فقد كانوا يحكمون بواسطة الكهنة … والكهنة، كانوا أتباع آمون، يقولون للملك لا تعمل كذا، واعمل كذا، ونحن الذين نتوِّجك … لكن سلطات عبد الناصر الكاملة بلا حدود لا يمكن أن نقول إنها تكررت في مصر.

لقد كانت لعبد الناصر سلطة شعبية وحكومية معًا، وكنت أحبه لأنه جاء كما أردت بمضامين وإنجازات، لم يتكلم في الشكل، ونظرنا فوجدنا إنجازات تتم … إصلاح زراعي وأشياء كثيرة ومجلس أعلى للفكر. كل ما كان الناس يريدونه (كل ذلك طبعًا بصرف النظر عن حقيقة التطبيق). طيب! يبقى ماذا حصل؟ الذي حصل أنه لما يبقى الشعب معه ويعبده عبادة لإنجازات تمت ولو في الظاهر، وبعد ذلك معه السلطة الفعلية، فلن يوجد مخلوق واحد يقدر يقول له الزم بيتك، كما كانوا يقولون لسعد زغلول، فهذا نوع من أنواع السلطة التي لم يتمتع بها أحد، هو بمفرده لا تشكيل بجانبه. فماذا حدث بعد ذلك؟ حدث على الفور أنْ ظهرت الجماعة التي نسميها مراكز القوى. والتف حوله ناس أخذوا سلطات كبيرة جدًّا؛ بحجة الدفاع عنه والمحافظة على حياته والمحافظة على نظامه … فيأتي له مثلًا فلان ليقول: آه، هذا فلان كان في نادي كيت وكان قاعد يشتم … ففلان

يوضع تحت الحراسة ويأخذون فلوسه وحريته بدون محاكمة. نهايته كل ما وقع من سجن وتعذيب، يعني حاجة من الاثنين: يجوز هو كان عنده خبر بكل هذا ولم يكن يريده، لكن بعض الأحيان تجد بعض ناس يقولون هو أمر بأن هذا لا يصح، لكن هناك آخرين: وجايز يعملون هذا كله من وراء ظهره وهو لا يعرف، وجائز أنهم كانوا يقولون له: لا! أنت تُعرِّض للخطر النظام كله، إذا قامت المحكمة بتبرئة فلان.

وقالوا إن تبرئة المحكمة لفلان معناها أن القضاء سلطة أخرى ... والقضاء هو أيضًا متعاطف مع القوى الرجعية ... يعني كلامًا يُفهِّمونه للزعيم المطلق ... فأصبح هناك قوة أخرى تنشط بدون مسئولية. وفي الناحية الاقتصادية أيضًا استولوا على قطاعات لمصالح خاصة وليس لمصلحة الشعب ... يعني كل المساوئ التي رأيناها في حكمه.

ثم جاءت حرب اليمن. ما هي حكايتها بالضبط؟! هل كانت نتيجة معلومات مغلوطة عن حجم العملية؟ وهل كان الدافع الأول لها كما قيل أنها أمريكا والصهاينة لاستنزاف جهد مصر وأموالها في حرب بين العربي والعربي بعيدًا عن إسرائيل؟ ما هي الحقيقة هنا؟ وهل كلفت مصر حقًّا أربعة آلاف مليون جنيه كان الفلاح المصري ينتظرها لتحقيق اشتراكيته ورفاهيته؟

نحن عندنا فلاحون وعندنا القرى محتاجة لإصلاح ... يعني ٤ آلاف مليون هذا كثير. فهل هذا حقيقي أو غير حقيقي؟ كيف نعرف كل هذا؟ كيف ندرك الحقيقة؟ لا بد إذن من فتح الملفات.

إن عودة الوعي كانت مطالبة بملف يُفتح، وإن هذا الملف يُفتح موضوعيًّا. وإننا نعمل كما حصل في الاتحاد السوفيتي لما رفض عبادة الشخص. لما جاء ستالين وكان قد جمع كل السلطات في يده؛ لأن قدامه نازية وأخطار خارجية، فجمع كل السلطات ... كل سلطة تتجمع في يد فردٍ عبادةً وشعبًا وجيشًا وكل شيء، فهنا يلتف حواليه ناس يخلوه يرتكب هذه الكوارث الدموية ... يعني ما حصل في أيام ستالين هو نتيجة تقارير. وبدأت العملية الدموية. من أين تأتي هذه العملية؟ تأتي من أن شخصًا «ليس هوايته طبعًا الحكم بالدماء، لا، وإنما هو حكم الفرد الذي ليس فيه معارضة» ... هنا تجد ناسًا يغشونه ويقولون له: إلحق نظف قوادك وصفوفك ... فالعبادة في الواقع تخدم ناسًا يستفيدون من وراء العبادة ... هات أي حاجة واعمل لها ضريحًا مقدسًا. في الحال يطلع شيخ بصندوق نذور هو الذي يكتسب في النهاية من صندوق النذور. ويقول لك: «يا أخي ده سره باتع.» فلا بد أن عبادة الفرد تكون بهذا الشكل ... كاهن وضع قطعة حجر وقاعد يقول القرابين ... ما هي القرابين؟ تذبح كذا وكذا ... وهو يملأ كرشه ... فحيث توجد عبادة يعني كهنة يستفيدون.

طبعًا أنا مسئول. أنا أدين نفسي؛ لأنه ما كان يصح لمفكر حر أن يكتب ويقول ما يشجع على ظهور زعيم معبود. لماذا؟ ... لأن الكاتب الحر كان يجب أن يتنبه لعبادة الشخص ونتائجها، إنما الذي خلاني أنقاد أنه أولًا من ٣٠ سنة وأنا أمام أشكال من الحكم ليس فيها مضامين أبدًا ... بمجرد ما جاءت الثورة ببعض المضامين ... ثم أجدها تنفذ كلامًا أنا كاتبه في الورق ... حاجات كانت آمالنا وتتحقق!

مسألة إنه ستصل هذه الأمور إلى عبادة الشخص بهذا الوضع لم يكن في تخطيطي هكذا. وإذا حصل أيضًا ما كان لي أن أرفضها؛ لأنه لا بد أن يثبت — بعد ذلك — ضرر هذه السلطة المطلقة التي بلا حدود. وقد ثبت بالفعل والواقع هذا الضرر. كما ثبت أنه لا بد لأي فرد بشر أن يكون قابلًا للمحاسبة. هناك من يقول: الناصرية لا أحد يمسسها ... إن الذي يدافع عن الناصرية في هذه الحالة هم الناس الذين لا علاقة لهم بثورة ولا اشتراكية ... جماعة يستغلون صندوق النذور! وطلعوا اليوم بشيء اسمه الفكر الناصري، ما هو إلا مجرد راية للوصاية على عقول الآخرين. إنما يوم أن تجعله بشرا قابلًا للمحاسبة ... وتقول نعم هذه ثورة ملكي، ملك الشعب وليست ملك عبد الناصر، فهنا لا بد من أن نفتح الملف ونرى كيف اتجهت الثورة، فنسأل: لماذا فشلت هذه العملية؟ وماذا حدث في هذا الموقف بالدقة؟ ولماذا فعل عبد الناصر هذا؟ فإذا تمت المحاسبة بدون دفاع عن العيوب وتبرير للخسائر وببحث موضوعي، سنجد أن هذا الرجل مسئوليته تضاءلت ربما إلى حيزٍ ما كان يمكن أن نتصور درجته، وأن درجاتٍ كبيرةً من المسئولية قد تقع على آخرين.

فإذن عودة الوعي هي إذن كذلك دعوة إلى البحث في درجات المسئوليات.

لقد قلت في هذا الكتاب إنه لا بد من كشف الحقائق لنعرف الحكاية! لا بد! وهنا مهمة الكاتب التي لا يمكن أن يتنازل عنها؛ وهي معرفة الحقيقة ... لا بد أن أعرف الحقيقة ... ولهذا فإن عودة الوعي إذا ما وُضِع أمام التحليل المنزه أعتقد أنه سيكون في مصلحة عبد الناصر ... إذا تركناه للسَّدَنة والكهنة الذين يقولون لك: كفر! إوعى حد يمس عبد الناصر! ... كفر! ... فإن التاريخ لن يرحمه أبدًا.

إن الإنسان لكي يجسِّم التهمة يقارن بما قبلها ... يقول: ما قبلها كانت هناك حرية تعارض الحكم، وهذه الحرية كانت تبيح لنا أن نعارض. ولو أن المساوئ التي وقعت قبل الثورة في كتبي أنا كنت أدين الحكام عليها. ولكن الكارثة حصلت من العبادة والكهنة، والزعيم كان

من الممكن يبرأ منها، لو كان الحكم فيه معارضة وفيه ديمقراطية سليمة؛ لأن السابقين (على ثورة ١٩٥٢م) وإن أدوا إلى مساوئ للبلد أضعفت بعض تقدُّمها لكن قبل الثورة لم يكن فيه كوارث، ولكن مجرد عرقلةٍ ما لتقدم البلد.

كالعادة هناك تناقضات. يوجد مخلصون لمصلحة البلد، ويوجد من يقولون لك: نفتح الملف لنشنِّع على عبد الناصر، لأسباب انتقامية، ولأسباب نفعية لها طريقة أخرى وردة لعل وعسى أن نقول إن عبد الناصر لما خرب البلد، يصبح الحل أن نرجع لما قبل عبد الناصر، ويصبح المطلوب إلغاء فترة بكاملها لمصالح خاصة. ولكن إذا ثبت أنها كانت فترة ضرورية، فنحن من ناحيتنا نقول إنه لا بد من تعديلها، ولا بد من معرفة موقع الخطأ فيها حتى ندعمها. لأنك إذا قلت كلمة الاشتراكية فقد حدث فعلًا بعض تحولٍ ما نحوها. ولكن هذا التحول لماذا لم يأخذ كل قوته؟ الجواب لأنه كان يجب أن يكون هناك اشتراكية حقيقية. لكن لماذا ظهرت طبقات جديدة؟ ... وكيف حدث أن هذا النظام يولد طبقات ثرية؟ فنجد مثلًا من يشتري شقة بـ ٢٠ ألف جنيه و٣٠ ألف جنيه.

إن الأساس الشكلي للثورة لم يكن من الممكن أن يؤدي في آخر الأمر إلا إلى سيادة السلبيات. أنا تنبهت إلى هذا في الآخر. وأنا كنت متحمسًا للثورة بإنجازاتها، وأن عبد الناصر هو الرجل الذي انتظرتُه من ثلاثين سنة. ولم أكن أعرف أن كل هذا يؤدي إلى حدوث أثره، لكن الشكل السيئ لم يكن قد ظهر أثره في ذلك الوقت، فضلًا عن أني كنت غير راضٍ عن نظام الأحزاب. ولذلك تلاقيت مع الثورة.

لكن بعد ذلك أذكر أنه بعد صدور الميثاق تحدثت إلى بعض الأصدقاء لينقلوا كلامي إلى عبد الناصر، وقلت له: إنني ألاحظ الآن الرجل الذي يبيع بطيخًا في الشارع ربما عندما تطلع بطيخة «قرعة» يمكن يشتم عبد الناصر. معنى كلامي أن عبد الناصر أصبح يتحمل مسئوليات لا يستطيع أن يتحملها لأنه يحكم حكمًا مباشرًا. وقلت لصديق من هؤلاء الأصدقاء لماذا لا تبلغه أن ينظم ضغط الجماهير فيعمل حزبين، والشعب عندما يغضب يصب غضبه على الحزب الموجود في الحكم، ويأتي بالحزب الثاني. فمن واقع الميثاق، الميثاق يحتمل حزبًا معتدلًا وحزبًا متطرفًا؟! وقد قيل لي إن كلامي هذا نُقل إلى عبد الناصر فقال لكن أخشى أن تحدث صراعات في البلد ويعطلوا البلد وتصبح مشاغل كل حزب أن يحطم الحزب الآخر! وزمان كان التطاحن في البلد بهذا الشكل.

في الواقع أنا دائمًا أحب أن أبحث عن جذور مواقفي وتفكيري، حتى لا أكون رهنًا بنوازع فجائية أو تلقائية أو دافع مناسبات. ذلك أن هذه النوازع والدوافع في الحقيقة تكون أحيانًا سطحية وموجهة لاعتبارات معينة. ومن هنا فإني دائمًا أرجع إلى الخط الرئيسي في تجربتي في الحياة أو في مواقفي؛ لأن هذا هو الأصح. فعندما أردت أخيرًا أن أحلل مواقفي، وجدت خطًّا معيَّنًا، وهو أنه في الثلاثين سنة السابقة على ثورة ١٩٥٢م كان لي موقف معين، وهو أني تنبهت إلى أن الديمقراطية انحرفت وأصبحت ديمقراطية مزيفة لعوامل كثيرة، وهي أنها لم تكن في بيئة حرة، ولكن بيئة تسيطر عليها السلطات، أو على الأقل سلطتان كبيرتان، وهما الاحتلال الإنجليزي والسراي. وكان فيه ثلاث قوًى موجودة في البلد، وهي الاحتلال الإنجليزي والسراي والشعب. الشعب ممثَّل في القيادة الثورية، قيادة ١٩١٩م؛ لأنه قبل ذلك كان الموقف الشعبي موقفًا غير واضح، كان يوجد مفكرون ومثقفون ثوريون مثل الحزب الوطني، أو قبل ذلك مثل الحركة العرابية. أين الشعب في ذلك؟ كان الشعب غير مركز في إطار … يعني مصطفى كامل كان يخطب ونحن بقلوبنا معه، ولكن ما هو الإطار الذي نستطيع أن نقول إن الشعب كان معه فيه؟ هل الفلاح في الريف كان يشعر بمصطفى كامل أو يتصل بفكره؟ هل العامل كذلك إذا كان وجد في ذلك الوقت؟ أعتقد أن من كان يفهم خطب مصطفى كامل هم طبقة المثقفين والمطربشين أو المعممين حتى، يعني المثقفين عمومًا، وفي إطار الإيقاظ الوطني العاطفي وليس بعد في إطار ثورة فعلية. ولكن ثورة ١٩١٩م كانت غير ذلك؛ لأنها بلورت قوة شعبية فعلية من فلاحين وعاملين ومثقفين ونساء طلعوا بالبراقع. فإذن كانت حركة شعبية مركزة، ومركزة ضد عدو موجود بيننا وهو الاحتلال الإنجليزي المركز في القاهرة نفسها، في ثكنات قصر النيل أمامنا. وفي الوقت نفسه كانت سلطة الاحتلال هذه تتدخل في شئوننا باعتبار أنها هي السلطة القوية التي تملي إرادتها على الشعب. فلما جاءت ثورة ١٩١٩م جاءت لتطالب بحق أصبح أيضًا محسوسًا عالميًّا، وهو أن الحرب العالمية الأولى وضعت لنفسها هدفًا إنسانيًّا. قالت إنها تحارب للحرية، وجاء ويلسون الأمريكاني، وكان أصله أستاذًا في جامعة، بالمبادئ التي نعرفها عن حق الشعوب في تقرير المصير. فتمسكنا بهذا وقلنا نحن أجدى وأولى بتقرير المصير، والشعب قام، ولذلك كانت ثورة شعبية.

بعد ذلك اعتُبر زعماء الثورة مجرد ثائرين؛ لأنه ليس لهم إطار معين ولا شكل معين. ثائرين ضد الإنجليز. ولذلك الإنجليز عند المفاوضة قالوا احنا نتفاوض مع رئيس حكومة مصرية ولكن لا نتفاوض مع رئيس الشعب أو ما تسمونه أنتم برئيس الشعب، وهو في

الحقيقة رئيس عصابة ثورية، هو رئيس الثورة، ولم تَجرِ العادة أن تحدث مفاوضات بين حكومة رسمية وبين زعيم ثورة، هذا تحدٍّ للسلطات الإنجليزية، فرفضوا في الأول أنهم يفاوضون سعد زغلول باعتباره رئيس ثورة. قبل ذلك. والغريب أن هذا يحدث مع جميع الثائرين ... يسمَّون في الأول باسم عصاة أو إرهابيين، كما يحدث الآن مع منظمة التحرير الفلسطينية وياسر عرفات. لماذا عصاة؟ لأن عرابي والناس الذين قاموا معه كانوا يسمون العصاة، لا ثورة عرابية، بل «العصاة» فقط. وكان يأتي من الباب العالي، السلطان يعني، أوامر باعتبارهم عصاة على سلطته؛ لأنهم قاموا بدون أمره بثورة ضد الخديو الذي كان هو الوالي رسميًّا المعيَّن بواسطة السلطان، فأصبح هؤلاء يسمَّون العصاة، زي ما يقال اليوم مثلًا عن اليساريين، كانوا في ذلك الوقت ... كان لي جد اشترك قليلًا، أو ربما لم يشترك وإنما كان من الموالين للثورة العرابية، ففُصل من عمله، وكنت أسمع دائمًا في ذلك الوقت أنه كان يعتبر من العصاة، فسألتُ جدتي: العصاة يعني إيه؟ قالت بيقولوا عنهم العصاة، وبعدين سموها ثورة عرابي. إذن في الأول كان الثوريون عصاة، والثوري من العصاة، زي ما يقال اليوم مثلًا عن اليساريين إنهم كذا وكذا وكذا ... أنا فاكر كلام جدتي حتى الآن ... ولو أنها كانت مسكينة لا تقرأ ولا تكتب ولا تدرك شيئا، إنما كل الذي تدركه هو أن زوجها كان العصاة؛ لأن كلمة الثائر الوطني ضد السلطان كان لها صفة العاصي. ولكنها كانت معه باعتباره زوجها. فإذن نحن من نسل العصاة. يعني أنا منضم لهم بطبيعتي وبدون أن أدري؛ لأنها وراثة. إن الوراثة عندي أننا كنا من العصاة. ودائمًا الثورات الوطنية أو الاجتماعية أصحابها بالنسبة للسلطات خارجون على القانون، يعني عصاة. وفي الواقع يثبت التاريخ بعد ذلك أنهم كانوا في نظر أنفسهم من المصلحين، أو الوطنيين، وإن كانوا في نظر السلطات من العصاة.

استمرت المسألة لغاية سنة ١٩١٩م، واعتُبر سعد زغلول الذي قام بالمطالبة الشعبية بالاستقلال زعيم ثورة. لم يكن يوصف بالعصاة وإنما من الثائرين. وهذه الثورة وإن منحت سعد زغلول زعامة الأمة، لكن رسميًّا لا يحق له أن يعتبر أمام السلطات الحق أن يتكلم على مائدة مفاوضات، يتكلم باسم من؟ باسم ثورة؟ الثورة غير معترف بها أمام القوة، وإلا إذا كان الثورة يُعترَف بها أمام القوة، يبقى ما فيش تناقض.

بعد ذلك حدث تصريح ٢٨ فبراير أي الاستقلال، لأ. هو المناداة باستقلال مصر من طرف واحد تحت ضغوط الثورة. الإنجليز وجدوا أنهم مضطرون لتهدئة الثورة، وذلك بأن يعطوا مصر من طرف واحد وبدون مقابل الحكم الذاتي. والسلطان أعطوه لقب

ملك، وبعدما كان الذي يمثل مصر في الخارج هي السفارة البريطانية، أصبح بعد تصريح ٢٨ فبراير فيه سفارات مستقلة تمثل مصر، وانفصلت السفارة المصرية عن السفارة البريطانية. وأصبح لنا الحق في دستور نيابي يعطي الشعب حق أنه يمثَّل في برلمان. وهكذا صار لنا دستور ١٩٢٣م وبرلمان ... وأصبح للثورة شكل.

أريد أن أشير إلى الشكل الذي تحددت فيه الثورة؛ لأن مسألة الشكل مهمة جدًّا لما نتكلم بعد ذلك. فبمجرد ما دخلنا في شكل برلماني، طبعًا الأغلبية جت الحكم، أي سعد زغلول ... وبدأنا نعيش في نظام شكلي ديمقراطي ملكي. يعني نظام مصر أصبح هو الملكية الديمقراطية. طيب ... عملت إيه الملكية الديمقراطية؟ طبعًا رحبنا بهذا، ومشينا في طريق الشكل الملكي الديمقراطي. شكل الأمة هذا في الظاهر، ولكن خارج هذا الشكل فيه حراب. هذه الحراب هي أسنة الرماح البريطانية؛ لأنه فيه احتلال. يعني أنت نظام ملكي ديمقراطي محاصَر من الخارج، بدون ما تشعر بقوة الاحتلال البريطاني. ولذلك الثورة في ذلك الوقت، لا أقول انحرفت، إنما كل شيء محاصَر ما دام فيه سلطة عليا هي سلطة احتلال أجنبي أو قوة عُليا في العالم تملك خمس قارات ... بريطانيا. وبريطانيا في ذلك الوقت إمبراطورية عظيمة.

المهم ... شيئًا فشيئًا شعرنا أن المسألة وصلت إلى برلمان ... وانفجرت الخلافات على الكراسي في البرلمان. هذه لعبة الشكل لمجرد الشكل. والمضمون هنا أصبح في الخلفية التي لا يشعر بها الشعب. ولكن بنشعر بلعبة برلمانية ولعبة شكلية. ولست أدري كيف حصل انقسام في قوة الوفد التي كانت تمثل الشعب. تفتتت إلى أحزاب أخرى أقلية. وأنا أقدر وأحب وأعز عبد العزيز فهمي لقيمته الفكرية العظيمة ولوطنيته أيضًا، ربما أيضًا لبعض العلاقات التي تمت فيما بعدُ بيني وبينه لما دخلت المجمع اللغوي؛ لأنه كان عضوًا فيه، وكنت دائمًا أقدره. ولكن لا أنسى أبدًا — وإني هنا أحلل الأشياء بموضوعية ويجب أن أنحِّي العواطف والصداقات جانبًا — أن عبد العزيز فهمي بمواقفه كان من الأسباب التي ساعدت مع الأسف الشديد في تدمير الوحدة الوطنية التي تمثلت في الوفد ... لماذا؟ لأنه كان أول من خرج على سعد زغلول وانضم إليه ناس آخرون، وتفتتت الوحدة الوطنية المصرية مع الأسف. وهو الشيء الذي لم يحدث للوطنية الهندية التي كانت تتلمذت علينا؛ لأن غاندي كان قد اندهش كيف نجح سعد زغلول في ضم صفوف الأمة كلها بعناصرها المختلفة، في حين أنه أخفق ... يعني سعد زغلول نجح، أو الشعب المصري على الأقل، أو الوطنية المصرية نجحت في جعل الأقباط والمسلمين اندمجوا في وطنية مصرية واحدة، في

الوقت الذي كانت إنجلترا تسعى فيه لتفريق المسيحيين عن المسلمين. وكانت تريد أن تتسلل بهذا إلى التفريق بدعوى حق حماية الأقليات. ومن قبل كانت تريد تقسيم القطر المصري، فتجعل للأقباط دولة عاصمتها أسيوط، كما فعلت بعد ذلك ونجحت في باكستان، وجعلت الباكستان منفصلة عن الهند. غاندي كان يريد وحدة تجمع بين الهندوس والمسلمين كما حصل بين المسلمين والأقباط في مصر. وكتب لسعد زغلول وقال له فعلت هذا ازاي؟ ده أنت حقيقة قائد لهذه الوطنية المتكتلة المتجانسة المتحدة. لكن جاء بعد ذلك عبد العزيز فهمي ... وأنا آسف أن أُدينه وأرجو أن التاريخ يحلل لنا هذا الموضوع أكثر. إنما الذي أعرفه عن موقف عبد العزيز فهمي، لأنه كان عاطفيًّا جدًّا، أنه كان يعتقد أن سعد زغلول رجل مستبد برأيه. ومهما حدث فكنت أريد أن عبد العزيز فهمي يصبر على كل ما يراه من مساوئ لسعد زغلول؛ في سبيل أنه لا يحدث هذا التفتيت في الوطنية المصرية؛ لأنه ارتكبنا نحن الغلطة التي لم يرتكبها حزب المؤتمر الهندي. حزب المؤتمر الهندي ظل متماسكًا للآن، وتماسكه للآن سمح له بأنه يتطور بعد أن قعد فترة طويلة، إلى أن جاءت الظروف الاجتماعية واضطرت أن يتكون فيه حزب اشتراكي.

هذا كله يهم المستقبل، لماذا؟ لأن أنا أريد أن أقول ما هو شكل الأمة المصرية؟ نحن دخلنا في الشكل الذي جعل أن من أول ما مارسنا الديمقراطية، تفتت الأمة إلى أحزاب أقلية وأكثرية، ولعبت في هذا السلطات المحتلة والسلطات اللي هيه بقى من وراء البلد، اللي هيه سواء سلطة الإنجليز أو سلطة الدولة في الداخل اللي كانت تمثلها السراي. ويظهر أيضًا أن الدستور، الذي كان أحسن الدساتير عندنا، يعني دستور ١٩٢٣م أو غيره، لا أعرف لأي سبب أهمل فقرة كان سيكون لها تأثير كبير في تاريخ مصر، وهي الحد من سلطة الملك؛ أنه لا يكون له حق إسقاط الوزارات، وأن يكون إسقاط الوزارات ليس في يد الملك، بل في يد الشعب أو الهيئة الممثلة للشعب في البرلمان. هذا هو الخطأ. منح الملك حق إسقاط الوزارات وإقالتها. وله سلطة حل البرلمان ... وحصل الملك على سلطة استطاع أن يلعب بها في التاريخ المصري كله، البرلمان الذي لا يعجبه يسقطه، وإذا قام الشعب بمطالب معينة والبرلمان أيَّدها، يروح يحل البرلمان ... لو كان الملك جُرِّد من سلطة إقالة البرلمان كان تغير الوضع إلى تقوية لسلطة الشعب. وهذا الخطأ أدى إلى التلاعب بالدستور والتلاعب بسلطة الشعب في ذلك الوقت، ووضع سلطة قوية جدًّا في يد الملك.

إن التأثير على المستقبل أنه جعل الديمقراطية التي هي في ظاهرها مكسب حصلنا عليه، إذا بها انحرفت وأصبحت ضررًا على الشعب. ماذا كان موقفي من ثلاثين سنة، من واقع ما كتبته، كنت دائمًا أقول إن هذه الديمقراطية مزيفة.

إذن لا بد من الكلام في الشكل، وأنا أتكلم في الشكل؛ لأني أريد أن أحدد ما يعيب حركتنا الوطنية من أولها للآن؛ وهو أنه حصل تزييف في الأشكال التي نسميها ديمقراطية، وإذا بها ديمقراطية مزيفة. وإني أحب أن أحدد كل شيء من واقع موقفي القديم؛ لأني لا أستطيع أن آتي اليوم وأقول إني أصبحت يساريًّا. أبدًا ... ولا يمكن أن أقول هذا ولا أغيِّر موقفي لإنسان أبدًا أو لأي هيئة، أنا أرفض تقييد حركة فكري بشعار أو مذهب أو لافتة من اليفط واللافتات. أنا حر في نظرتي واختياري لما يصلح لتقدمنا وتقدم الجنس البشري ... وحاسبوني فقط على هذا الموقف النابع من طبيعتي ومن جذور التمرد والعصيان عندي على كل تجمد. كما يجب أن تحاسبوني على الماضي الذي يؤدي إلى المستقبل، وإلا لما تيجي تقول لي عودة الوعي، أقول لك لماذا عودة الوعي انكتب؟ وأنا لي موقف واحد، هذا الموقف الواحد هو أن تقرأ ما كتبته في شجرة الحكم وفي غيرها تجد نقدًا للحالة الحزبية والسياسية في مصر. كان كل واحد يقول لك ديمقراطية. أنا قلت إن هذه الديمقراطية مزيفة ونحن ننتظر الديمقراطية الحقيقية. وفي كتاب شجرة الحكم، في سنة ١٩٤٢م أو ١٩٤٧م، على العموم قبل الثورة، قلت ننتظر تغيير كل هذا؛ لأنه لا يمكن أن نظل في إطار شكل ديمقراطي مزيف. قلت لأ. وقلت أيضًا نحن ننتظر ثورة مباركة ... بهذا الاسم ... تطيح بهذه الأنظمة المزيفة وتأتي بنظام يقوم ... حتى لم أقل نظام ... لأني شبعت من الأنظمة والدساتير ... تأتي بناس مخلصين يستطيعون أن ينهضوا بالأمة ويحققوا آمالها، ويكونوا مخلصين حقيقةً بصرف النظر عن الشكل. وكانت النتيجة أن جاءت ثورة ١٩٥٢م. ودخلت في مضمون بلا شكل. فأنا رحبت جدًّا وكنت فعلًا في غاية السعادة؛ لأنها قامت بإنجازات كنا بنطالب بها مثل تحديد الملكية، وكل اللي حصل ... كلها كانت إنجازات. ولم تكن على أساس شكل.

بعد ذلك وجدنا أن المسألة أدت إلى أن الشكل نفسه لم يكن محددا. وبعضهم سماها من الأول الدكتاتورية البوليسية، وبعضهم سماها الدكتاتورية العسكرية ... إنما أنا لم أكن ألتفت وقتئذٍ إلى هذا. وبعد ذلك استمرت إلى أن وجدنا أنه فعلًا انقلبت إلى نوع من الحكم المطلق في يد فرد. حوله مجموعة من الأفراد المتسلطين نبتوا مثل شجرة الموز. دائمًا بتنبت أشجار جنبها. نبتت قوًى أخرى خفية هي التي تسيطر على البلد بدون أن يحاسبها

أحد؛ لأن المحاسب هو الشخص الذي أمامنا. وهو صاحب السلطة المطلقة. نحن بنحاسبه هو. ولكن بالنسبة له لم نكن نعرف هل كان يدري ببعض المساوئ أو لا. وعلى أي حال أصبح الحكم بالفعل حكمًا بوليسيًّا دكتاتوريًّا.

هذه هي مسألة فتح الملفات، وإلى أي مدًى كان مسئولًا. وهذه المسئولية عندما نفتح الملفات والوثائق ربما وجدنا المسئولية موزعة. إنما نحن على كل حال نسائله هو، ونفتح ملفه ووثائقه ويبرز لنا؛ لأنه هو الحاكم المطلق المسئول عن مصير الشعب؛ لأنه لم يكن هناك هيئات منظمة، يعني لو كان فيه أحزاب مسئولة، كنا نقول طيب فيه هيئات، تشكيلات نحاسبها؟ لكن لم يكن هناك إلا شخص واحد مسئول، فإلى أي حد كان مسئولًا؟ لا ندري بعد. إنما كل ما نستطيع أن نقوله بالقياس إلى التاريخ أن الحاكم المطلق بتنبت رغم أنفه قوًى تتسلم في الخفاء سلطات جسيمة جدًّا. وتلعب أدوارًا خطيرة جدًّا، سواء بدون علمه أو بعلمه. وهو لا يقدر أن يقاومها؛ لأنها تكون شبه حارسة على وجوده، وتُشعره بأنها هي المسئولة عن وجوده وعن أمنه، وتفعل ما تشاء. وهو ربما لا يصله من هذا إلا أخبار ملفقة أيضًا عن سلطانها، أو يعني إشاعات لا يستطيع أن يتحكم فيها. وحتى لو عرف كل شيء، فإنه لن يستطيع تغيير ذلك بسهولة؛ لأن الحاكم الفرد يصبح أسير حرَّاسه الأمناء على حياته ونظامه، ويعجز عن التخلص من تأثيرهم عليه. المهم أن هذا هو الذي أشعرنا بعد ذلك أن هذا الشكل أيضًا غير ملائم وخطر.

يعني في البداية أنا رحبت شخصيًّا بأي نظام. وكنت أرحب بهذا النظام الذي ليس فيه خصومات حزبية، وقلت عظيم جدًّا أن جاءت ثورة شباب مخلص بدأت بالإنجازات. وبعد ذلك وجدنا أن الشكل أصبح قيدًا. يعني أنا الآن أطالب بالشكل ولكن على ألا يطغى على المضمون. فعندما نتكلم عن المستقبل كما نريده، وبرنامجه، نبحث في الشكل إذن؛ لأننا عرفنا أشكال الحكم في مصر. فلا بد أن نتكلم في كيف يكون مستقبل الإطار الموجود في حكم البلد. أما المضمون فنحن واثقون من أن أي حكام مخلصين سيكون لهم مضمون مخلص. وهذا المضمون المخلص هو حرية الشعب وضمان عدالته وحقوقه، خصوصًا عندما نجد أنفسنا في نظام يقبل نوعًا من الرأسمالية. ونسميها رأسمالية وطنية أو غير وطنية. ولنكن، سواء أردنا أو لم نُرِد لأسباب اقتصادية، مستعدين أن ندخل رءوس أموال أجنبية أو عربية أو مصرية، ونقبل هذا لعدم وجود شكل معين محدد. وعندئذٍ سنواجَه بمسألة، وهي أنه إذا حدث أن رءوس الأموال هذه جاءت بوفرة في الإنتاج وجاءت بشيء من الثروة، فعند ذلك يقوم سؤال، في أي جيب دخلت هذه الثروة التي أنتجها التفتح الواسع

لرءوس الأموال؟ إذا ثبت أن رءوس الأموال كانت قد أسفرت عن أرباح طائلة ... أما إذا كانت رءوس أموال لم تأتِ بربح، فمصيرها مصير أي مشروع أخفق، ونرجع إلى حالةِ ما إذا نجحت رءوس الأموال في أنها تكتسب أرباحًا كبيرة، هنا من الذي سيحاسب؟ دخلنا في الشكل وفي الضمان للكادحين الذين سينتجون هذه الأرباح، لأن الأرباح لا تنبت بنفسها، ولكن بواسطة عمل، وهذا العمل من الذي يقوم به؟ عمال، وأقصد بالعمال هنا العمال اليدويين والذهنيين، يعني كلَّ مَن يعتمد الإنتاج على ذهنه وعلى يده، الاثنان واحد. ما هي الأرباح والفوائد التي تعود على المنتج بيده أو بذهنه وينتج فيها هذه الثروة؟ يعني تقسيم الأرباح لا بد أن تكون هناك هيئة تستطيع أن تحدد ذلك.

نحن الآن في قلب المستقبل، وهو أننا مقبلون على وضع اقتصادي بالدرجة الأولى؛ لأن مصر الآن في حالة فقر وأزمة اقتصادية، ونريد أن نرمَّ أنفسنا. ولا بد أن يكون هذا موضوع مناقشة ... ولكن الآراء المختلفة هنا غير واضحة؛ لأنه ليس هناك من يمثِّلها غير الدولة. الدولة تقول لنا إن الطريقة الوحيدة هي فتح البلد لرءوس أموال تتدفق إليها لأجل مصانعنا الواقفة تشتغل، حيث إن موارد البلد نفسها استُنزفت أو غير كافية. فما المانع أن نفتح أنفسنا؟ الدليل على ذلك أن أيضًا نفس البلاد الاشتراكية تقوم الآن بمثل هذا؛ يعني نفس الاتحاد السوفياتي بعد خمسين سنة إذا استمر بموارده وحدها، يجد أن عنده كنوزًا لم تُستغل، عنده سيبيريا بحالها. يقال إنه نايم على ثروات إذا استُغلت سيكون أغنى دولة في العالم، ونحن أيضًا كدولة اشتراكية سنفعل نفس الشيء. اشتراكية يعني إيه؟ يعني توزيع الثروات لا يكون متكدسًا في يد واحدة، وهي اليد التي تملك الثروة الضخمة، فيظهر فيه ثروات كبيرة جدًّا، هي التي تكفل للناس المستوى الضخم من الثروة، إيه بيعملوا إيه دول؟ ما تعرفش. أما الناس الذين عرقوا واشتغلوا فهؤلاء مستواهم لا يزيد إلا بالقطارة؛ لأنه لا يمكن للعمل اليدوي أو العقلي في ذاته أن يعطي ربحًا كبيرًا بغير خلق وإنتاج، كالسمسرة مثلًا ... فإذن فيه مشكلة قائمة اليوم وقائمة دائمًا، وهي ناس لديهم ثروات هائلة، وهذه الثروات قلما يأتي بها العمل الإنتاجي.

ما هو النظام الذي نستطيع أن نقول إنه عملي الآن؟ لأنه إذا أردت أن نقفز إلى نظام أسرع، أو شمولي، أو أقرب إلى الفاعلية، فهذا يجب أن يُبنى طبيعيًّا، والطريق الطبيعي أن نطالب بحرية الأحزاب. وأن يكون هناك حزب له برنامجه. وحتى إذا لم يقل إنه يساري فأنت عارف من جريدته وبرنامجه وتركيبه واندفاعه للدفاع عن القضايا المعنية أنه يساري.

وبعد ذلك يشكل نفسه ويستطيع بالتكتيكات الخاصة به أن يوسع نطاقه ... وهذه هي الليبرالية ... أي كل الأحزاب ... هذا النظام هو الممكن.

الشيء الثاني، ونحن لا بد أن نستعرض كل إمكانات الظروف الأخرى، قد يقول قائل: ولماذا لا نفعل مثل ما فعلته الصين الشعبية؟ ... الصين الشعبية عمرها من عمر ثورتنا ... ثورة ١٩٥٢م ... ومع ذلك فإنها قد توصلت إلى صنع قنابل ذرية، وقدرت تحل إشكال عدد السكان، وتحل إشكالات كثيرة. وقدرت تقفز على مشكلة المجاعة ... عملت إنجازات لا يمكن إلا أنك تقدِّر هذا وتحلله. لدرجة أنه أنا بدأت أفكر في كل هذا ... أنا لا يهمني الأشكال ولا يهمني المذاهب. أنا يهمني قبل كل شيء تحليل النجاح في هدف معين ... لماذا نجحت الصين الشعبية؟ هل هي نظام مثل نظام الاتحاد السوفيتي؟ الاتحاد السوفيتي هو ثورة البيض ... أقصد ثورة أوروبية. يعني الثورة الاشتراكية التي تصلح بنجاح في بلاد الحضارة ... لماذا؟

لأنها جت لقت حضارة قائمة، هذه هي شيوعية أوروبا. لكن الصين هذه هي شيوعية البلاد التي مثلنا ... النامية الفقيرة ... فإذن الفرق هو الحضارة. لينين رجل متحضر، أي جزء من حضارة أوروبا.

أريد أن أقول إن النظام الطبيعي هو فقط الممكن. الوصول إلى الاعتراف بشكل لليسار عن الطريق الليبرالي، هو الطبيعي الممكن في ظروفنا.

أما الطريق الآخر الأسرع، فهذا شاذ جدًّا؛ لأن ما حصل في الصين يحتاج لشيء قلما يحدث، وهو ما أسميه بالنبوة، أو ما يشبه ذلك. وكذلك ما حصل في فيتنام ... ماذا أعني بالنبوة؟ زعيم يكون شبه نبي. بمعنَى أن ينزل إلى الطريق ويأكل في الأسواق كما يقال ... ويعمل مع الثائرين، لا ينعزل في قصور ولا مكاتب، وبعد ذلك يؤمن به شعبه ويصبح قطعة منه ويقود كل شيء وراءه ... وهذا مخالف للطريقة المعتادة في أوروبا؛ وهي أن ينبت الزعيم من الحزب، ينبت من تنظيم معين يستطيع أن يقود في إطار مبادئ الحزب فقط ... أما في النبوة ... لا ... هي عملية يدخل فيها اعتبار أن الزعيم هنا هو في أول الصفوف. يعني يحفر بنفسه الأسس، وهو معك يأكل ويكدح معك ويعيش معك. ويكون قدوة ... فتجد الشعب كله قام معه ... فإذا كنت تراه متواضعًا إلى الدرجة التي فيها يكفيه كما يقال عن ماوتسي تونج يكفيه ٥٠ دولارًا مرتب. يعني هذه حاجة بسيطة جدًّا، وساكن في حجرتين إسطبل، وبعد ذلك تجده مع كل مشروع، مشروع يحتاج إلى عمل يدوي هو معه في العمل اليدوي، وهو أيضًا مع العمل الذهني. ولذلك أنا أستبعد هذا عندنا، لأن المسألة هنا تدخل في باب لا نقدر أن نتحكم فيه.

كيف نتحكم في إيجاد شخص له الصفات التي يستطيع بها أنه ينقل شعبه في ٢٥ سنة بهذه القوة الساحرة؟ وهي ساحرة ليه؟ لأنه ساكن معهم ويأكل أكلهم ... يعني الواقع أنه ليس له منصبًا أو مركزًا خاصًّا ... هذه عملية لا نقدر أن نكررها. ولا يمكن لأي حزب أن ينتج مثل هذه الزعامة، وإلا كان كل حزب يطلع لنا شبه أنبياء. ولكن هنا من غير شك لا بد من تنظيم من نوع خاص أيضًا، ولما نبحث تاريخ ماوتسي تونج طلع منين؟ و«هو تشي منه» طلع منين؟ نجد أن فيه تنظيمات وفيه مبادئ التزموا بها وظلوا عليها؛ بدليل أنهم كانوا مع ستالين واستنكروا الهجوم على ستالين؛ لأنهم رأوا فيه الرجل الذي وقف بصلابة في وجه النازية، وصان أول دولة اشتراكية، وقالوا إنه لا يجب أن نُدينه. الإدانة دي يعني إذن هم لهم الجانب النظري، إنما ما هو الظاهر في هذه الثورات؟ ليس هو الشخص ... أي شخص. إنما هو الشخص الذي يكتفي بالزهد وإنكار الذات ... وهذا الزهد يجعل أن جميع من معه ومن بعده مثله، إن القدوة بتعمل عمل كبير جدًّا. يعني هي نفسها ثورة ... ثورة على النفس أولًا. وبعدما تكون ثورة على النفس يعني يكبح جماح ذاته. رغم أنه كان يستطيع بمجرد ما بقى زعيمًا أنه يسكن في قصر ويأكل عسلًا ... وعنده كل شيء ... كبح هذا الجماح وقال لا ... أنا لازم أكون قدوة. لما يقول هذا يقول الشعب كله معه من أول الوزير ... وكيل الوزارة ... المدير العام ... يعني كل السلسلة إياها في البيروقراطية. بهذا نجد الدولة اشتعلت ثورة حتى على نفسها ... ونجد كل مشكلة حلت ... لا فيه بضاعة مستوردة ولا مش عارف عايز يأكل جبنة منين ولا يأكل إيه ... ولا يركب إيه ... يعني البلد كلها بقيت عبارة عن ثورة تبني بأظافرها هذا البناء، وهذه العملية لا أعرف إذا كان هناك من يقدر أن يعملها أم لا. ولذلك أنا أستبعدها.

أنتم لا شك تتذكرون أنه بعد قيام ثورة يوليو اتجه الوزراء إلى أن يسلكوا مسلكًا بسيطًا، مثل الناس العاديين. وتذكرون مثلًا أن الشيخ الباقوري تأخر في عمله فنام في الجامع ... وكان الضباط يأكلون طعمية في عملهم فاستبشرنا خيرًا ... والضباط في الأول بقوا يركبوا عربات جيب ويجروا بها. قلنا هذا عظيم، ولكن بعد ذلك تغيرت الأمور وأصبحوا أمراء.

أول شيء يجب أن يصنعه اليسار هو أن يتحرك من الواقع وليس من النظريات والأيديولوجيات. يجب أن يعمل على أن يعرف الناس أين توجد مصالحهم. على اليسار أن يتجنب الانطلاق من نظريات وأيديولوجيات. نقطة البدء ليست أن يعرف الرجل العادي أن اليسار ينتسب إلى ماركس، ولكن نقطة البدء أن يعرف الناس أن اليسار هو الذي

يدافع عن مصالحه المحددة. ومن ثم فيما بعد إذا اكتشف الناس أن اليسار ينتسب إلى ماركس أو إلى هذا المفكر أو ذاك، فإن هذا سيكون أفضل ... وهذا الأمر لا ينطبق على الناس العاديين وحدهم، بل ينطبق عليَّ وعليك. فمثلًا إذا كانت الدولة تأخذ مني عملًا أدبيًّا ثم تبيعه بعشرين ألف جنيه ولا تعطيني إلا مبلغا ضئيلًا، ففي هذه الحالة سأبحث عمن يدافع عن مصالحي في مواجهة رأسمالية الدولة. فإذن لا بد من البحث في الطريق التي توصلنا؛ وأمامنا الآن طريقان:

الطريق الأول: هو طريق الديمقراطية الليبرالية. وهنا، ما علينا إلا أن نطالب بديمقراطية لا يمكن رفضها. وفي ظل هذه الديمقراطية الليبرالية يستطيع اليسار أن يجمع نفسه في حزب وجرائد.

الطريق الثاني: هو طريق نظرية تأتي من خلال زعيم شعبي حقيقي، أي من خلال شخصية من نوع لينين أو «هو تشي منه» أو ماوتسي تونج. ولكن هذا الطريق غير مضمون؛ لأنه قد يظهر هذا الشخص الممتاز صاحب النظرية الشعبية، وقد لا يظهر.

هذان هما الطريقان الموصلان للشكل.

هل أنا مع الطريق الأول، طريق الديمقراطية الليبرالية؟ الواقع أني لم أكوِّن رأيًا محددًا بعد. أنا أضع أسئلة.

وهنا أسأل: هل يوجد طريق آخر غير طريق الديمقراطية الليبرالية؟ إن الشكل لا يزال مطروحًا للمناقشة.

إن الليبرالية بالمعنى الاقتصادي طبعًا قد تكون معوقة بعض الشيء من الناحية الاشتراكية ... لكن الليبرالية لها معنًى آخر، وهي الليبرالية الفكرية ... وهذه الليبرالية الفكرية هي التي اعتمد عليها أحرار المفكرين في أوروبا لتحطيم العهد الذي هو التعصب الديني والخرافات واستبداد الكنيسة؛ لأن الليبرالية هي التي حطمت استبداد الكنيسة وقالت للكنيسة أنت ممنوعة من التعليم؛ لأن التعليم أصبح مدنيًّا، وإذا كنت تريدين التعليم فاذهبي إلى أفريقيا ... وبذلك فتحت عندنا مدارس جزويت ... إلخ. وصدَّروا إلينا هذا التعليم الديني. فنحن ارتددنا إلى الوراء في الواقع من بعد العشرينيات والثلاثينيات. إذا نظرنا اليوم إلى ما يحدث فسوف نجد أن بعض الناس يحاولون أن يجرُّونا إلى رجعية دينية خرافية لا تتفق مع جوهر الدين؛ لأنها تستبعد تمامًا دور الإرادة الإنسانية، ودور التعليم والتفكير والتدريب، وتحاول أن تُلغي العقل الإنساني تمامًا.

إن ما يحدث اليوم من هذه القوى المتخلفة التي تتستَّر باسم الدين لتُلغي تمامًا دور العقل؛ يذكِّرني بالمقالات التي كتبتها عام ١٩٣٩م، ووجهتها إلى فضيلة شيخ الأزهر وقتئذٍ.

لقد قلت له: إنك تتدخل في حرية الفكر. فكيف تفعل ذلك؟ وزير المعارف في ذلك الوقت قال لي: كيف تغضب شيخ الأزهر؟ ... وطُلبت في مجلس الشيوخ ليسألوني. ومجلس الوزراء اجتمع. ووزير المعارف قال: إن لم تعتذر عن إهانتك للأزهر وتدخُّله في شئون الفكر فأنا لست مسئولًا عما سيحدث لك. فقلت له: أنا أرفض الاعتذار وهذا خطر عليك أنت؛ لأن تدخُّل الأزهر كمؤسسة دينية في شئون الفكر لا يصح.

ثم جاء شيخ الأزهر، الشيخ المراغي، وكان واسع الأفق، يعتذر بنفسه، وقال إنه لم يتدخل في شئون الفكر أبدًا. وسألوني في الصحف قلت: نعم، المسألة أنه حصلت سابقة مثل هذه عندما تدخَّل الأزهر في كتاب «جان دارك لبرنارد شو» المقرر في الجامعة في كلية الآداب قسم الإنجليزي، فقيل إن في هذه المسرحية ما يمَس العقيدة ... ومُنع الكتاب. وأظن أن هذا كان في عهد طه حسين، وكيف لم يستطع أن يرفض طلب الأزهر بمنع هذا الكتاب؟! في ذلك الوقت قلت: طالما أنكم قبلتم أن الأزهر يتدخل في كتب الجامعة، وأن الجامعة تسمع كلام الأزهر في إلغاء كتاب للُّغة الإنجليزية، ولم يكن كتابًا دينيًّا، فمن حق الأزهر أن يسيطر على «الحياة العقلية» كلها إذن، حتى إذا لم يكن من كتب الدين.

خلاصة القول: إننا نحتاج اليوم إلى ثورة علمانية، وإلى إعادة العقل، سيطرة العقل، إعادة الطريقة العلمية لا الطريقة الخرافية. فمن الذي سيتولى اليوم هذه المعركة؟ إذا عهدت إلى اليسار بهذه المهمة سيقال الملحدين، فإذن هل نعيد الليبرالية لتساعدنا في المعركة ضد هذه الخرافية الثقافية؟ إن الليبراليين في البلد غير يساريين، أي غير متهمين بالإلحاد. وإذن فلا بد من هذه المعركة، معركة العلمانية، في التفكير والمنهج العلمي؛ لأن هذا هو الذي سوف يمهد طريق الاشتراكية السليمة؛ لأن الاشتراكية مبنية على العلم لا الخرافة. انظروا، كمثال، لمهرجان الملابس الذي لا أول له ولا آخر في الجامعة. سيقولون لنا إن هذا لبس كذا وهذا زي إسلامي ... إلخ، لكن نسأل: هل كان هناك زي إسلامي حتى في أيام النبي؟ حدث في وقت المعركة أن النبي لبِس «اللأْمة» التي كان يلبسها الروم، فلما سئل النبي في ذلك قال لهم، ما معناه، إن هذا ما تتطلبه المعركة. مثال آخر جاء إليه سلمان الفارسي وقال له إننا في فارس عندما نحارب جيشًا أكبر فإننا نحفر الخنادق. النبي دعا إلى عمل خندق مثل الفرس، وكانت واقعة الخندق. فعل هذا رغم أن الفرس كانوا يعبدون النار. ونلاحظ أن النبي اشترك بنفسه في حفر الخندق. وعندما ضرب الفأس طلع الشرار

من ضربة الفأس، فقال، ما معناه، إنني أرى من هذا الشرر، أرى قصور كسرى تتهاوى. وظل يثير حماس المسلمين فاستطاعوا أن يتغلبوا لأنه عمل معهم يدًا بيد.

مجمل القول: كانت هذه هي الثورة الإسلامية تقبل الجديد النافع مهما يكن مصدره. وكان الدين ثورة، ولم يكن قد تحول إلى كهنوت. والنبي كان ثائرًا. وعندما قالوا له نحن نعيش على دين أجدادنا قال لهم فكِّروا، وكانت الثورة فكرية أيضًا؛ لأنه أراد أيضًا أن يخرجهم من تفكير متجمد إلى تفكير حر، فيقول لهم فكِّروا بعقلكم، لقد أوتيتم العقل، فهل الأصنام تستطيع أن تعمل لكم خيرًا أو شرًّا؟ وأثبت لهم هذا؛ إلى أن استطاع أن يقنع مجموعة من العقلاء وعمل الثورة لتكون عقلية ودينية. لكننا نرى اليوم في بعض الأوساط تحجُّرًا يتخفى وراء مزاعم دينية، هناك من لا يزال ينكر أن الإنسان قد صعِد إلى القمر، ويزعمون أن هذا مخالف للقرآن الكريم. المسألة أنهم تجمدوا، بقوا زي قريش قبل النبي.

إذن فالمسلم الحقيقي أو الرجل المتدين الحقيقي عليه أن يأخذ الأنبياء كمثل ثوري؛ لأن هؤلاء كانوا ثائرين على أوضاع متجمدة، وقاموا لتغيير الحياة في البيئة الاجتماعية التي فيها ظلم الأغنياء للفقراء. فالمتدينون الحقيقيون عليهم أن يأخذوا المثل وبعد ذلك يطبقوه على واقع اليوم. إن بعض الجماعات الدينية حاولت من سنوات أن تعيدنا إلى مجتمع عمر بن الخطاب باعتبار أن هذا كان مجتمعًا مثاليًّا. لكن عمر بن الخطاب كان في مجتمع صغير، فكان يمشي بين الناس ويتعرف على مشاكل هذا وذاك. لكن عندما نرى أن المجتمع اليوم قد كبر وتعقدت مشاكله، فإن هذا يتطلب نظامًا جديدًا. فالواجب إذن هو تقليد عمر بن الخطاب في سعة تفكيره وقوة إرادته وحسن تجديده، أي في صفاته الإنسانية العليا، وليس في تصرفاته الصالحة لمجتمعه هو في زمانه ومكانه. إن عمر بن الخطاب كان صاحب ثورة عقلية، ونحن أيضًا نريد إذن ثورة عقلية أخرى. هذه الثورة الأخرى كان الأمل أن يقوم بها الليبراليون، فاتضح أن فئة منا تشكِّك في وجودهم؛ على اعتبار أنهم أصبحوا متخلفين عقليًّا. إذن الليبرالية ليست موجودة الآن كما كانت من قبل، وهي لن تعيد العقلانية، التي تؤدي إلى انتصار وسيادة العلم، وبعد ذلك يسهل أن ننقل على الاشتراكية العلمية. وهذا يفسر لماذا لم يكن من الممكن أن يأتي ماركس قبل عصر التنوير قبل فولتير. كان لا بد أن يأتي فولتير وروسو لينصروا العقل ويضربوا الخرافة. فجاء ماركس ليجد عصرًا علمانيًّا مستعدًّا لقبول النظرية العلمية، بعد تمهيد واسع وكامل، لكننا اليوم نجد الناس خائفين، ليس من الرجعية الاقتصادية، بل من الرجعية الثقافية أو العلمية. مع أن الدين جوهره ثورة على التخلف العقلي والمجتمعات المتخلفة. ومن ثم ظهر الأنبياء ليطوروا الإنسانية.

إذن نحن نريد للعقلية العلمية أن تسود كما كان الأمر في القرن التاسع عشر. في القرن التاسع عشر كله كان تغيير العقلية العلمية التي مهدت للقرن العشرين، فأنت الآن تَعتبر ما هو مستقبل هناك حاضرًا عندنا، يعني الحقيقة توقيت ساعتنا غير توقيت ساعتهم ... يمكن فيه تخلف قرنين، مثل ما تكون راكب طيارة يقوم يقول لك أَخِّر ساعتك ساعتين أو قدِّمها ساعتين. الواقع نحن نؤخر ساعتنا إلى القرن التاسع عشر.

دعوة مصرية ... مصر — كما أتصور — نشأت كحركة استقلالية عن التبعية العثمانية. هي إذن انطلاقة وطنية وليست اقتصادية. واستمرت هذه الانطلاقة بعد ذلك للمطالبة باستقلال مصر عن الإنجليز. في ذلك الوقت لم تظهر قضية «أنا عربي»؛ لأنك لو قلت هذا في ذلك العهد، لوجدت أن البلاد العربية مقسمة وموزعة بين تبعية تركية وأخرى إنجليزية وثالثة فرنسية ... وكانت البلاد مقسمة ومحتلة. كان لا بد لمصر إذ ذاك أن تحدد تبعيتها. فلو كانت قالت إن تبعيتي عربية فقد كان العرب منقسمين، فلم يكن هناك مفر من أن تقول أنا أريد بلدي ... أرضي ... مصري. فالدعوة المصرية كانت وليدة ذلك الوضع، أي الرغبة في الاستقلال الوطني في مواجهة الاحتلال.

في الأربعينيات، وما بعدها، تم الاطمئنان على الاستقلال، بشكل أو بآخر. وبدأت القضية الاقتصادية تتحرك وتأخذ ثقلها. هنا رأينا مثلًا مولد أثرياء الحرب والباشوات الذين ظهروا مع المسرح السياسي، تحركوا ليدخلوا مجالس إدارات الشركات الأجنبية. وكان هذا قد ظهر بوضوح بعد إلغاء الامتيازات. فأرادت الشركات الأجنبية، التي بدأ المجال يضيق أمامها، أن تنقذ ما يمكن إنقاذه، فضمت مصريين إلى عضوية مجالس إدارتها، كما ضمت رجالًا من السلطة. هنا ظهرت الطبقة الجديدة التي ركزت على المسائل الاقتصادية، بعد أن أصبحت الوطنية المصرية كسياسة واستقلال مكفولة. وتعاظم الاتجاه إلى تكوين شركات، حتى لقد تكونت شركات وهمية للاحتيال، وكان فيها باشوات. وأتذكر أني كتبت عن هذه الظاهرة تمثيلية اسمها «اللص»، بطلها باشا من أصحاب الشركات الرأسمالية. أما الشخصية الأخرى فكانت أيضًا هي شخصية لص ولكنه كان فقيرًا، وكان يريد مائة جنيه فقط ليبني بها نفسه في المجال الحر، فسرق هذه المائة، وحذا حَذو الباشا. المهم أن كلمات الرأسمالي والرأسمالية ترددت كثيرًا في هذه التمثيلية. وبعد نجاحها لمدة أسبوعين أُوقِفت بتدخل أعضاء شركة زاما سنة ١٩٤٨م (شركة وهمية). الغريب أن ما أدهشني هو أن الرقابة في ذلك الوقت حذفت كلمة رأسمالية ورأسمالي.

إذن كان هناك طبقة رأسمالية تنبهت إلى خطورة الأقلام التي تتجه إلى الهجوم عليها.

وفي الواقع فإن فترة العشرينيات والثلاثينيات إذا كانت قد أبرزت مصريةَ مصر، وربطت ذلك بتاريخها وبحضاراتها المختلفة، فإن الفترة التي تلتها — فترة الأربعينيات — حدث فيها تحول انعكس على مواقف الكتَّاب والأدباء. وهذا التحول في مواقفهم لم يكن مخططًا أو وفقًا لخطة سابقة، وإنما يكتب الأديب، أو يعبر الفنان، وَفقًا لما يحسه وما هو موجود فيه. وإذا كنت في ١٩٣٨م قد كتبت يوميات نائب في الأرياف وغيره، فقد كنت أعبر عن شخص وجد في الريف ورأى ما عليه الريف من فقر. وكان الكِتاب بذلك موجهًا إلى إنقاذ المصري المهضوم. لكن الأوضاع الاجتماعية لم تكن قد تبلورت في وقت يوميات نائب في الريف كما تبلورت بعد ذلك، خصوصًا من ١٩٤٥م.

نأتي الآن لموضوع الليبرالية. الواقع أن بلدنا فيها أكثر من «ليبرالية» وأكثر من «اشتراكية». وعليه فإن هناك فروقًا بين الليبراليين. هناك ليبراليون يريدون الليبرالية للعودة بالمجتمع إلى مجتمع رأسمالي حر، أي يريدون ليبرالية اقتصادية يتحقق فيها حرية اكتناز الثروات لطبقة أو فئة اجتماعية.

ولكن هناك ليبراليين من الذين قيل عنهم الآن إنهم ليبراليون مخلصون، تجدهم خصوصًا في أوساط المثقفين. فهؤلاء ليبراليتهم ليست من النوع الاقتصادي، أو بالمعنى السياسي المصطلح عليه، ولكن ليبراليتهم هي رد فعل للديكتاتورية البوليسية. هم وجدوا أن الاشتراكية نابتة في إطار ديكتاتورية بوليسية، وليس في إطار ديمقراطية شعبية؛ لأن الليبرالية لو كانت نبتت في الاشتراكية الشعبية، في الشعور الشعبي، لكنَّا في الواقع أمام شيء واحد هو الاشتراكية. وهذا ما عناه الأستاذ خالد محيي الدين (أحد ضباط ثورة ١٩٥٢م) في كلمة له بمجلة الطليعة أشار إلى أن الأمريكان، في الأيام الأولى، من ثورة يوليو، لم يكونوا يريدون الوفد ولا الأحزاب الشعبية؛ لأنهم عرفوا أنه سوف ينبت من هذه الليبرالية مبدأ الثورة، سينبت اتجاه إلى توفير الحريات للشعب. وفي هذه الحالة كان لا بد وأن يكون هذا الاتجاه، في تطوره، اتجاهًا يساريًّا اشتراكيًّا. وكان من الممكن في هذه الحالة أن يحصل تقارب مع الدول الاشتراكية، وهي الدول التي لم تكن أمريكا تريد أن يحدث تقارب بينها وبين الشرق الأوسط، وبينها وبين مصر والعرب. بمعنًى آخر كان هدفهم إبعاد مصر عن الديمقراطية الليبرالية، بل وإبعادها عن كل نوع من أنواع الليبرالية السياسية. وكانوا يظنون أن هذا سيُبقي المصريين في قبضة واحدة يستطيعون أن يتفاهموا معها. ولذلك كانت أهم الكلمات التي قيلت كلمة الأستاذ خالد محيي الدين؛ لأنها حددت بصراحة وضع

مصر، في الأيام الأولى من الثورة، وعندما كانت تريد أمريكا صنع الاشتراكية بواسطة قوة أو سلطة علوية تكون ملامحها محددة. وعندما تكون الاشتراكية على هذا الوضع تفقد كثيرًا من مقوماتها لأنها تصبح محكومة، تصبح باختصار اشتراكية فوقية.

إذن الليبرالية قسمان: وهناك ليبراليون بحكم أنهم يريدون معارضة الديكتاتورية البوليسية. وهؤلاء يمكن كسبهم إلى قضية الاشتراكية عندما يعرفون أن هذا الشكل من «الديكتاتورية» ليس ملائمًا للاشتراكية. وأنا أقول يمكن كسبهم إلى الاشتراكية بسبب أنه ليس لهم مصلحة اقتصادية في نظام اقتصادي حر «ليبرالي». فهؤلاء هم رجال فكر. وأنا إذا كنت بينكم الآن — وفي هذه السن من عمري — فليس لغرض، وإنما بهدف توضيح مواقف اليسار.

وبمناسبة اليسار أرجو ألا يسميني أحد يمينيًّا أو يساريًّا. فأنا لا يساري ولا يميني. بمعنَى أنني لا أستطيع أن أضع لافتة. ولكن عندما تحاسبني حاسبني على هدفي في الحياة. وسأقول لك في هذه الحالة: هدفي مع التقدم لا مع التجمد ولا مع الرجعية. التقدم ببلادنا العربية كلها، والتقدم البشري الإنساني. وما دمت قد قلت: التقدم والتغيير المستمر والحركة المستمرة، فلن يكون هذا في الاتجاه اليميني، ولن يكون إلا في الاتجاه اليساري.

لكن ما زلت أصر على ألا يدعوني أحد يمينيًّا أو يساريًّا؛ لأن معنى هذا أنني أتقيد ببرنامج معين. من يضع لي هذا البرنامج؟ لا أريد أن أجد نفسي مجرورًا إلى الأحزاب. وهذه مسألة تخصني وحدي. فأنا مع التقدم والتجدد لبلادي وللجنس البشري. وبهذا المعنى لا أرفض أن يقال إنني «ليبرالي» من حيث الفكر الحر.

أما النوع الثاني من الليبرالية والذي وقفت ضده، فهو المنتفعون من الليبرالية. وهذا النوع حاربته ووقفت ضده في «شجرة الحكم»، وأدنت الملك والأحزاب. ومن بينها حزب الأحرار الدستوريين ورئيسه محمد محمود. فهذا الحزب كان يريد أن يطردني من وظيفتي، فكيف يكون الحر الدستوري ضدي وهو ليبرالي؟ في الحقيقة أيضًا أنا كنت ضده؛ لأنه أراد أن يستغل الليبرالية لخدمة أهداف الإطار السياسي الذي كان موجودًا، وهو الإطار الرأسمالي. وهذا يفسر لماذا رحبت بالاشتراكية، ولماذا تحمست لجمال عبد الناصر، ولماذا لم أكن أطيق سماع كلمة ضد ثورة يوليو، حتى من أصدقائي القدامى الذين ينتمون إلى العهد الماضي.

وبهذه المناسبة ما سمعته منهم أخيرًا عندما قالوا إن التخريب الذي حدث قام به الشيوعيون. فكان ردي عليهم «يا ناس ما تبطلوا الكلام ده، هي الشيوعية دي كفر؟» إن

«لكلٍّ على قدر حاجته». وأنا سبق أن كتبت في «شجرة الحكم» عن الجنة. فتخيلت زعماء البلد — في ذلك الوقت — قد وجدوا أنفسهم بحق «كلٌّ على قدر حاجته». لكن هذا لم يكن يكفيهم، فبدءوا يزاولون نشاطهم السياسي. وعندما جاء الوفد قال: أين الوفديون؟ أين الوطنيون؟ فعندما رأى الوفديون النحاس باشا (في شجرة الحكم) هتفوا له، وساروا في مظاهرة، واقتلعوا بعض الأشجار ... إلخ.

نخلص من هذا كله إلى أن هناك نوعين من الليبرالية، فإذا وجدنا مثقفين يقولون بالليبرالية، فيجب أن نفهم هذا على أساس أنهم لا يمكن أن يكونوا ضد الاشتراكية؛ لأني أنا، ككاتب، لا تتحقق مصلحتي إلا في الاشتراكية. ونحن نعلم أنهم في البلدان الاشتراكية يقدمون لرجال الفكر إمكانات كبيرة: مسكن في مكان طيب، في غابة أو حديقة أو جبال لطيفة، وتجد أنهم يتركونه لفنه. وليس من أهدافه أن يكتنز. إذن أنا ككاتب لا أكتسب إلا في وضع الاشتراكية. فكيف إذن جاءت كلمة الليبرالية؟ كما قلت الخوف من الديكتاتورية البوليسية. وهي غير ديكتاتورية الحزب؛ لأنه في الحالة الأخيرة يوجد نوع من الرقابة والحساب. والشعب في هذه الحالة أصبح طبقة واحدة.

أخيرًا عندما وجدنا أن الولايات المتحدة إذا كانت فعلًا من مصلحتها أن تحل قضية الشرق الأوسط وتحل السلام، وجدنا أنها لا تملك هذا حتى في بلادها. وقد وجدنا أن من قال كلمة الصدق من قادتها وقال إن إسرائيل فتحت لها ترسانة الولايات المتحدة بأكثر مما يجب، وإنه يجب أن نراجع أنفسنا في التحيز لإسرائيل، كل من قال هذا وجدناه يسقط، وكذلك الأمر مع نيكسون عندما أراد أن يحل المسألة.

إذن أمريكا ليست لها القدرة أن تحل مسألة الشرق الأوسط بمفردها، لماذا؟ ... لأن إسرائيل هناك لها وضع يقيد الساسة في داخل أمريكا. من الجائز بشكل لا يتمشى مع مصالح أمريكا نفسها. فإذن الاعتماد على أمريكا سياسيًّا، كل الاعتماد، لن يؤدي إلى ما نتمناه دائمًا؛ لأنه بخلاف رغبة الحكام أيضًا ربما كان الحاكم يريد حل المسألة بما يناسبنا لأسباب خاصة بالبترول، خاصة بمصالحه، ولكن ماذا تفعل في القوى التي تقيده في الداخل؛ فيضطر أيضًا أنه يسحب كلامه المناهض لإسرائيل ويتمشى؟ إذن أنت أمام صديق مكبل لا يستطيع أن يمشي معك إلى آخر الشوط ... لكن الصديق الآخر أيضًا يجب أن نراعيه ونجعله دائمًا في الصورة، وألا نضعه في وضع غير مشجع له على أن يقف بجانبنا؛ لأنه هو يستطيع أن يقف ... لماذا يستطيع؟ لأنه غير مكبل في الداخل باتجاهات تمنعه من

مساعدتنا. الشعب السوفيتي نشعر منه بكل صداقة في أشياء كثيرة ... الحكومة أيضًا ... إذن لا يوجد تخلخل في الداخل يمنع من تنفيذه لما يريد أن ينفذه فيما يختص بنا ... أما الذي نرفضه دائمًا فهو النزعة العاطفية في العلاقات الدولية.

ثانيًا: الناحية الاقتصادية هنا تستطيع أن تجد نوعًا من أنواع التكامل الاقتصادي — ليس كاملًا — إنما نوع من أنواع التكامل، بالإضافة إلى أنه يمكن أن ننفتح على بعض التجارب الاشتراكية بدون أن نتقيد بنظام. لماذا؟ لأن نظام كل بلد نابع من ظروف تاريخية لا تتسنى للآخرين. وماركس، نفسه، ما كان يتوقع أن نظريته ستنشئ دولة في الاتحاد السوفيتي، أو في روسيا؛ لأنه هو خطط على أساس أنها ستكون في إنجلترا. إذن النبات الروسي كان مستعدًّا أكثر أن يطبق هذا. ثم خلق لهم لينين، الرجل المخلص، والمثقف الجامعي، ولم تكن لهم قوة عسكرية، لكن النظرية كانت دمه وجاهد من أجلها. واستطاع أن ينفذ اتجاهه. نحن هنا لا نستطيع هذا لأسباب كثيرة. أولًا نحن بلاد من أيام الفراعنة إلى اليوم الدين يلعب فيها دورًا أساسيًّا، والعقيدة تلعب دورًا أساسيًّا. أضف إلى ذلك، أننا نحن أيضًا لنا تقاليد عريقة في بنيان الأسرة، وبنيان الريف، وبنيان المجتمع، فإذن لا بد أن تكون لنا اشتراكية قابلة للنبات في طينة سوداء وفي نهر النيل المملوء بأشياء خاصة بنهر النيل. ولذلك عندما تقيم سدًّا عاليًا على النيل، فلن يكون نسخة مماثلة لسد عالٍ على — مثلًا — نهر الدنيبر، اختلاف الأرض هنا وهناك، قد يحدث ما لا يمكن أن يتنبأ به لا خبير سوفيتي ولا خبير مصري؛ لأنك لن تعرف رد الفعل لهذه الأرض وهذا الطين وهذا الطمي.

يعني عندما تبني فبالتجربة ستظهر أشياء كانت خافية عليك ... إذن أريد أن أقول: إذا كان هذا يحدث في الأرض فما بالك في طبيعة النفس البشرية! ... نفس بشرية قد تكون مخالفة تمامًا للنفس البشرية في أي بلد آخر ... إذن أنت تريد أن تنتفع بالاشتراكية لأسباب ضرورية لبناء مجتمع له آمال؛ لكي توزع ثمرات العمل بعدالة معينة لا يستغلها لصوص وطبقات تعيش عيشة بذخ، بينما الفلاح لا يزال في الجحور ... إذن أنت تريد اشتراكية، لكن اشتراكية نابتة من أرضك ... ثانيًا: الإطار السياسي. لا تقدر أن تعرف كيف سيكون الإطار السياسي الذي سيحمي هذه الاشتراكية ... الإطار السياسي في الاتحاد السوفيتي نبت ولم يكن تخطيطًا. إنه نبات مَر بتجارب، ومر بأشياء كثيرة ما بين ستالين وتروتسكي وما بين كذا وكذا. ثم سبق هذه الثورة أيضًا في القرن التاسع عشر إرهاصات كثيرة، وثورات خبت وثورات نجحت. هذا تاريخ. وهذا التاريخ غير متوافر لك. لا يزال تاريخ الاشتراكية

في مصر جديدًا جدًّا، فإذن لا تستطيع أن تنبت اشتراكية بالطريقة التي اتُّبعت في الاتحاد السوفيتي ولا في الدول الشرقية؛ لأنه كان فيها أيضًا تاريخ معين في هذا الاتجاه.

فإذن، كل ما يمكن أن يقال أننا لا نطبق نظامًا من بلد آخر في بلادنا. وكل ما نستطيع أن نطبقه هو رءوس موضوعات فيما يختص برأس المال المستغل والعمل وحقوق العمال في بلادنا، هذه تجدها عند الفلاح، والعامل، وكل إنسان يكدح ويأخذ لقمته بعرقه، سيجد أن هناك ناسًا لا تعطيه حقوقه؛ لأنها تستغل هذه الحقوق. فمن الذي سيدافع عن هذا ... أو ما هو النظام؟ النظام كان دائمًا في مصر أن الذي وزع ثمرات العمل هو الحاكم، سواء كان من الملوك أو من رجال السياسة، من طبقة معينة، وفي إطار ليبرالية معينة. هؤلاء لهم المقدرة على توزيع العمل في ظل الرأسمالية المستغلة. اليوم لم يعد عندهم هذه المقدرة. ومن هنا نحن نبحث عن الأساس:

هل نحن نرجع إلى ليبرالية وينبت منها جناح اشتراكي؟ حاولنا هذا في ثورة ١٩٥٢م، ولا أعرف كيف انقلبت إلى إطار ديكتاتورية بوليسية لفرد لا لطبقة. وهذا الفرد هو الذي يطبق الاشتراكية من أعلى، لكن ثبت أن هذا لم يُفِد. فإذن نحن نريد إطارًا لهذه الاشتراكية لا يكون مقتبسًا مباشرة من دول أخرى؛ لأن الطبيعة مختلفة ... هذا ما نبحثه الآن.

أما علاقات الصداقة التي بيننا، فهي علاقة تنبت من عدم وجود ما يشوب أو ما يعرقل هذه الصداقة ... يعني نحن مع كل النية الطيبة في علاقتنا مع أمريكا، وأنا رحبت جدًّا أن يكون فيه علاقات بيننا وبين أمريكا. ولما جاء نيكسون هنا، قلت فعلًا إن مقابلته يجب أن تُشعر الأمريكان بأن إسرائيل على خطأ عندما تقول بأن الشعب المصري يكره من قلبه الأمريكان ... الشعب المصري لا يكره أبدًا ... بدليل أنه قابله مقابلة طيبة. لماذا؟ لأنه لا يكره ... ولكن عندنا المصالح شيء والحب والكراهية شيء ثانٍ. مصلحتنا بعد هذا أننا أثبتا لإسرائيل بأن احنا لا نكره شعوبا؛ لأن إسرائيل كانت دعايتها أن الشعب المصري يكره الشعب الأمريكاني، فقلبت علينا كل الأمريكان حتى في بيوتهم. لما نقول لهم إن مصر يمكن أنها تكره الشعب الأمريكاني كشعب، نفس الاتحاد السوفيتي لا يكره الشعب الأمريكاني كشعب، ولكنه هو يتعامل مع حكام معينين، ومع نظام معين. نظام سيئ، ولكن الشعب نفسه فيه أيضًا شعب كادح لا يرضى عن النظام الرأسمالي في أمريكا، يعني نفس الشعوب واحدة في جميع الدول. الشعب لا يريد أن يحكم حكمًا استغلاليًّا، سواء كان في أمريكا أو فرنسا.

إن مصر — حتى اليوم — لم تجرب تجربة صحيحة، فلم يكن عندنا ليبرالية سليمة ولا اشتراكية سليمة. ولذلك عندما نقول إننا مررنا من النظام الليبرالي إلى النظام الاشتراكي، فالواقع أنه لم تكن ليبرالية حقيقية؛ لأن الليبرالية الحقيقية تسمح بوجود حزب يمثل الطبقات الكادحة، ولكن ليبراليتنا قبل الثورة كانت ليبرالية ملَّاك؛ بمعنَى أن الأحزاب التي تحكم هي أحزاب أصحاب المصالح وأصحاب الأعمال ويمثلون الملَّاك. فإذن، فلو أنها كانت ليبرالية حقيقية، كما حدث في أوروبا، لكان هناك — على الأقل — حزب يأتي إلى الحكم، أو يتحد في وزارة ائتلافية، ويكون ممثلًا لعمال أو فلاحين. إذن هي كانت ليبرالية ناقصة، وإذن نحن لم نجرب الليبرالية الصحيحة الكاملة.

بعد ذلك، انتقلنا إلى ثورة ١٩٥٢م، والقول إنها نقلتنا من الليبرالية إلى الاشتراكية هذه. فهذه ليست اشتراكية. نعم مهدت، لكن أضيف أنها لم تمهد فقط، لكنها لحمت أشياء في أشياء بما يمكن أن نسميه الاشترأسمالية.

الميثاق تجد فيه كلامًا في الاشتراكية ... كلامًا عظيمًا ... أين النتيجة؟! إذا كان هذا صحيحًا لكُنا تقدمنا تقدمًا عظيمًا. لكن ما حدث غير ذلك، أنت وضعت على الورق، وما أسهل وما أبرع ما تُصاغ كتب ومواثيق ومؤلفات وخطب من المنابر، وبعد ذلك نرسم نظامًا اشتراكيًّا. هذا النظام الاشتراكي المرسوم على الورق تسلمه مثلًا لمهندس أو نجار لكي يصوغ منه بناء، فإذا به يعطي لك عمارة، مثل عمارة هذا المقاول المعروف الذي ظهر أنه أولًا مقاول رأسمالي مستغل لص فسرق. والذي حدث أنك سلمت الاشتراكية — في التطبيق — لقطاع عام. هذا القطاع العام ليس عنده أبدًا أي روح اشتراكية، أي إنك سلمت الاشتراكية لغير اشتراكيين. سلمت الاشتراكية لرأسماليين، في ضميرهم، وفي تربيتهم، وفي تكوينهم، فإذا وجدنا عمارة كعمارة هذا المقاول، كلها مغشوشة من الداخل. وبعد ذلك نجد الكلام جميلًا أمام الناس وأمام العالم، كأن يقال: «نحن عندنا الإصلاح الزراعي الذي اقتبسته كوبًا» وعندنا ... إلخ ... إلخ. ثم تذهب إلى الريف أنت فعلًا فتجد ملَّاكًا نُزعت ملكيتهم، وبعد ذلك تجد مظاهر استعراضية جميلة جدًّا، وبعد ذلك مدارس. ما الذي تعلمه؟ التعليم في حالة يُرثى لها. تجد عندنا وزارة ثقافة، وقطاعًا عامًّا، في كذا، ثم تجد أن مستوى الثقافة في العشرينيات والثلاثينيات، عندما لم يكن أحد يقوم بالتثقيف غير الأقلام الحرة فقط، (والحكومة في واد والعقول المستنيرة في واد آخر) كانت هناك فعلًا نتائج. إذن أنت سلمت الاشتراكية كنظام مرسوم على الورق الجميل إلى المقاول الذي بنى العمارة إياها، وبعد هذا

سلمها لناس لا يعرفون الاشتراكية ... فعلًا، ولا يمكن أنهم ينفذونها فعلًا. فإذا اتفقنا على صورة للمستقبل نحن مقدِمون على بنائها، ثم اتفقنا على أن النظام الاشتراكي السليم هو المطلب؛ لأن بلدنا لا تستطيع أن تتحمل استغلال الطبقات الكادحة أكثر من ذلك. بالإضافة إلى أن الطبقات الكادحة ستستمر في هذا البناء وهي التي ستبني المستقبل.

المستقبل إذن هو للاشتراكية، ولكن ... إذا كنا نقول اشتراكية ١٩٥٢م وثورة ١٩٥٢م سنخيب أمل جماهير كثيرة. ولذلك يجب أن نحسم ونكون واضحين، ولسنا عاطفيين، ولا مجاملين. نقول إنه كان فعلًا هنا اتجاه اشتراكي، نوايا اشتراكية سليمة؛ بدليل أننا رحبنا وصفقنا لثورة ١٩٥٢م. وإلا فإن الناس ستقول لي ما الذي أسكتك لغاية ١٩٦٧م؟ إن الذي أسكتني هو أنني رأيت فعلًا تحولًا في النوايا، ورأيت بعض الإنجازات، وقامت أشياء لمسناها بأيدينا. لكنها انحرفت بعد ذلك. إنها وقعت في يد المنفذين الذين ليس عندهم أي فكرة إلا أن يستفيدوا من هذا النظام. إلى أن رأينا أن القطاع العام كان يسلم نفسه لقطاع خاص مستتر، يأتي له بالأرباح ويضع هذه الأرباح في تقاريره السنوية على أنها أرباح القطاع العام. فإذن العملية في المستقبل تحتاج إلى تطبيق سليم للاشتراكية.

فيما يتعلق بمسألة الانفتاح نريد أن ندرسها. الانفتاح، أنا أتصوره كما يلي: لقد استنفدنا كل ثروة البلد، يعني أن كل ما في البلد من نقود ومال لعمل تنمية غير كافٍ. فلا بد من معاونة رأس المال الأجنبي. ما يشجعنا على هذا ما وقع في الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية. وجدوا أن عندهم كنوزًا كثيرة، فإما أن يتركوها، وإما أن يتعاونوا مع رأس مال أجنبي، دون المساس بالنظام الداخلي؛ لأن كل ما سيأتي من هذا الانفتاح، أو هذا التعاون، سيرفع من مستوى الطبقات الكادحة، إلى مستوًى عظيم جدًّا. فإذن هذه عملية مفيدة لنمو الاشتراكية والتقدم إلى الشيوعية باستثمار كنوزهم، وإلا فسوف يبقى الاتحاد السوفيتي على خطأ وسيبقى بريجينيف على نظرية خطأ. لكن الواقع أنهم ساروا على نظرية صحيحة، وهي التعاون مع الرأسمال الأجنبي في استخراج كنوز البلد بدل ما هي معطلة؛ لأن رأس المال المحدود الموجود في الاتحاد السوفيتي، أو في مصر، لا يقفز بنا قفزة كبيرة في التنمية، فلا بد من هذا مع الفارق طبعًا. لكن ما أخشاه هو أنه إذا حدث هذا الانفتاح ستشعر بأن النتيجة دخلت في جيوب ناس نصف مليونيرات والشعب لا يزال هو الشعب. أخشى — على الأقل — أن يدخل فيهم الاشتراكيون المزيفون في القطاع العام، الذين يقولون نعم نريد الانفتاح. ثم تراهم قد ذهبوا ليأخذوا عمولة بنصف مليون جنيه ويُثرون على حساب عمليات الانفتاح. فإذن مسألة الانفتاح عندنا — مثل الاشتراكية — جميلة على

الورق، وبعد ذلك تنقلب إلى مسائل بهذا الشكل ... الانفتاح هو أنه إذا تم فعلًا، بهذه الطريقة فسيكون انفتاحًا على الطريقة الرأسمالية وليس انفتاحًا على الطريقة الاشتراكية في البلاد الاشتراكية المتأصلة. فإذن يتحتم أن نعالج كل مسألة على أساس طريقة التنفيذ والتطبيق على أساس الفكرة الرئيسية. إذن الفكرة الرئيسية، في كل شيء كانت صحيحة، والواقع أن الذي أبهرني في ثورة ١٩٥٢م وفي عبد الناصر هي النوايا واللافتات. ولم أتنبه — إلا أخيرًا — إلى أنه التطبيق ... لقد كنت أسأل الفلاحين عندنا، فأجد التطبيق سيئًا جدًّا، وأن الحاكم بأمره هناك لا يزال هو الموظف ... الموظف يبيع السماد في السوق السوداء ... إلخ. باختصار يجب أن نضع في الاعتبار — في المستقبل — لا النظرية البراقة، بل من الذي يطبق، ومن الذي سيراقب ... إن النظام الاشتراكي السليم هو الذي سيراقب هذا.

اشتراكيتي ... (من واقع كتاباتي المنشورة في الثلاثينيات والأربعينيات)

في طريق التحرر

لا أمل في إصلاح العالم إلا إذا عولج شقاء الملايين في كل أمة من الأمم. من أجل ذلك لم يستطع حتى الزعماء المروضون (الدكتاتوريون) أنفسهم أن يعتمدوا على كلمة «الوطنية» وحدها في التأثير على الجموع، فقرنوها بكلمة «الاشتراكية».

لا ريب إذن في أن الاشتراكية هي جوهر لا بد أن يدخل في تركيب كل نظام سياسي حديث. وكما استطاعت الدكتاتورية اختراع «الوطنية الاشتراكية»، فما أيسر على الديمقراطيات إنشاء «الديمقراطية الاشتراكية»!

ما أسميه هنا «الديمقراطية الاشتراكية» إنْ هو إلا هذه النظُم الاشتراكية التي قامت اليوم داخل إطار الديمقراطية (إنجلترا وفرنسا)، كما ظهرت من قبلُ بعضُ مظاهر تلك النظم داخل إطار الوطنية الدكتاتورية (ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية).

نحن اليوم إذن أمام حرب «الوطنية الاشتراكية» و«الديمقراطية الاشتراكية».

الديمقراطية الاشتراكية هي من غير شكٍّ صياغة مقبولة لجوهرَين متلائمَين. لكن «الديمقراطية» شيء و«الدولية» شيء آخر. إن جوهر «الاشتراكية» السليم لا يمكن أن يقترن إلا بفكرة «الدولية».

لو كانت كل ثمرات العالم الجديد بعد إبادة الدكتاتوريات هي تعميم «الديمقراطيات الاشتراكية»، لكان هذا جميلًا. لكنه ليس كل ما يصبو إليه التقدم الإنساني. ذلك أن

«الديمقراطية الاشتراكية» ليست هي أيضًا أكثر من «نظام داخلي» لكل دولة من الدول، وأن كل دولة «ديمقراطية اشتراكية» (المقصود بها هنا وفي ذلك الوقت ١٩٤١م دول مثل فرنسا وإنجلترا) تستطيع أن تنشئ لنفسها مطامع استعمارية وسياسة قومية تقوم على السيادة الخارجية. وبهذا تستأنف الحروب الاقتصادية والدموية بين الدول «الديمقراطية الاشتراكية» بعضها ضد بعض.

كانت فكرتي منذ أعوامٍ أن «الاشتراكية» ينبغي أن تأتي من الخارج إلى الداخل ... أي أن تسود بين الدول قبل أن تُقرَّ بين الأفراد.

(**ملحوظة**: وهذا ما حدث فعلًا بعد نشر هذه الكلمات بسنوات؛ إذ تكونت بعدئذٍ عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية مجموعة الدول الاشتراكية في أوروبا الشرقية)

الاشتراكية بين الدول في الإنتاج والتوزيع والقانون والنظام. إذا تم ذلك فقد تم كل شيء تبعًا لذلك.

(**ملحوظة**: هذه النظرة التنبؤية قد تحققت أيضًا بعدئذٍ فيما يشبه نظام «الكوميكون» بين الدول الاشتراكية الشرقية بعد تكوين مجموعتها.)

(من كتاب «سلطان الظلام» طبعة ١٩٤١م)

لست شيوعيًّا، ولكن

فلأترك هذا الحديث العام، ولأعرض ما أراه صالحًا لبلادي ... ولا تعنيني الآن الأسماء ولا الصفات ولا التعاريف ... ولا أفكر الآن وأنا أتكلم برأسمالية أو اشتراكية أو شيوعية ... إنما أنا أبسط ما أتمناه لأهل بلدي من إصلاح دون تقيد بمبدأ أو بمذهب ... فليس أخطر على أمة ناشئة من أن تلبسها مذهب أمة أخرى دون نظر إلى طبيعتها وحاجتها وحجمها وذوقها وروحها.

أريد أن تتحقق في بلادي ثلاثة أشياء:

الأول: أن يكون كل ولد يولد، وكل مواطن يوجد، ملكًا لنفسه وملكًا للوطن في آنٍ ... كما أن الخلية في الجسم ملك لنفسها وملك للجسم ... فالوطن مسئول عن الصحة الجسمانية والذهنية لكل مولود وموجود. فالتطبيب بالمجان والتعليم بالمجان ... إن لم يتحقق هذا فلا قيمة لوجود الوطن ... كما لا قيمة لوجود الجسم إذا تخلى عن مصائر الخلايا ... كذلك ما يملكه الفرد في أرض الوطن هو ملك للفرد وملك للوطن في آنٍ ... لأن قطعة

الأرض قطعة من لحم الوطن، فلا يجوز للفرد أن يسيء استغلالها أو أن يعجز بإهماله أو جهله عن استخراج كنوزها وتعطيل نفعها ... فعلى الوطن أن يقسم أرضه أو لحمه إلى مناطق تعاونية ... يجرى فيها البذر والزرع والحرث والسماد والحصاد والدراس بآلات حديثة وخبرة علمية؛ لتنتج أكثر ما يمكن من محصول هو ثروة للوطن وثروة للفرد في آنٍ.

الثاني: أن تمتد يد الضرائب التصاعدية بقوة إلى رقاص ساعة العيش، فلا يتطرف من نهاية الثراء إلى نهاية الفقر ... ليهدأ في الوضع المقبول الذي يقارب ويجانس بين أبناء الوطن ... وأن يكون لحكومة الوطن رقابة دقيقة على شركات المرافق العامة، كالمياه والنور والمواصلات ... إلخ؛ حتى لا يكون لها غير ربح زهيد لا يبهظ أفقر الناس ... فإذا تولت الحكومة إدارتها مبالغة في الحرص على مصالح الكافة، كان ذلك أفضل وأتم. يضاف إلى ذلك واجب آخر على حكومة الوطن: توفير السكن الصالح وتدبير العمل للعاطل وفرض الحد الأدنى للأجر الذي يصون للأجير كرامته الآدمية، ويكفل له كمواطن كيانَه الداعم لكيان الوطن.

الثالث: العلاقة بين رأس المال والعمل ... وهو جوهر الخلاف بين المذهبين المتصادمَين: أحدهما يقول إن رأس المال يستغل العمل ويربح كل كدِّه ويجرع جميع عَرقه ... والثاني يقول إن رأس المال هو الذي يجازف؛ فله وحده ثمرة جسارته. والحقيقة التي أراها في طريق التبلور عندنا الآن: هي ألَّا نطالب الآن بالقضاء التام على الرأسمالية ولا أن نتركها تمرح وحدها في ثمرة الاستغلال ... ولكن نجعل في رأيي الآن للعمل شعارًا يواجه به رأس المال: «استغلني وأشركني في الربح».

هذا تخطيط عملي بسيط فيما أراه الآن في هذا الأمر ... لست أحفل الآن بما يمكن أن يسمى بين المذاهب، حسبي أنه اتجاه أراه الآن نافعًا ميسور التنفيذ، آمُل أن يرى ضوء الشمس في بلادنا ذات يوم.

(من كتاب: تأملات في السياسة)

(**ملحوظة**: جاءت بعد ذلك بخمس سنوات ثورة ١٩٥٢م، فعلى الدارس والفاحص النظر في مدَى ما نُفِّذ وما تحقق من هذا التخطيط.)

البرنامج أولًا

... إن كل النهضات التي قامت بها الحكومات الحديثة في بلادها، خصوصًا بعد الحرب (العالمية الأولى) قد تمت وفق منهج مرسوم وتحدد لتنفيذها زمن معلوم، فقالوا: هذا «نظام خمسي» وهذا «نظام عشري»؛ تبعًا لعدد السنوات التي قرر الأخصائيون أنها لازمة لظهور المشروعات. فأين نحن من هذا؟ أتستطيع مثلًا أن تقول لي هل وُضع نظام ثابت لمحو الأمية من البلاد في ظرف سنوات معلومة؛ حتى نرتب على هذا الحدث نتائج اجتماعية واقتصادية وسياسية نواجه بها هذه النهضة القادمة؟ أيمكنك أن تقول لي هل هنالك مشروعات اقتصادية درسها الخبراء وقرورا لها زمنًا تتم فيه، وتخرج للبلاد في نهايته وسيلة جديدة من وسائل الإنتاج تزيد الثروة الأهلية الزيادةَ التي تتعامل مع نمو عدد السكان وتسد الحاجات المنتظرة والمطالب المستقبلة؟ وهل في مقدورك أن تقول لي هل درس الباحثون سياسة ثابتة للتعليم الجامعي وخطة واضحة لتوجيه الثقافة العامة في نهضتنا؟ وإلى أي مدًى ننحو نحو الحضارات القائمة أو أننا سنبقى حيارى في حدائق المعرفة لا ندري ماذا نأخذ وماذا ندع؟! فأنت ترى أنه لم يوضع شيء بعد — حتى على الورق — لتحديد العمل والزمن الذي يقتضيه التنفيذ لمختلف فروع نهضتنا، بل إنه لم يُنظَر إلى الآن حتى فيما يجب البدء به حالًا من هذه المرافق المختلفة تبعًا لحاجة البلاد؛ حتى لا يضيع علينا الوقت.

(من كتاب تحت شمس الفكر)

فساد الدولاب

حتى على فرض فراغنا من رسم الخطط ووضع البرامج، فالباقي بعد ذلك كثير، بل إن مجرد السير الآن في طريق العمل عسير؛ إذ بمن نعمل؟ إن الأيدي العاملة قد لحقها الفساد، فهي مثل تروس الساعة المختلة تدور في غير حدود، فيد الوزير أحيانًا تمتد إلى الأنظمة والأوضاع تقلبها رأسًا على عقب دون أن تُصغي إلى كلام أصحاب الاختصاصات من المرءوسين، وإن الموظف، مهما يكبر ومهما ينبغ، لا يعدو أن يكون تابعًا يتلقى أمر رئيسه ويؤمن على رغباته وإن علم أن فيها الضرر لمصلحة البلاد. وهكذا أُهدرت الشجاعة الأدبية وجبُنت النفوس عن تحمل المسئولية. بل إنه لَيحدثُ أكثر من ذلك. فإن المسألة الفنية لَتُعرض أحيانًا على لجان من الأخصائيين يبحثونها في شهور، فيأتي وزير يضرب

بنتيجة البحث الطويل عرض الحائط ويؤشر بقلمه الأحمر مناقضًا ما جاءت به اللجنة، كأنما هو يتحدى تلك العقول ليُظهر أن رأيه «المرتجل» لساعته خير وأحكم من آراء المختصين بعد درس شهور. ولكن الأدهى والأمَر أنه يجد في أكثر الأحيان من بين موظفي وزارته ومن بين هؤلاء الأخصائيين أنفسهم من يقول «آمين آمين»، فهل بمثل هذا الدولاب الحكومي نستطيع أن نسير في تنفيذ خطة أو برنامج؟ فإلى أن يعلم الوزير كيف يحترم رأي موظفيه المختصين، وإلى أن يفهم هؤلاء الموظفون كيف يحترمون آراءهم، وإلى أن توزع الأعباء والمسئوليات بين الوزير ومعاونيه، ويحل النظام محل الفوضى في علاقة الرئيس بالمرءوس، فلن تكون الأداء الحكومية صالحة بعدُ للسير الجدي في تنفيذ مشروع من المشروعات.

(من كتاب تحت شمس الفكر)

الأحزاب والشعب

إن المفروض في ممثلي الشعب أن يتقدموا إلى المقاعد النيابية ببرامج ثابتة واضحة، محدد فيها بالدقة، الخطط ووسائل التنفيذ لمطالب طبقات الشعب المختلفة التي يمثلونها ... ولكن الذي يحدث اليوم هو غير ذلك، فإن كل مشروع حيوي يهم الشعب، إنما يصدر عن جهات أخرى غير ممثلي الشعب! ... ولم نعُدْ ندري فيمَ يمثل هؤلاء الممثلون الأمة؟!

إن الشعب اليوم قد تغير في نظري، وإن عقليته قد تكونت، وأصبحت له رغبات حيوية تمس صميم غذائه اليومي وحياته المادية ... إنه يطالب اليوم بأن يعيش، لا معنويًّا فقط، كما كنا ننادي بالأمس، ولكن ماديًّا أيضًا، عن طريق اللقمة المتوافرة للملايين من المحرومين ... على أنه ينبغي لنا مع ذلك أن نتساءل: إلى متى نظل في مصر، ونحن نملك فيها نظامًا ديمقراطيًّا، نعتقد أن إصلاح شئون الطبقة الفقيرة ... معناه التصدق والإحسان؟ وإلى متى، ونحن لدينا برلمان، لا نجد فيه ممثلين لملايين الطبقات الفقيرة، يدافعون عما تراه هذه الطبقات منهضًا لها مصلحًا لحالها؟! ما معنى الديمقراطية إذا لم تكن هي تمكين طبقات الشعب كلها على اختلاف مراتبها ومطالبها من الدفاع عن نفسها بنفسها تحت قباب المجالس النيابية؟ ... ما من برلمان في أي بلد ديمقراطي في العالم يعرف هذا الوضع الذي نحن عليه؛ لأنه ما من أحزاب في العالم تكونت هذا التكوين الشخصي المرتجل كأحزابنا المصرية ذات الصبغة الشخصية الواحدة المتشابهة! في البلاد الأخرى أحزاب ذات

مبادئ مقررة، كلٌّ منها يدافع عن حقوق طبقة من طبقات الأمة، على نحو يكفل التوازن بين المصالح، بينما أحزابنا، على تعدُّدها وكثرتها، لا تمثِّل في حقيقة الأمر غير طبقة واحدة: هي طبقة الملاك ... هي التي نسمع صوتها في البرلمان. وهي التي اتخذت لنفسها صفة القوامة على الطبقات الأخرى. وهي التي تستطيع أن تمنع وتحرم الطبقات الأخرى حتى من حق الاعتراف بنقاباتها التي تنظم شئونها وتدافع عن حقوقها!

ويحضرني هنا مثَل أحب أن أذكره: فقد وجدت في حانوت حلاقة ذات مرة حلاقَين أحدهما يعمل إلى جانب الآخر ويتقاضيان أجرَين متساويَين، الأول مصري والثاني يوناني، فعلمت شيئًا عجيبًا: فقد قال لي العامل المصري إنه وهو في بلاده لا يستطيع أن يعلِّم أبناءه بالمجان، ولا أن يستشفي بالمجان، وإنه لا يجد أحدًا ولا هيئة تعينه على تكاليف العيش ... بينما زميله اليوناني يعلِّم أولاده كلهم بالمجان، في المدارس اليونانية، ويستشفي هو وعائلته بالمجان في المستشفيات اليونانية؛ لأن هناك هيئات ونقابات يونانية تُعنى أتمَّ العناية بمساعدة العمال والأُجراء اليونانيين! ... وقد روى لي هذا العامل المصري أيضًا أنه ذهب بابنته الصغيرة يومًا إلى مدرستنا الأولية، فوجد عاملًا مصريًّا آخر قد عجز عن دفع مصروفات ابنته، على ضآلتها (عشرة قروش شهريًّا)، فاضطر إلى العودة بها إلى البيت، مما حزَّ في نفس زميله فأخرج أَجْره اليومي من جيبه ودفعه من أجله ... لا شك في أن أكثر الناس يوافقونني على أن هذا الوضع للأشياء يجب أن يتغير.

(من كتاب تحت شمس القمر)

الفكر والشعب

سألتني مجلة سياسية عن دور الكتَّاب الاجتماعيين في حركة الإصلاح الاجتماعي، فأجبت بقولي: «نعم، الكتاب والمفكرون هم قادة الإصلاح، وهم واضعو أسسه وخططه في كل زمان ومكان ... ولئن كانت حركة الإصلاح الاجتماعي في مصر قد تأخرت حتى اليوم، فذلك سببه تقصير الكتَّاب والأدباء ... إني أتَّهم بملء فمي الأدبَ المصري بهذا الجُرم. إن الأدب في مصر لم يكن إلى عهود قريبة غيرَ حلية عاطلة في معاصم الأدباء ... لقد كان هؤلاء الكتَّاب يعيشون لا فقط على هامش المجتمع، بل على هامش حياة الآخرين من أصحاب الجاه أو الثراء. لم يكن الأدب في مصر إذنْ أداةَ تسجيل وتوجيه لشئون المجتمع، ولم تكن أقلام الكتاب أبواقًا توقظ النائمين، ولكنها كانت معازف ينعس على أنغامها المترفون. وإذا

كان هؤلاء هم كتاب أمة، وهذا هو أدبها، فلا عجب إذا ظلت حال المجتمع المصري على ما نراه اليوم ... على أن الأمر بالضرورة قد تغير الآن (١٩٤١م) وأنك تستطيع أن تقول إن الأدب في مصر يتجه في الطريق الصحيح، وإن كثيرًا من الكتَّاب المعاصرين نشروا كتبًا وأفكارًا تتصل بصميم المجتمع، وإن آراءهم تُسمع وتُحترم وتؤثر أحيانًا في اتجاهات الحياة العامة.»

وهنا ذكَّرتني تلك المجلة السياسية بأني كنت أول من اقترح منذ عامين (١٩٣٨م) إنشاء وزارة للشئون الاجتماعية في حديث لي نقدت فيه النظام البرلماني، كان له ضجة وعوقبتُ بسببه وكِدت أُطرد من الحكومة أو أُحال إلى مجلس تأديب، ولكن المسئولين تراجعوا واكتفوا بخصم خمسة عشر يومًا من مرتبي. ولكن وزارة الشئون الاجتماعية التي اقترحتها أُنشئت فعلًا في عام ١٩٣٩م ... وكان في مجرد وجود هذا الهيكل الرسمي المخصص للمسألة الاجتماعية أقوى دعاية لهذا المسألة في أنحاء البلاد، مما جعل الشعب كله يهتم بالمسألة الاجتماعية بعضَ اهتمامه بالسياسة، وأصبحت تُثار في البرلمان قضايا الفلاح والعامل وحقهما في حياة إنسانية معقولة، وحصة الفقير وحقه في معونة الغني. وأصبحنا نسمع كبار الأمة يتحدثون عن ضرورة الرقي بمستوى حياة الشعب. وكثرت المحاضرات في كل مكان، وتكونت جمعيات الإصلاح، وارتفعت أصوات الرحمة من القلوب وكلمات العدالة والإنصاف من الأفواه كلها، مجمِعة على أنه ينبغي وضع حد لما نراه من استئثار مئات من أهل هذه البلاد بالخيرات وترك الملايين في جوع وعُري كالسائمات. ولكني أقول، باعتباري كاتبًا، إن الأمر لم يعُدْ في حاجة إلى توجيه، فإن حال الشعب الآن لا يختلف فيه اثنان، وإن قادة الرأي ورجال الأمة ومفكريها يعرفون علل الشعب أتم معرفة ويوضحونها ويصفون لها العلاج، وفي كل يوم يزداد عدد هؤلاء المفكرين والدعاة، وتتسع دائرة المصغين إلى رسالتهم، إلى أن يأتي اليوم الذي تصبح فيه المسألة الاجتماعية هي المسألة الأولى في الدولة، لها صحافتها ولها ساستها، وعلى أساسها تتقدم الأحزاب إلى الحكم، ويكون النجاح أو الإخفاق في تحقيق برامجها هو الذي يُبقي الوزارات أو يسقطها ... فها أنت ذا ترى ما أرمي إليه: إن المسألة الاجتماعية عندنا هي في طور «الهواية»، ولن تدخل في طور «العمل الجدي» إلا إذا طالب بها الشعب نفسه ... فإلى أن تصبح إذن المسألة الاجتماعية في مصر ذات تأثير مباشر في أداة الحكم، كالمسألة السياسية سواءً بسواء، فليس لنا أن نقول إن في مصر مسألة اجتماعية على الإطلاق.

(من كتاب تحت شمس الفكر، طبعة ١٩٤٢م)

في أسوان

«... كان إسماعيل صدقي باشا (أحد قادة الاقتصاد على المنهج الرأسمالي) من نُزلاء كتراكت، فضمَّتنا الشرفة، ودار بيننا الحديث في جمال النيل وجلاله ... ثم في كنوزه الاقتصادية أيضًا، بل كنوز تلك المنطقة من أرض مصر، فقال صدقي: «إن الحديد الذي يمكن استخراجه من هنا، كما جاء في بعض التقارير، يكفي حاجتَنا مئاتِ الأعوام، وهو من أجود أنواع الحديد، وربما استطعنا أن نصدِّر الحديد كما نصدِّر القطن. أما البترول الأبيض الكامن في ماء النيل، وأعني به القوة التي يمكن استخراجها من كهربة خزان أسوان وأثرها في خلق مصر صناعةً وحضارة، فلا خلاف فيه بين أحد اليوم.» فقلت له: «إذن ما الذي يقعدنا عن الانتفاع بهذه الكنوز؟» قال: «الأغراض السياسية.» قلت: «داخليًّا وخارجيًّا، هذا صحيح. وإذا استطعنا التغلب على التيارات الخارجية والضغط الأجنبي، فهنالك آفتنا الداخلية الكبرى: السياسة للسياسة، أو على الأصح «السياسة للحكم».» إن العقلية المصرية (بفعل الظلم الطويل) لم تتغير منذ أجيال، سواء في الحكام أو المحكومين. فالهدف الرئيسي للحكم هو السيطرة. ولعل الاحتفاظ التقليدي بوزارة الداخلية، أي البوليس والإدارة والضبط والربط في يد رئيس الحكومة، هو مظهر ورمز لهذه الفكرة. (كان رئيس الوزارة في ذلك العهد هو دائمًا في نفس الوقت وزيرًا للداخلية) لذلك يمكن في رأيي تلخيص شعور الفرد العادي (لاعتياده الظلم) في هذه العبارة: «من لا يستطيع أن يحبسني ليس له عندي اعتبار» ... فضحك صدقي باشا وقال: «هذا بالضبط هو الواقع.» فقلت: «ومتى إذن نستطيع أن نرى الفرد العادي في بلادنا يقول: «من لا يستطيع أن يحسن حالتي ليس له عندي اعتبار»؟» أظن أنه لو حدث هذا لتغير الوضع في الحال ولم تصبح لنا السياسة للحكم أو السياسة للسياسة، بل السياسة للاقتصاد.»

«... قال لي بعض مهندسي الخزان (خزان أسوان) إن وزير روسيا المفوض (يظهر أنه لم يكن لروسيا وقتذاك (١٩٤٥م) ممثل في درجة سفير) عندما جاء أسوان التف حوله بعض شباب الموظفين يسألونه عن البلشفية، فقال لهم وهو ينظر إلى تلك المساقط المائية الجبارة: «لا تهتموا هكذا بالسياسة، التفتوا إلى اقتصاديات بلادكم.».»

(من كتاب تأملات في السياسة)

(**ملحوظة**: من العجيب أن خروشوف بعد ما يقرب من عشرين عامًا قال هو نفسه هذه العبارة. فقد جاء في رسالة من خروشوف إلى جمال عبد الناصر، وردت في الصفحة ٢٠١

من كتاب «عبد الناصر والعالم» لمحمد حسنين هيكل (دار النهار، بيروت) نصها: «تذكرون أنكم في إحدى محادثاتنا، أثناء زيارتكم الأخيرة لموسكو، أعربتم عن الاستياء من حكومات الأقطار العربية المجاورة، وسألتني عما يجب عمله لتغيير الوضع الداخلي في تلك الأقطار التي تقف موقف العداء من الجمهورية العربية المتحدة، وعن المعونة التي يمكن للاتحاد السوفيتي أن يقدمها إليكم في هذا الصدد. وكما تذكرون فقد أجبتكم بأنه يجب إظهار التسامح والامتناع عن التدخل في شئون الدول الأخرى. وإنما يجب التأثير في تلك الأقطار عن طريق القدوة الصالحة والمثَل الطيب من جانب الجمهورية العربية المتحدة، وذلك برفع مستوى اقتصاد شعب جمهوريتكم ومستوى ثقافته ورفاهيته، وإنشاء نظام من شأنه تمكين كل القوى الوطنية ضمن الجمهورية من إظهار مُبادَأتها ... ولكن يبدو أنني أخفقت في إقناعكم ... إلخ، إلخ».)

منشآت العمال

هل ارتفاع الأجور يكفي وحده لرفع مستوى المعيشة بين طبقة العمال؟ لا أظن ... والدليل أن أجر العامل اليوم قد ارتفع في مصر عما كان عليه من قبل، ولكن مستوى معيشته لم يرتفع بهذه النسبة ... لم تزَل أسرة العامل وسكنها وطعامها على الحال القديم ... والحل لهذه المشكلة هو أن تنشأ مصلحة أو وزارة باسم «منشآت العمال»، تقوم باستقطاع جزء من أجر كل عامل، وتجعل حصيلته في صندوق خاص، تغذيه الحكومة وأصحاب العمل بمبلغ كافٍ، ويوجه هذا المال إلى إنشاء المشروعات التي ترفع مستوى العمال مباشرة، كبناء المساكن الصحية والحوانيت التعاونية والأحياء والنوادي العمالية ... إلخ إلخ.

(من كتاب عصا الحكيم، ١٩٤٧م)

خزان آخر

... إن مصر قد تحولت في السنوات العشرين الماضية تحولًا اقتصاديًّا ملحوظًا، كان من نتيجته إثراء طبقة من الناس إثراءً سريعًا أدى إلى نشر مُثُل عُليا جديدة في المجتمع ... أو على الأصح مُثُل ليست عُليا ... لأنها بذرت في النفوس بذور المادية والوصولية والاستهتار ... ولكن هذا الأمر ليس بوقف على مصر وحدها ... كل بلاد العالم حدث فيها مثل ذلك، يوم تمت فيها هذه التحولات الاقتصادية، مع هذا الفارق: وهو أن تلك البلاد الأخرى كان

فيها مُثُل عُليا حقيقية قوية، قبل أن تغزوها المثل الدخيلة غير العليا، فلم يستطع هذا الغزو أن ينال كثيرًا من التقاليد المغروسة في العلم والخلق والفكر والفن ... أما مصر فلم تكن قد تهيأت بعدُ لِمثْل هذا الغزو المادي ... العلاج الآن هو أن نبادر بإقامة خزان آخر إلى جوار خزان أسوان ... خزان للمثل العليا.

(من كتاب عصا الحكيم)

دواء الغلاء

... لا حديث للناس اليوم إلا عن الغلاء ... هذا الداء المستعصي الذي تعبت الرءوس وكلَّت الهمم في البحث عن علاجه ... ألا ترى له من دواء؟ ... فلنبحث أولًا عن أصل هذا المرض، بعيدًا عن نظريات العلماء والخبراء ... فمهما يكن من قوة الأسباب الاقتصادية أو غيرها مما يؤثر في السوق ويرفع الأسعار، فإن السبب الأكبر هو في أيدينا نحن، بل في بطوننا ... فمواد الطعام من لحم وفاكهة وأرز لن ينخفض سعرها كثيرًا في أي يوم ما دمنا نريد أن نضعها على موائدنا في كل يوم. إن شراهة المنتج والبائع إنما تنبع من شراهة المشتري والمستهلك (مجتمع الاستهلاك) ... وإليكم تجربة تثبت ذلك بالدليل ... قوموا، معشرَ المستهلكين، بحملة واسعة النطاق واستخدموا فيها الصحف والإذاعة وكافة طرق النشر لتحديد الأصناف وتنظيم ألوان الطعام لكل قادر ولكل بيت، محذرين من أكل الفاكهة أكثر من مرتين في الأسبوع واللحم أكثر من ثلاث مرات والأرز أكثر من مرتين أو ثلاث، واحملوا حملةً شعواء على الإسراف والتبذير والترف في المأكل والملبس، وروِّجوا للقناعة والبساطة ... افعلوا ذلك بكل وسيلة وأنتم ترون العجب: إن الكروش ستختفي وينقص الترهل ومرض السكر وضغط الدم، وتنقص الأسعار وتعمر الجيوب ويَطعَم الفقير والغني ... لا فائدة من علاج الغلاء قبل أن نعالج بطوننا وترفنا ... لا شيء يقتل البائع الطامع غير المشتري القانع.

(من كتاب عصا الحكيم)

هذه بعض آراء واتجاهات متصلة بالروح الاشتراكية مما أمكن استخراجه على وجه السرعة من الكتابات المنشورة قبل ١٩٥٢م. وهي الكتابات المباشرة، الخارجة عن نطاق المؤلفات الفنية في الرواية والقصة والمسرحية. ذلك أن الكتابات المباشرة هي التي يُعتمد عليها في تحديد الموقف الاجتماعي للكاتب. أما العمل الفني فقد يختلط فيه موقف الكاتب بمواقف

أشخاصِ روايته أو قصته أو مسرحيته. وهذا ما جعلني أستبعد هنا كل أعمالي الفنية، ولا أعتمد إلا على الكتابات المباشرة وحدها. حتى وإن كانت بعض الأعمال الفنية تعالج بالفعل بعض النواحي الاجتماعية، وكان لها من التأثير ما ظهرت نتائجه.

وبعدُ ... فما هو الموقف الآن؟ وخاصة بالنسبة إلى شيخ مثلي في المرحلة الأخيرة من العمر؟ هل أسكن إلى الراحة، ولي الحق فيها، الآن؟ أو أبذل ما بقي لي من عمر وأنفاس في المشاركة بالجهد الضئيل أتوقع مجيئه من أحداث؟ ... نعم إن بلادنا مقبلة على تغييرات اجتماعية لا بد منها للسير في طريق التطور الحتمي. وإن ما أخشاه هو أن تضيع فرصة التقدم الحقيقي مرةً أخرى في متاهات تغوص فيها الأقدام، وأن يفشل أصحاب النوايا الطيبة في غرس اشتراكية حقيقية، بعيدة عن الشعارات الكلامية، تنفع الشعب حقًّا وتحمي حقوق الملايين من الكادحين والمحرومين، وترتفع بمستوى اقتصاد شعبنا (كما نصحنا خروشوف) ومستوى ثقافته ورفاهيته ... إلخ. إني أضع يدي في يدِ مَن يسير بنا في هذا الطريق ... وتحت تصرفه أودع رصيدي الباقي من الطاقة القليلة والصحة الضعيفة ... لقد حقق عبد الناصر شيئًا من الاشتراكية، وكان من الطبيعي والمنطقي أن أنوِّه بذلك وأضخِّمه. أنا بالذات؛ لأنه كان يعلن أنه قرَأني وتأثر بي إلى حدٍّ وصفتْه بعض الكتب الأجنبية بأنه تلميذ أفكاري. وكان من مصلحتي الشخصية إذن أن أستغل هذه الصفة وأضخمها بتضخيم منجزاته. ولكن مصلحة مصر المتجددة هي في ألا تقنع وتتجمد على هذه الاشتراكية الهزيلة، وأن تعلم أنه قد ضيعت عليها فرصة الاشتراكية الحقيقية حتى تهب مرةً أخرى تطالب بها.

والدوام دائمًا لمصر.

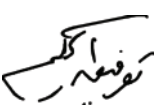

صور زنكوغرافية لمحاضر التحقيقات

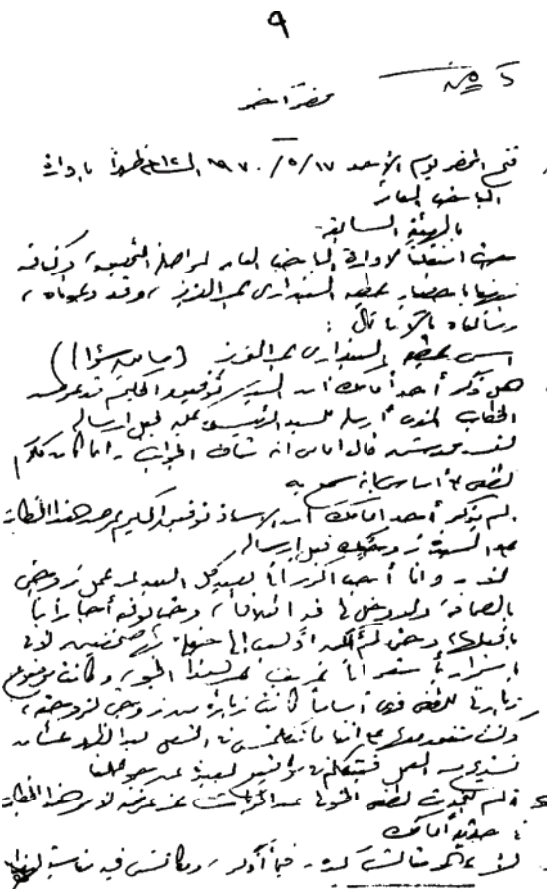

١٢

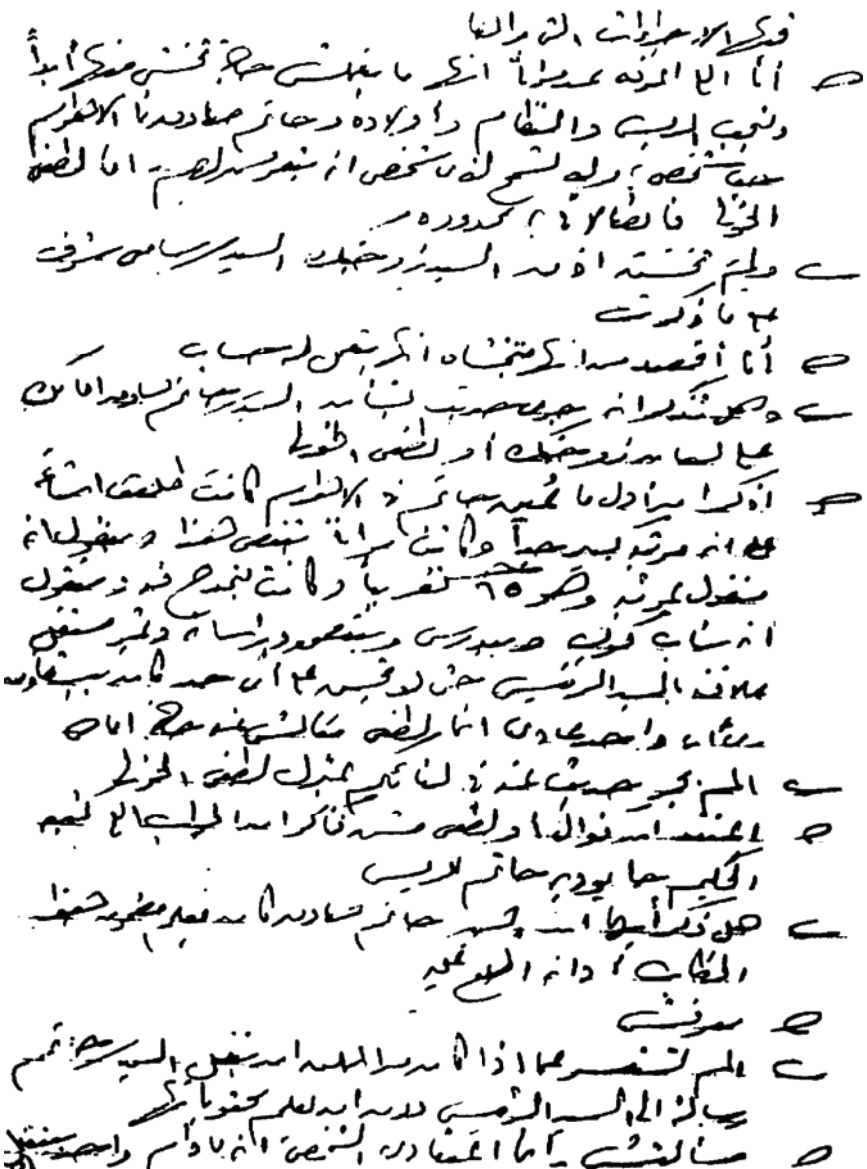

١٢

١٧

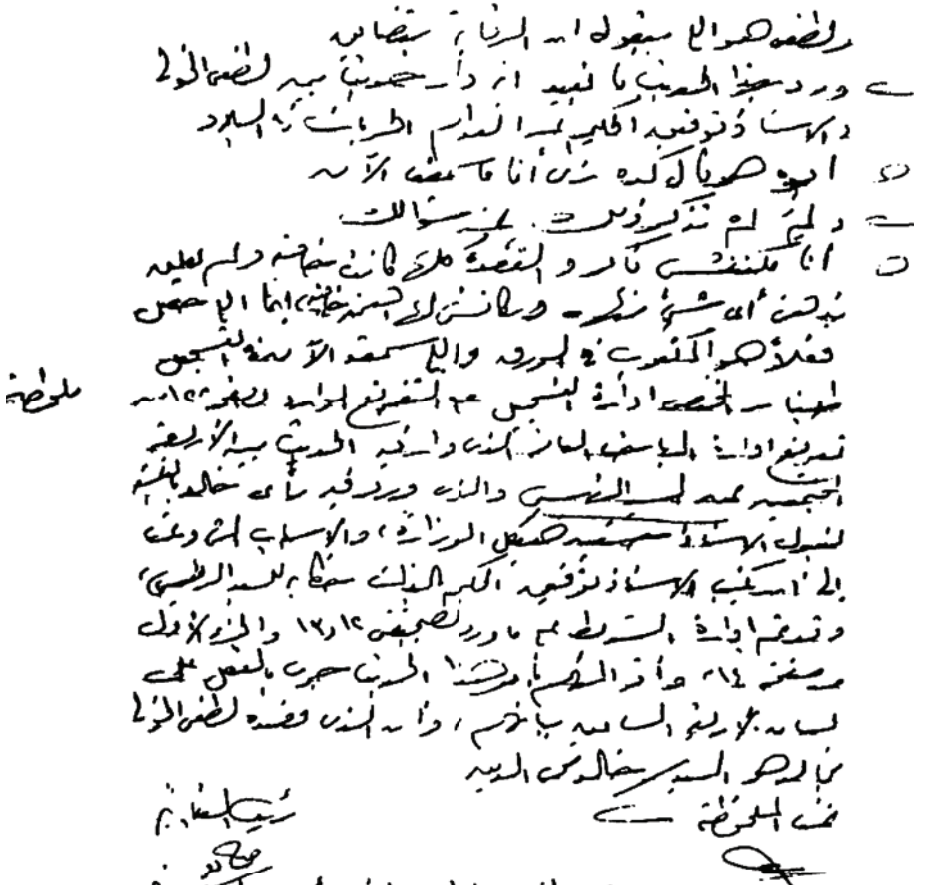

١٨

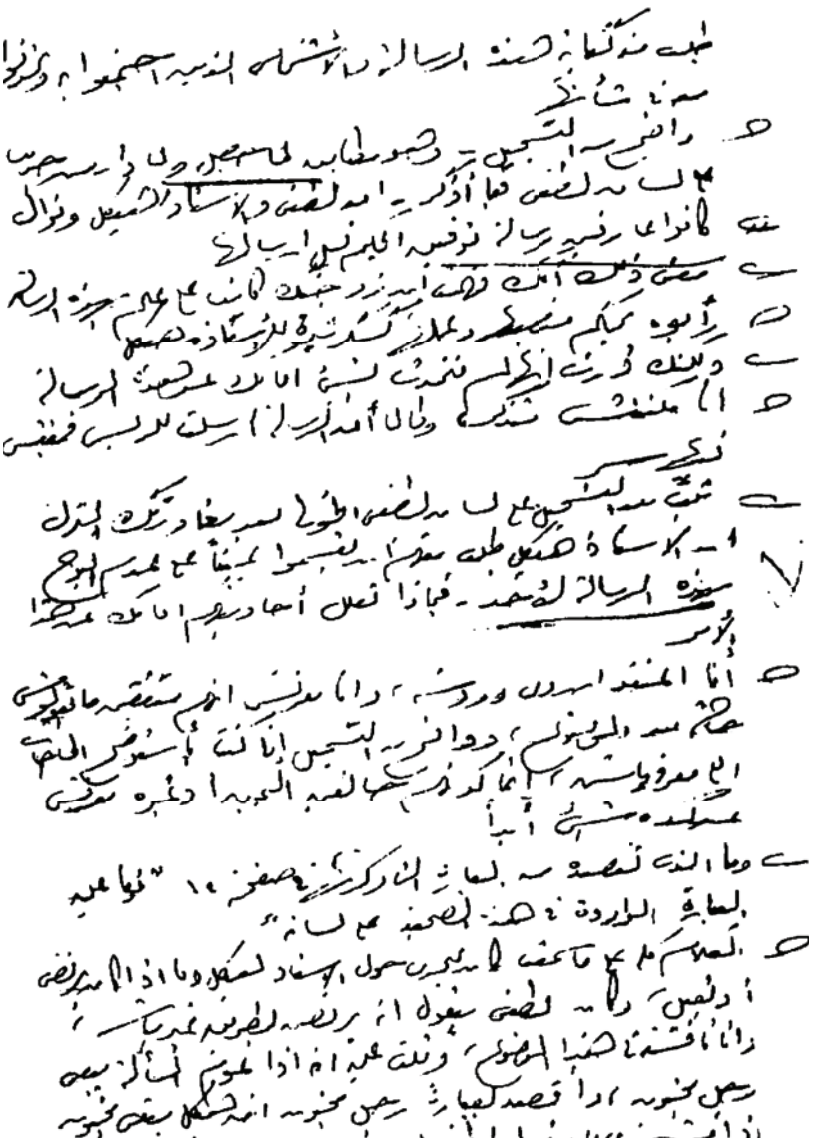

١٩

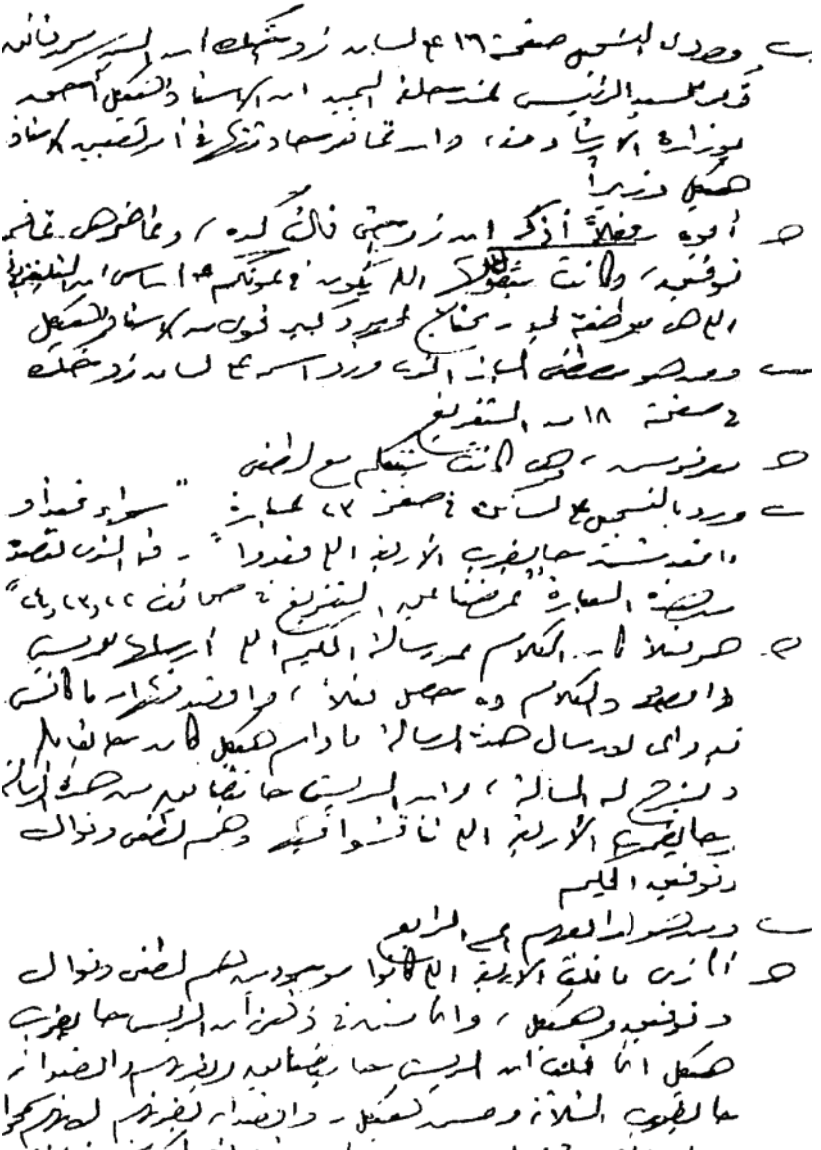

٢٠

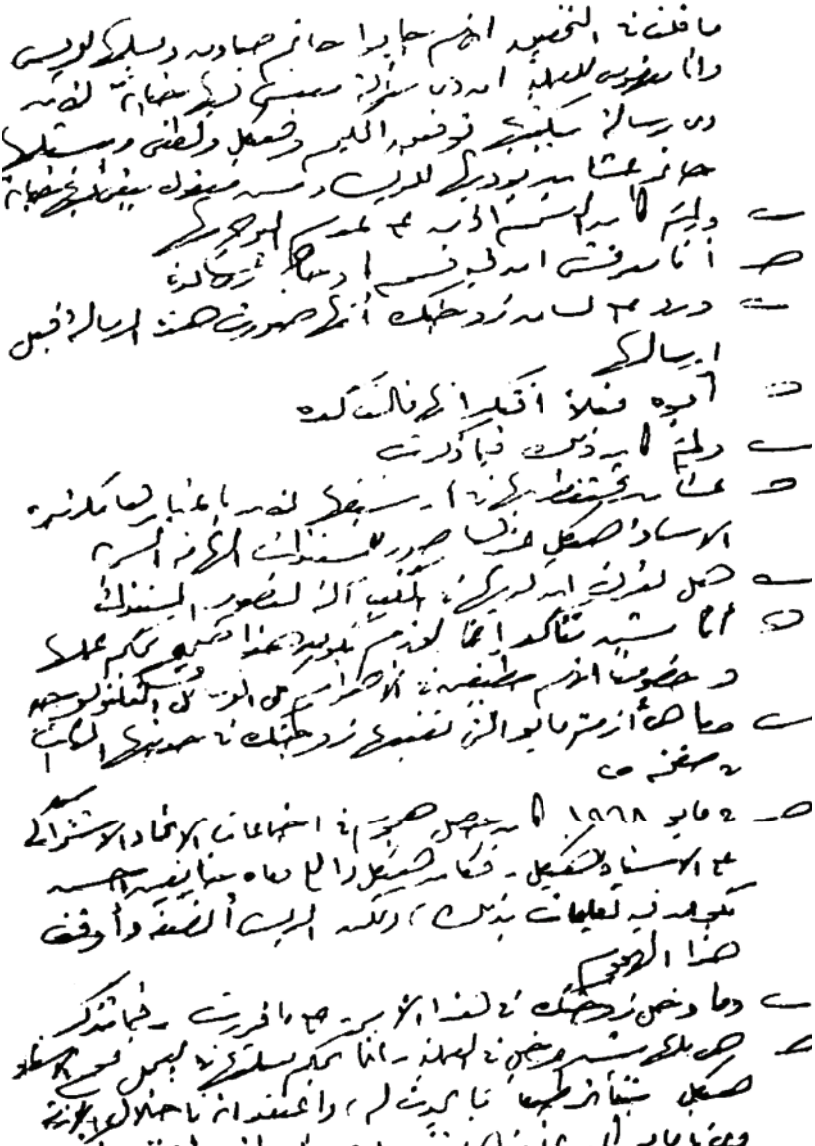

٢٤

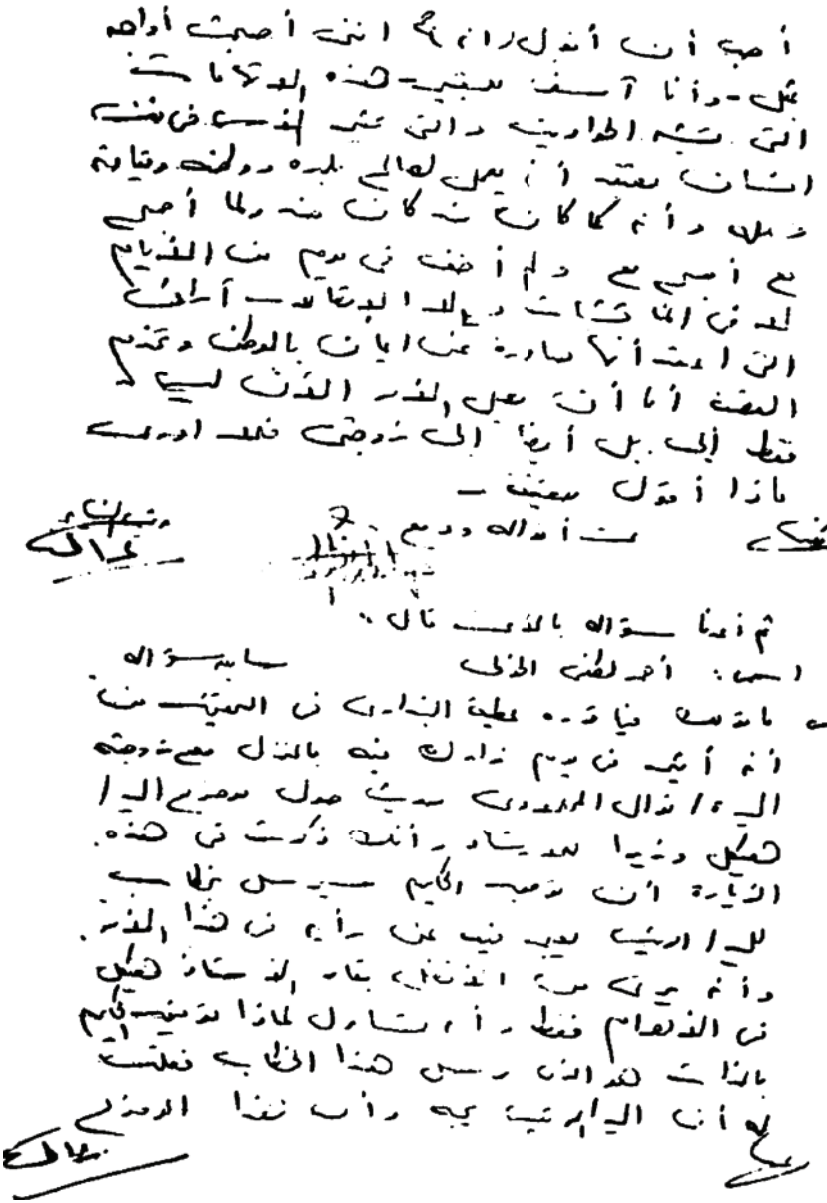

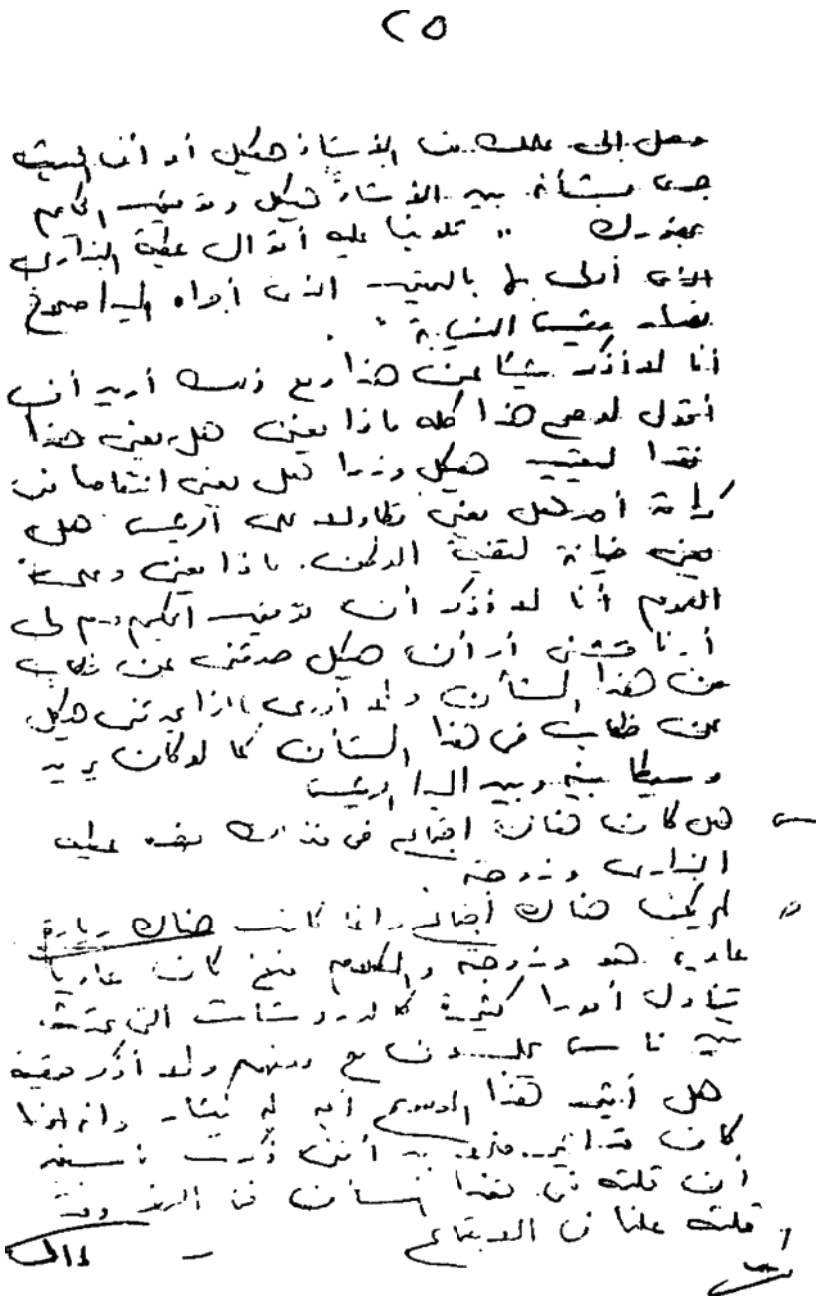

٢٦

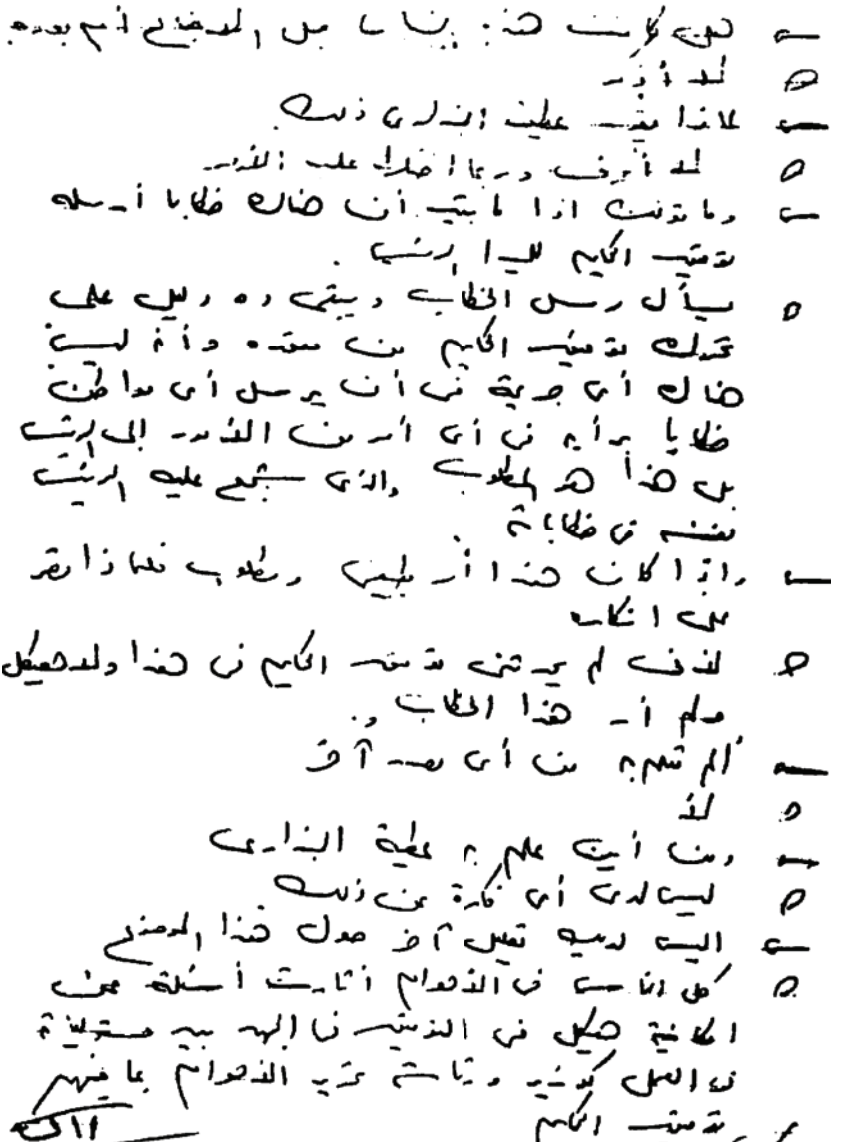

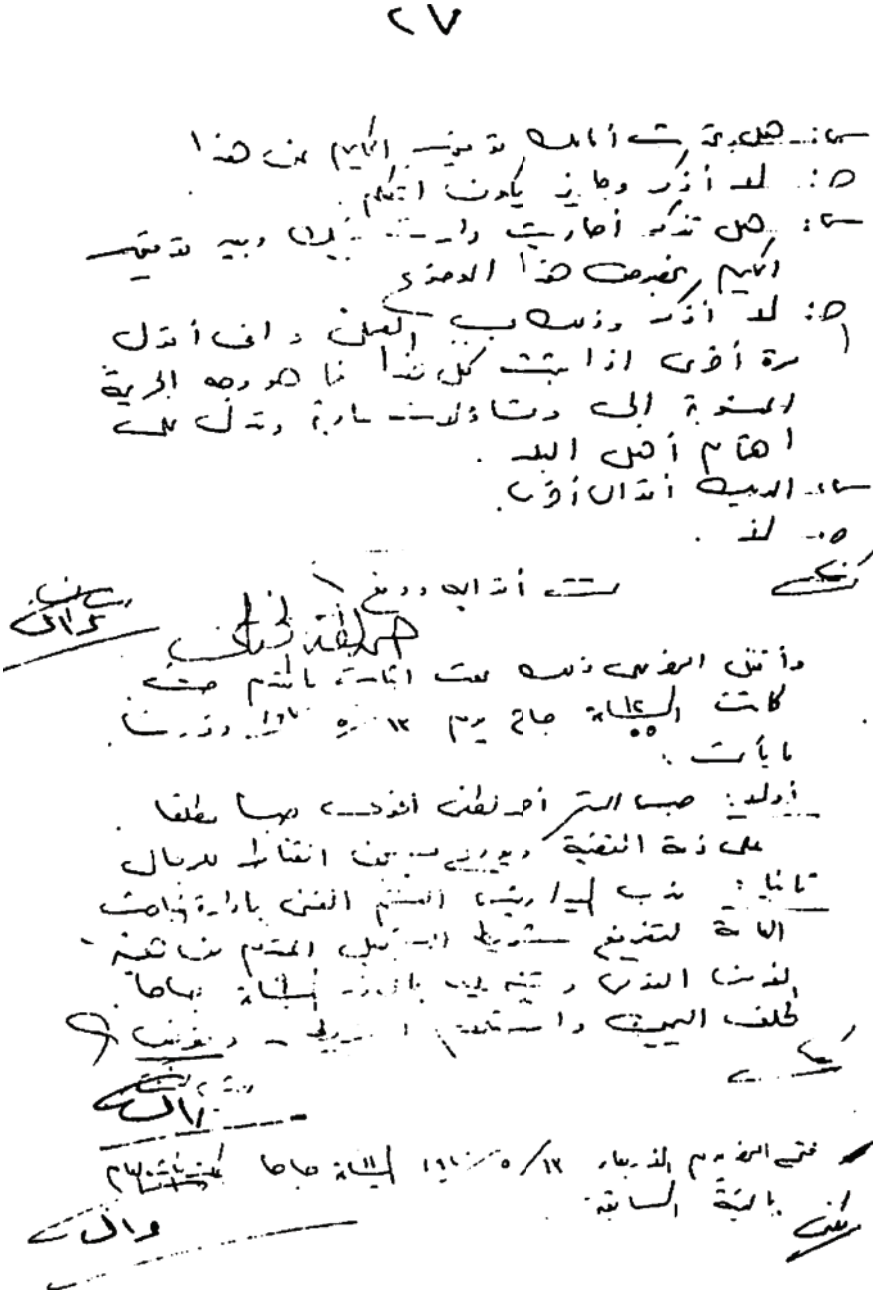

٥٦

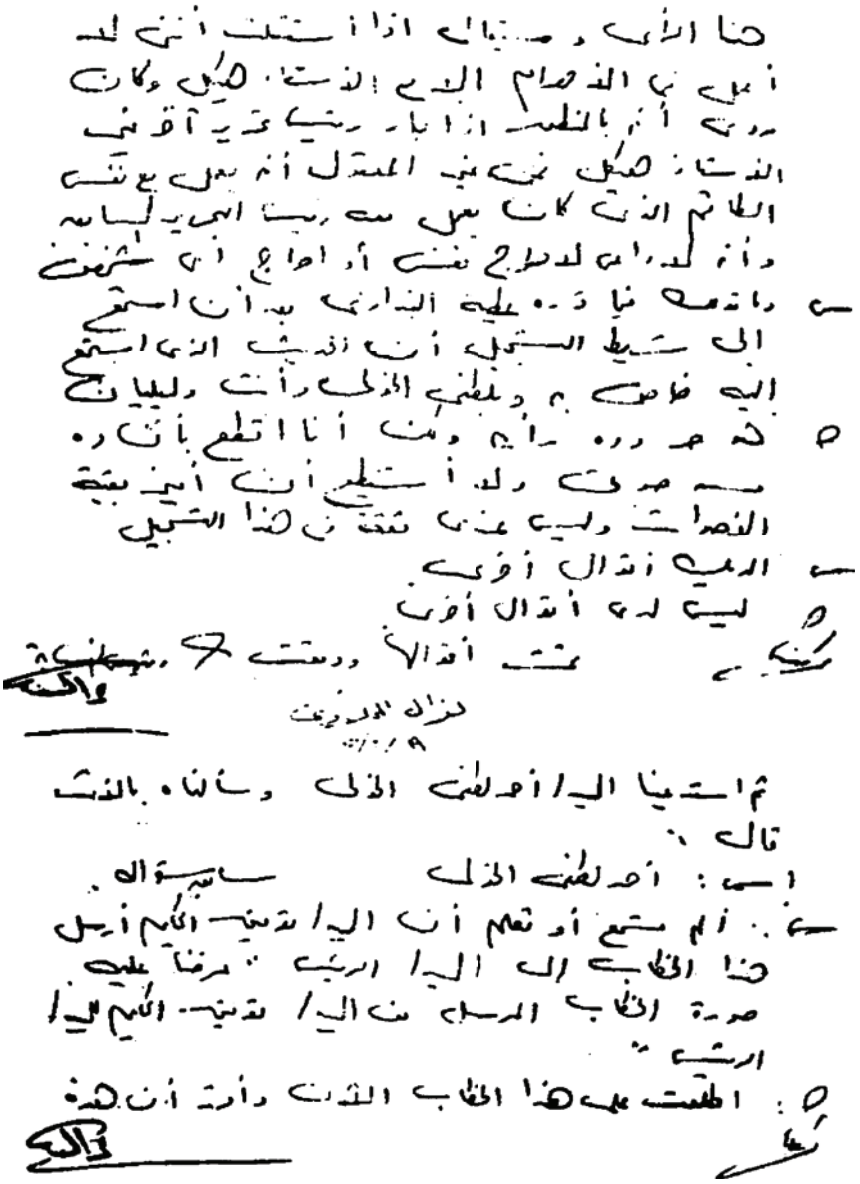

٥٧

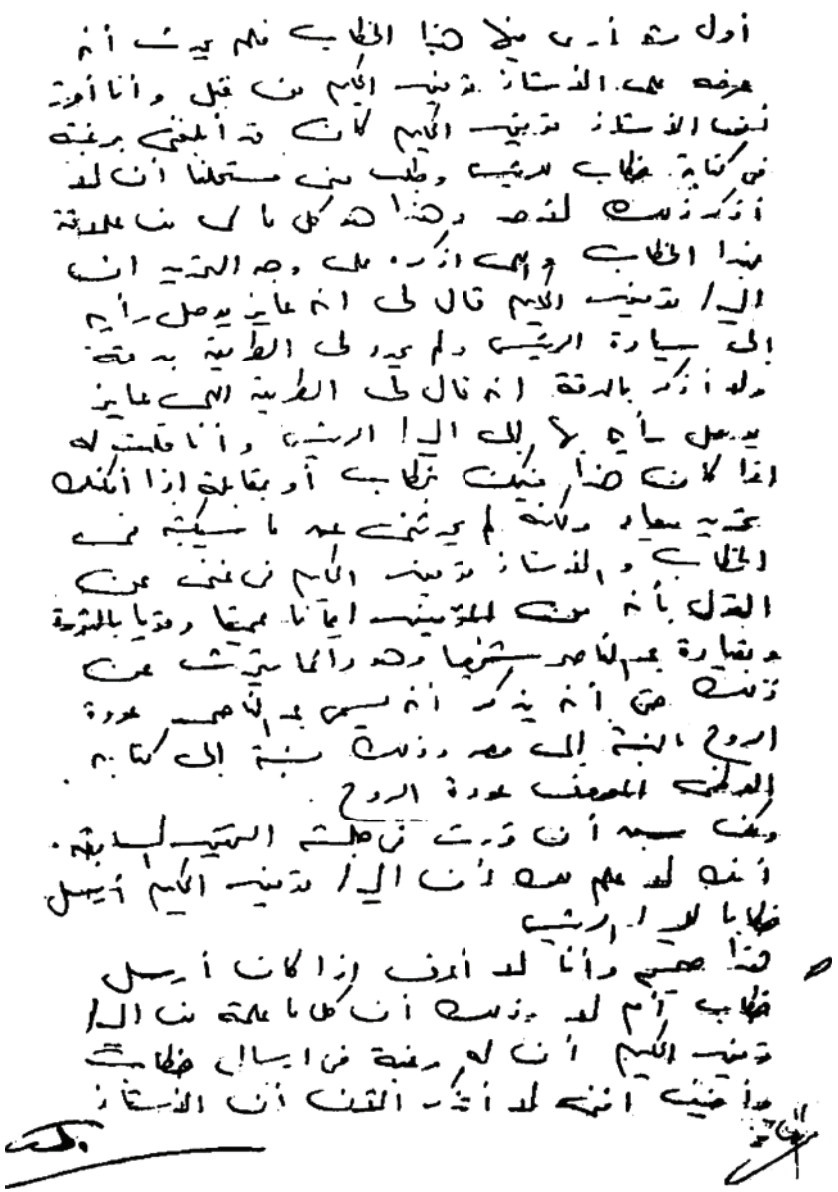

٥٨

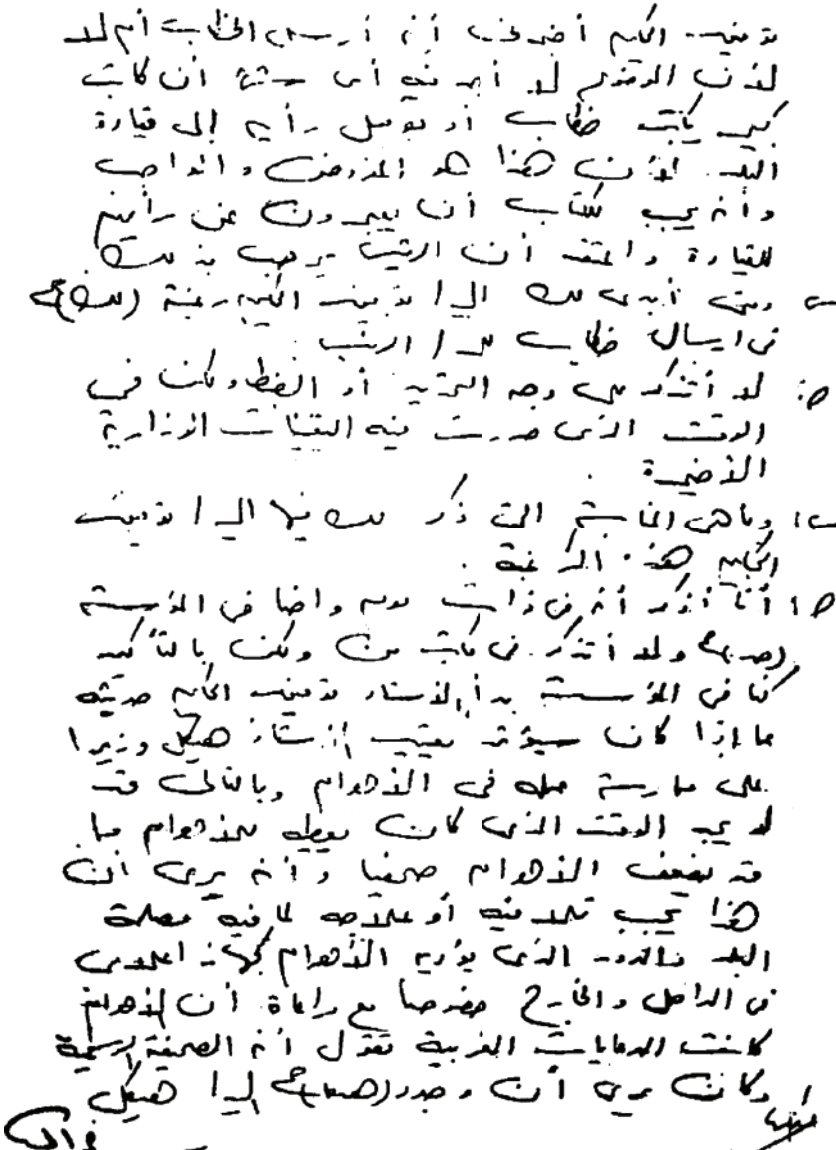

٥٩

٦٠

ص: الرسالة أد الذكاء الى تصنع.
ج: لقد وكنت أنا فهمت أنها آراء والتي سبق أن ذكرتها.
س: ألم يأت إليا تدعيم اللجم ص: الرسالة من صديق.
ج: لقد.
س: ألم تطلع عليها قبل إرسالها.
ج: لقد
س: ألم تكن أنت صاحب ص: الفكرة في إرسال ص: الرسالة
ج: لقد وكنت قد بدأت برفض إرسال الرسالة فأنا واقتنعت وقت هذا المدعى بين بدأت برفض أنا فيه تذكرت بالدقة لقد كان صديق جاري بيني وبينه وبين العدم فإنه شاء طلب أن يتم اتصال بيه وبين المدعى بالدقة وبين ص: الدقة وأن تكون الصلة بينهم فيما يستعون به من آراء.
س: وهل الذي استدل عليه في هذا الحديث.
ج: اعتقد ان كان موجود الدكتور صبحي وفلان كانت تتزوج به تتزوج وتتب لذلك الكتب كانت مفتوحة امامي كنا قاعدين فيه وهو من الدور الرابع وبالتالي من كتب اليا صبحي.
س: هل استدل اليا صبحي في الحديث الذي وابلغه وبين اليا تدعيم اللجم.
ج: الدكتور صبحي كان موجود واستمع لمحادثة النقل

٦١

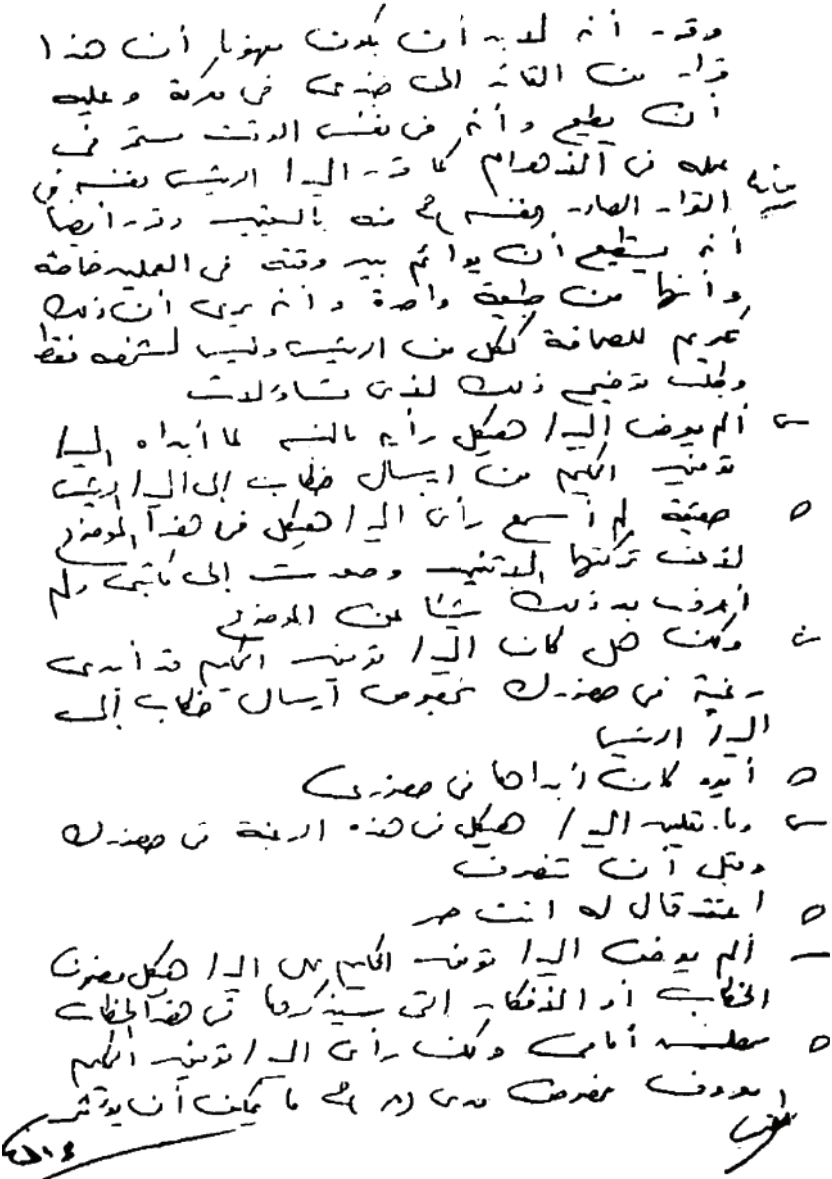

٦٢

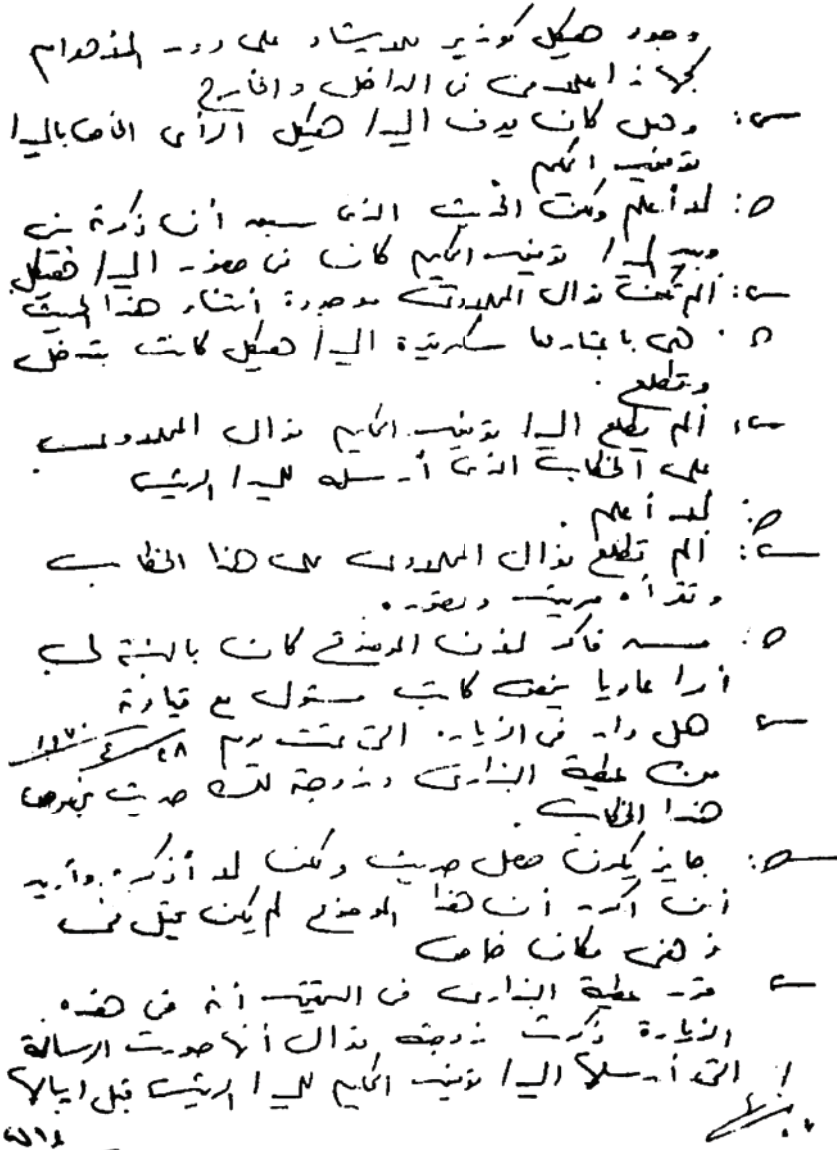

٦٢

ص لم أتذكر الآن اذا كانت نزال قالت هذا الكلام من عندها والمرضى ما أضاف هذا أنا بناء على أساس أن المرضى خاص بالسيد تقنيد الكيم

س ألم يقال السيد تقنيد الكيم ما بعد ما اذا كان قد تقنيد في ارسال هذه الرسالة من عدمه

ص اعتقد انه قال لي انه بعث هذه الرسالة

س هل ذكرت كيف أرسل هذه الرسالة الى السيد ادريس .

ص لا

س ما هي الظروف التي ذكرت لي أنه أرسل هذه الرسالة

ص أنا لم أذكر الظروف ولكن الذي أذكره انه قال لي شفاهة انه بعث الرسالة

س وهل ذكر لك أنه أرسل الرسالة

ص لم أذكر ولكن بعد الفترة المذكورة الى أبدى فيه الصفة في ارسال الرسالة بيوم أو اثنين .

س ألم تستفسر منه عن الطريقة التي أرسل بها هذه الرسالة

ص لا

س ألم يقل السيد تقنيد الكيم أنه أرسل هذه الرسالة مع السيد حامد صابر

ص لا يعرفه وهذا تعليقه

س وفي الوقت الذي تم عدم ذكر موضوع الرسالة

ص أنا قلت تقنيد الكيم بأنه انه بعث انه

٦٤

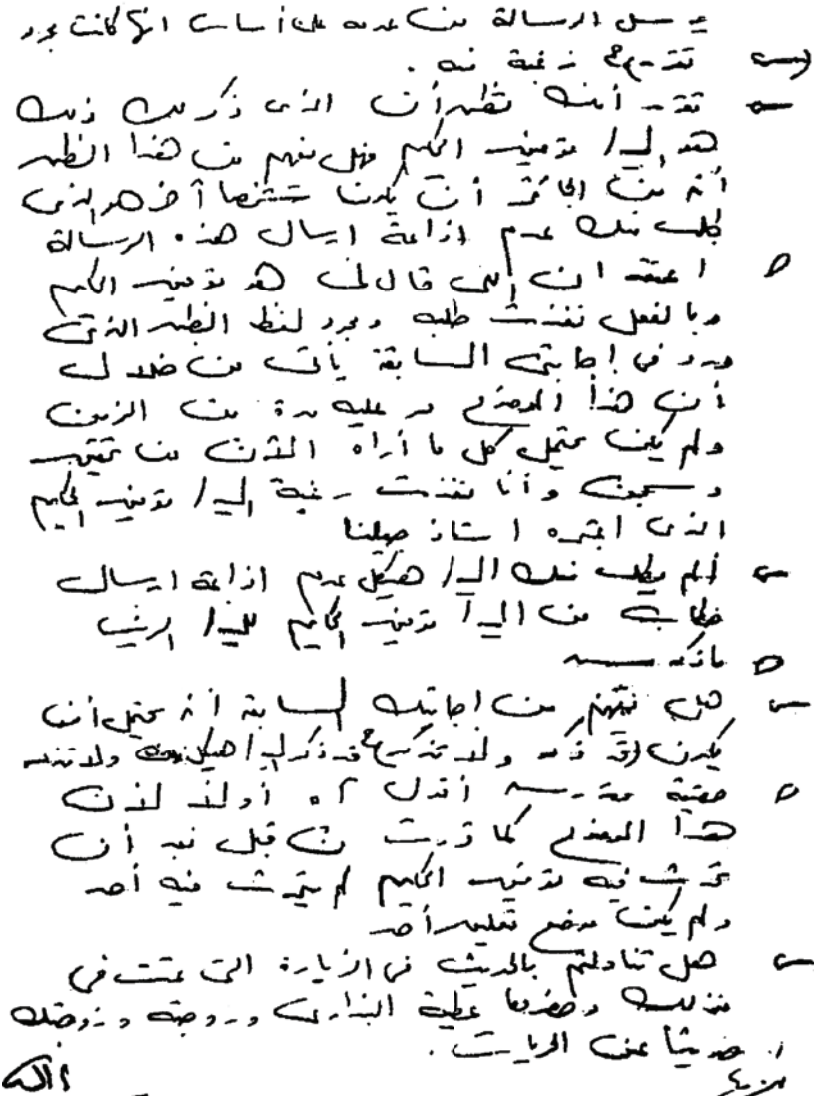

٦٥

س: جايز وكنت لدادكر
ج: قد عليه البادي انه ذكرت في هذه الزيارة
انك صيدلي وانه سيذهب إلى المؤسسة العامة
عند انعدام الحيات في البلدة.
س: لدا اذكر انني ذكرت لعطية البادي ان نيه
صيدلي واسمه إلى المؤسسة العامة عند
انعدام الحيات ولكن جايز أكون قلت
لعطية البادي ولكن لدا استطيع أن أقطع
بأن المؤسسة العامة وأنا نقدر في عمل مصنعات
سمك في الدخان لكون صاحبه أجيال
مختلفة أذواقها مختلفة وعمل قضايا عديدة
وعلى أن يكون اسم هذه المصنعات صداء
عزلة.

انتهى هذا القدر من استجواب الشاهد
وجاري استكماله لباقي [illegible]

حرر في

وأثناء التحقيق مع المتهمة [illegible]
كانت الساعة [illegible]

حرر في

في اليوم نفسه الخميس ١٩٧٠/٥/٢٠ الساعة ١٠ صباحا
بإدارة الباحث العام
بالنيابة العامة
لوحظ أنه كان قد حضر اليوم لاستكمال استجواب

٦٦

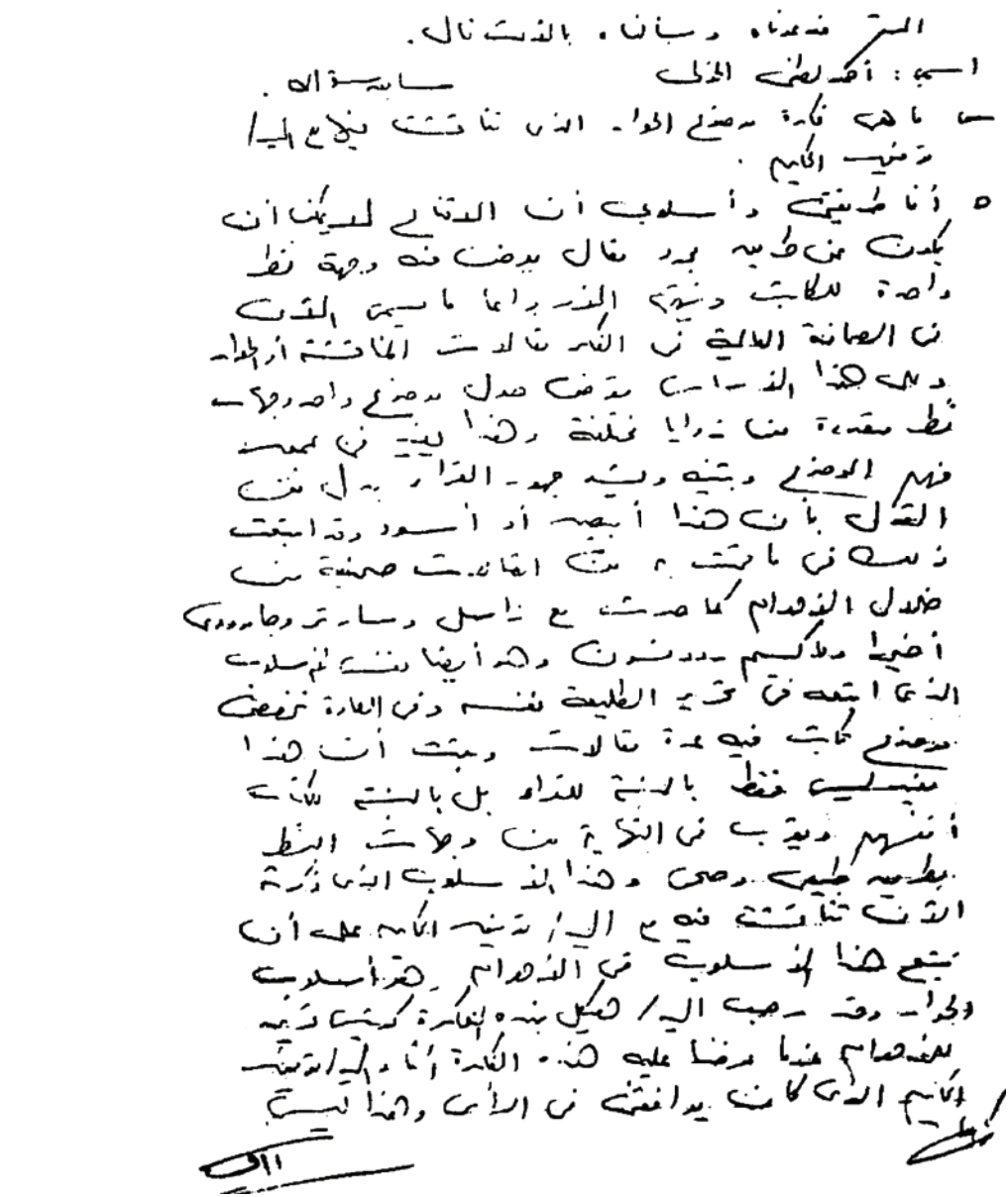

٦٧

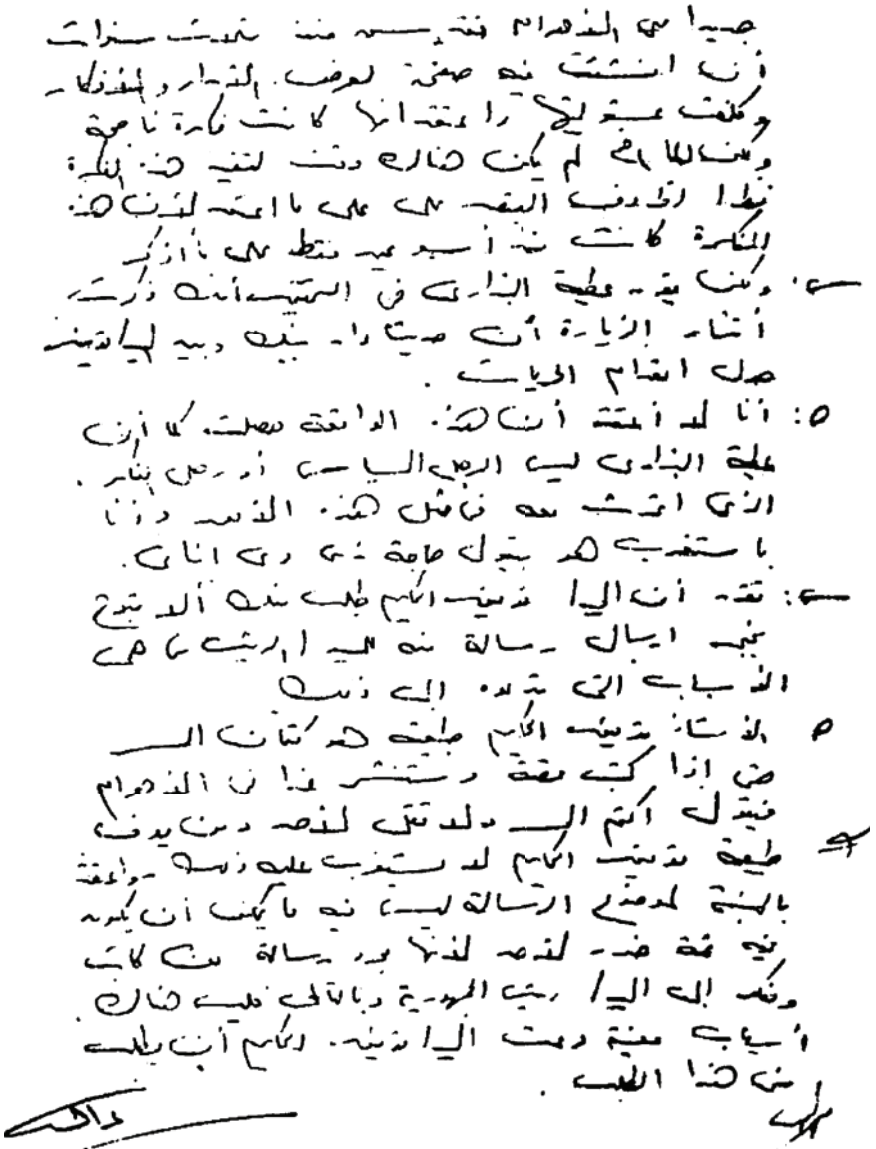

٦٨

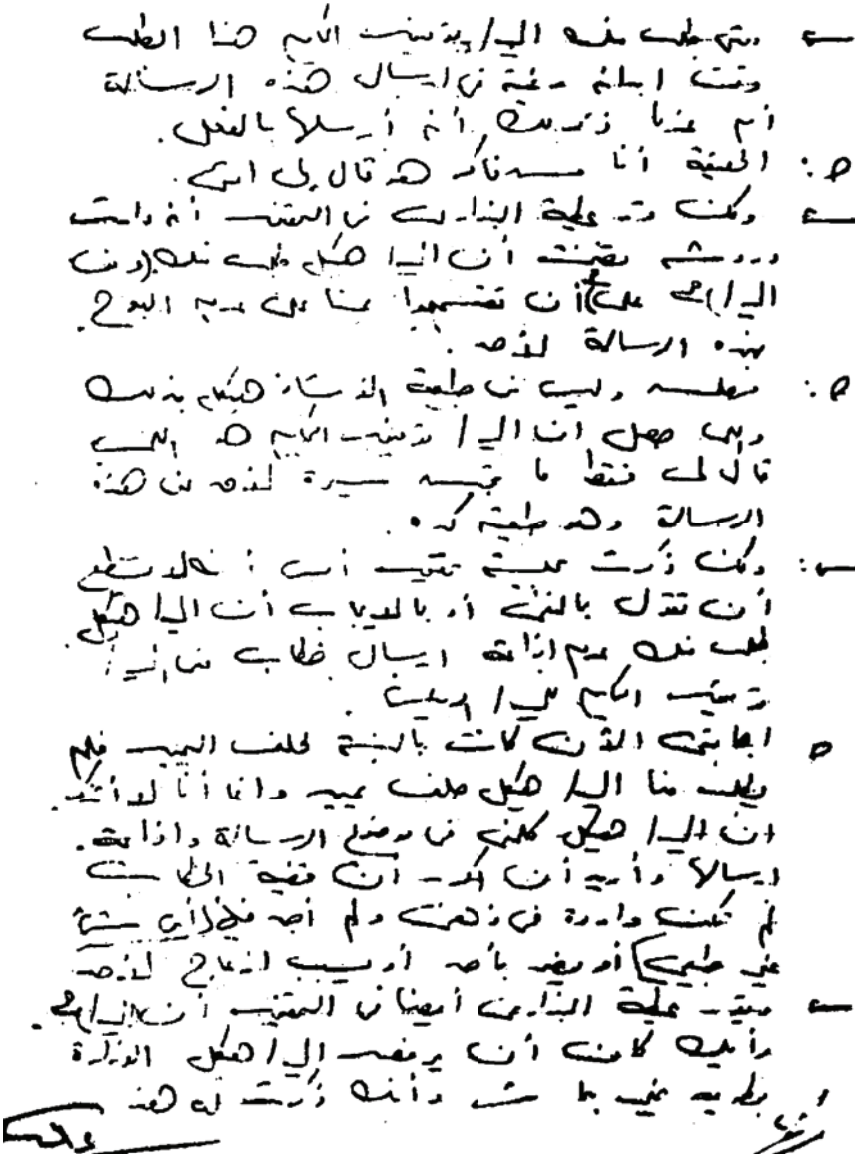

٦٩

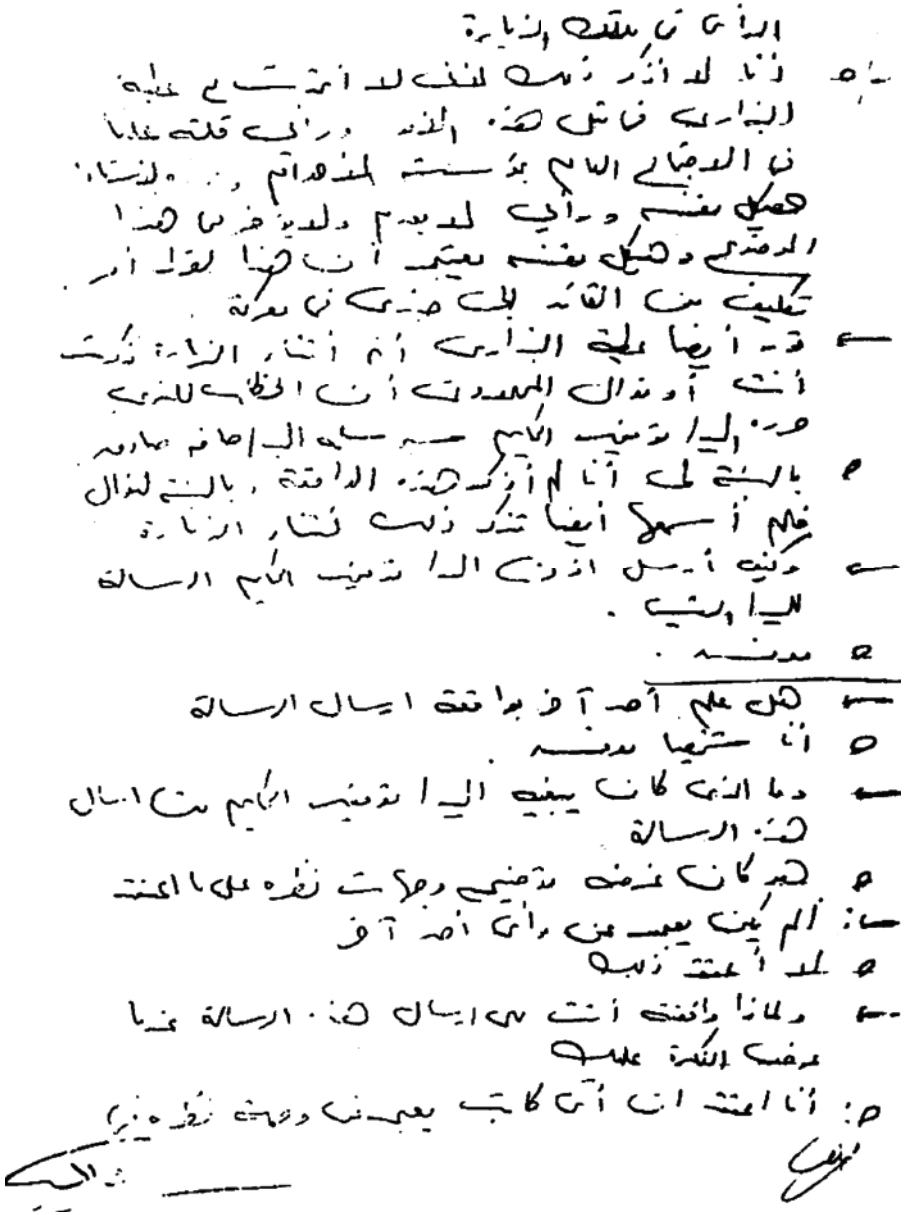

٧٠

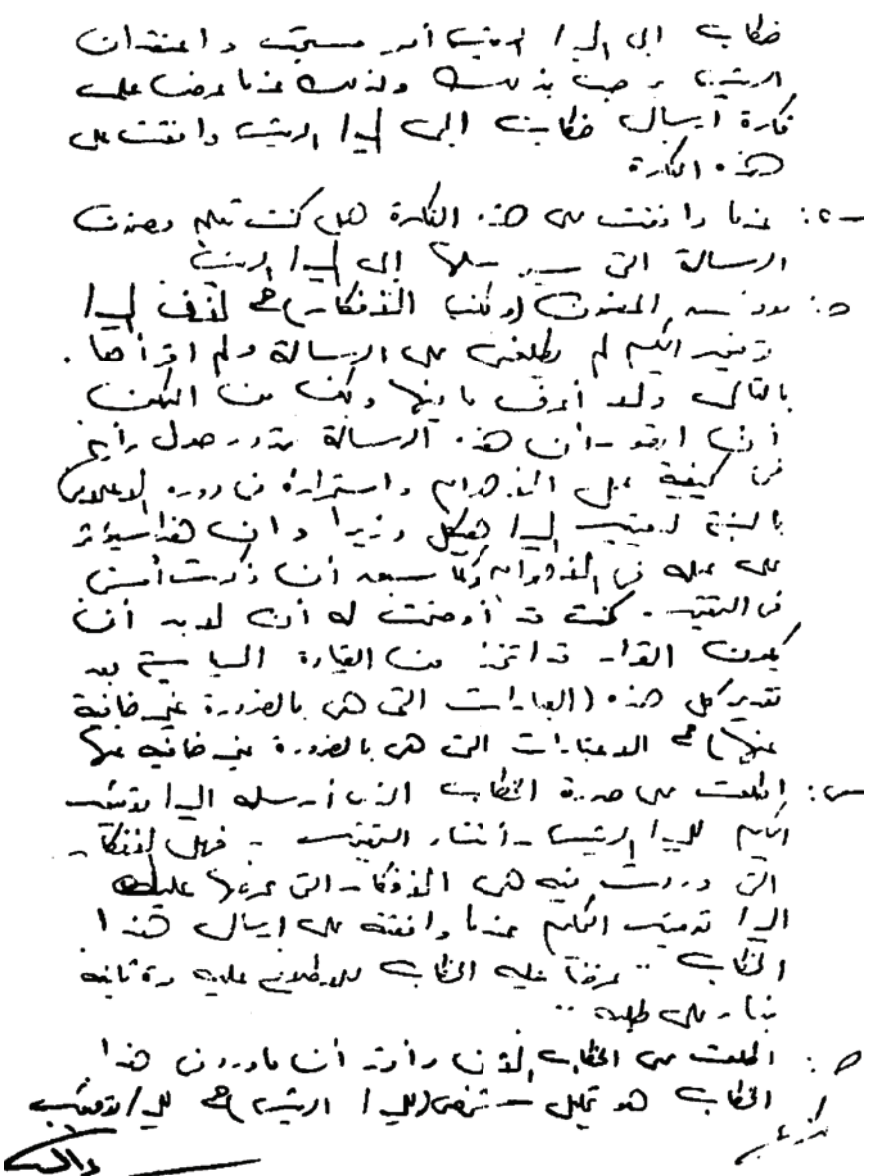

٧١

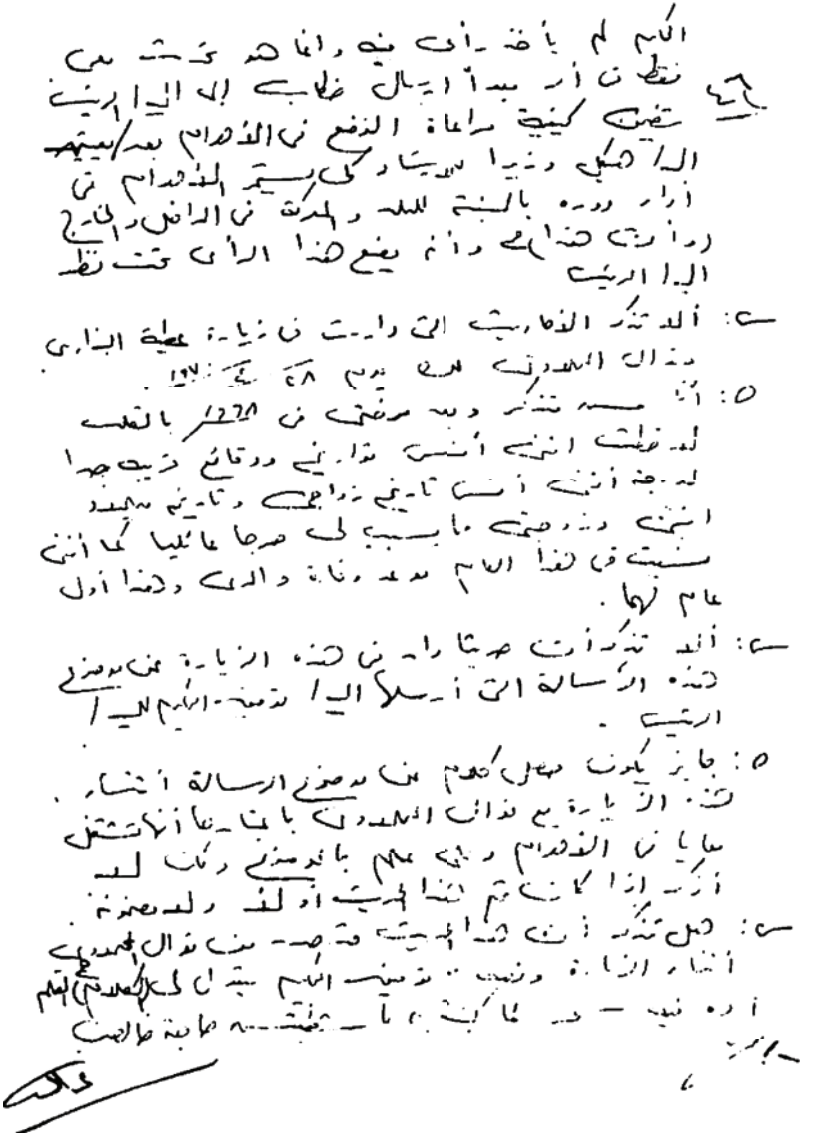

٧٤

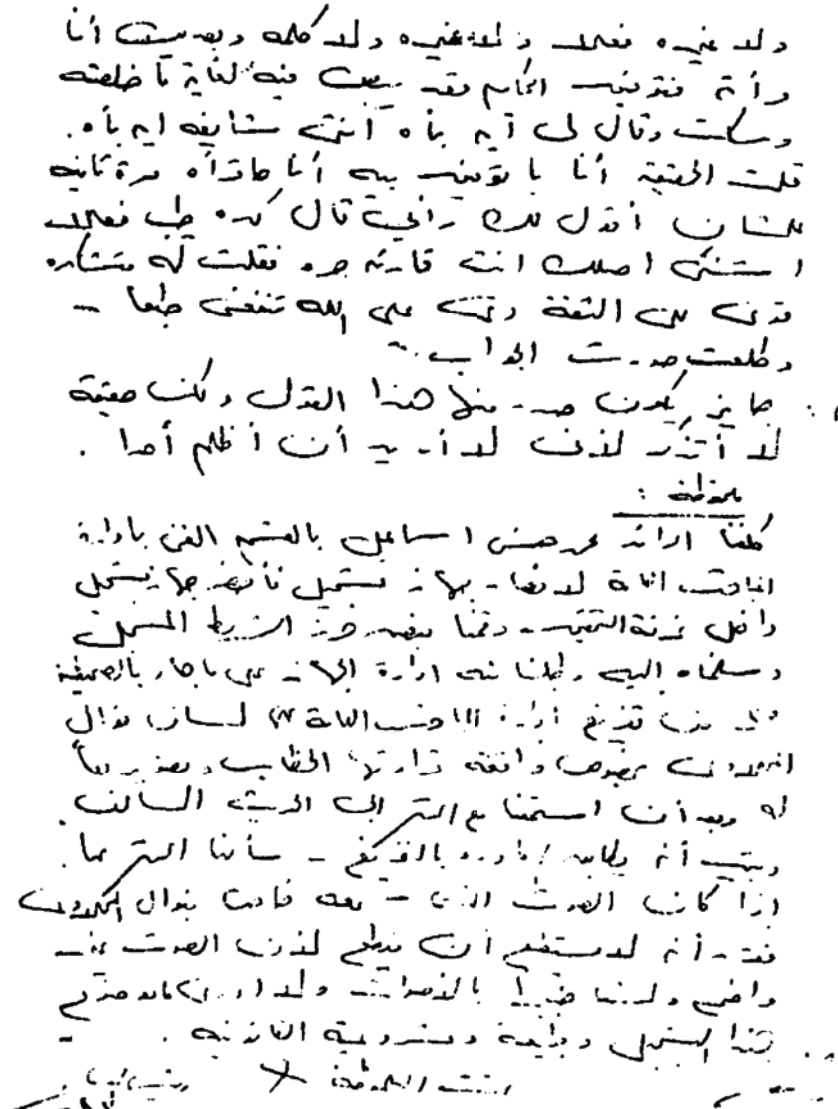

هنـــداوي